الاستعمار

فى

الخليج الفارسى



تأليف الدكتور صلاح العقاد

الألف كتاب (١٢١)

الاستعمار في الخليج الفارسي

إشراف إدارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم

الألف كتاب (١٢١)

الاستعمار في الخليج الفارسي

تأليف

الدكتور صلاح العقاد

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد (عماد الدين سابقا)

تقديم الكتاب

للدكتور أحمد عزت عبد الكريم
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

يشغل الخليج الفارسى مكانا ملحوظ الأهمية فى ذلك الجزء من العالم القديم فهو أحد تلك البحار « الداخلية » التى تتميز بها تلك المنطقة الممتدة بين أطراف آسيا وأفريقية وأوربا وعندها تلتقى تلك القارات الثلاث . فإذا ذكر الخليج الفارسى ذكر معه البحر الأحمر والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط . ولما كان حوض البحر المتوسط فى أكثر عهود التاريخ ، وبحكم كونه « متوسطا » ــ قد كان ــ مركزاً للنشاط الحضارى ، والتجارى والثقافى والسياسى ، بين الدول والشعوب المجتمعة حول شواطئه أو المتصلة به عن بعد ، فلا ينبغى أن ننسى أن البحر الوسيط إنما نال هذه المكانة بفضل البحار الداخلية الأخرى المتصلة به إتصالا مباشرا أو التى تصب فيه كالبحر الأسود ــ وهو خليج آسيوى أوربى ، والبحر الأحمر وهو خليج آسيوى أفريقى ، أو المتصلة به إتصالا غير مباشر كالخليج الفارسى وهو بحر أسيوى صرف .

والحق إنا نجد كثيرا من وجوه الشبه بين هذين البحرين الداخليين : الفارسى والبحر الأحمر ، فكلاهما ذراعان بحريان متوازيين يمدهما المحيط الهندى إلى الشمال ليصافح بهما الشواطىء الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ،

وليتصل فى طريق هذا البحر بصنوه الكبير — المحيط الأطلسى — الذى يطوق غرب أوربا كما يطوق المحيط الهندى جنوب آسيا .

وقد امتدت هاتان الذراعان إلى أقصى غايتهما ، ثم جاء الإنسان فأتم ما وقفت عنده الطبيعة ، فوصل بين مياه البحرين الأحمر والأبيض ، وبذلك تم وصل هذا الطريق المائى الكبير بين المحيطين الكبيرين . أما الخليج الفارسى فإنه بدوره وصل قريبا من شاطىء البحر المتوسط ، فإن نهر الفرات الذى يصب فى الخليج يقرب فى انحناءته الشمالية كثيرا من البحر المتوسط ، وهنا قام الإنسان أيضا بإكمال ما صنعته الطبيعة ، عن طريق القوافل قديما ، ثم السيارات والسكة الحديدية حديثا .

وللخليج الفارسى أثره القوى فى الحضارات والدول التى قامت فى فارس والعراق ، كما كان للبحر الأحمر أثره القوى فى الحضارات والدول التى قامت فى وادى النيل وشرق أفريقية ، ولم تكن هذه الحضارات والقوى منعزلة ، بل إنها وصلت إلى البحر المتوسط فصبت فى التيار الحضارى العام ، وأسهمت بذلك فى الحضارة العالمية بقسط كبير .

وفى تكوين هذه الحضارات والقوى الكبيرة ، ينبغى أن لا ننسى الدور الذى قامت به الوحدات الصغيرة التى تكونت ونمت على شواطىء تلك الخلجان أو البحار الداخلية . ألا نجد شبها كبيرا فى نشأة ونمو المدن البحرية التجارية التى تكونت حول نواة من محلة على شاطىء ، أو جزيرة وسط الماء ، كالبندقية وجنوه وبيزة فى البحر المتوسط ، وسواكن ومصوع وزيلع وعدن فى البحر الأحمر ، والكويت والبحرين وهرمز ومسقط

وأبو ظبي ودبي والشارقة وبحار في الخليج الفارسي (ومكمله خليج عمان) :

ولنقصر اهتمامنا هنا على مثالين : مسقط والبندقية . فني كل منهما تعاونت الطبيعة والإنسان على خلق بيئة بحرية تجارية من الدرجة الأولى ، نمت كل منهما حول نواة صغيرة على شاطيء كاد يكون مهجورا . ولكن هذا الشاطيء ليس مقطوع الصلة بالداخل ، بالبر ، فجاءت منه جماعة سكنت في هذه المحلة ، فكانت النواة التي التف حولها هذا التشكيل السياسي الذي أخذ ينمو من المحلة ، إلى المدينة ، إلى الدولة ، فالإمبراطورية . انطلق البنادقة من قيود بيئتهم الأولى في مناقع الخليج، فأخضعوا الوحدات الصغرى المجاورة، ثم مضوا يشقون طريقهم إلى البحار الواسعة حيث كونوا لهم امبراطورية بحرية كبيرة . وظلت البندقية تستمد مقوماتها من البحر ، وفوق أمواجه لقيت عظمتها ، ولكنها لم تغفل الاهتمام لما كان يجرى (من ورائها) في البر ، ولكنه كان اهتماما مقصورا على الحرص على التأمين لا الرغبة في التوسع ، حتى جاء وقت اضطرها فيه هذا الاهتمام إلى التدخل في إرتباكات السياسة القارية ، حتى إذا أحست البندقية أن طريق البحر قد (قفل) أمامها ، وأن امبراطوريتها البحرية قد بدأت في الانحلال، ولت وجهها شطر البر ، لتجرب قوتها وتكون فيه لها ملكا .

وكذلك الحال في مسقط ، محلة صغيرة على شاطيء البحر ، جاءها سكانها من الداخل ، من الصحراء . وما أشد الشبه بين البحر والصحراء ، فكلاهما يحمل (المجهول) في طياته ، وكلاهما يتصف بالقسوة والعنف ويتطلب من راكبه قدرا كبيرا من قوة القلب وجرأة الطبع وحسن التصرف وليس عفواً أن سمي الجمل (سفينة) الصحراء ! ومن هنا كانت سرعة

تكيف ابن الصحراء للبيئة البحرية الجديدة التى استقر بها ، ولكن سرعان ما حمل إليها أيضا ما ألفه فى البادية من تنازع على المرعى والآبار .... فتنازعوا فى البحر على التجارة والسفن ومصائد السمك واللؤلؤ .. الخ . وحتى بعــد أن تكونت فى الخليج وحدات سياسية كبيرة ، مشيخات أو سلطنات تختلف قوة وضعفا بإختلاف ظروفها ، استمر التنازع البحرى والبرى بينها وعجزت عن تحقيق الوحدة السياسية لبلدان الخليج جميعا .

وكما أخضعت البندقية الوحدات الصغرى المجاورة لها تمهيدا لإنطلاقها إلى البحار ، كذلك فعلت مسقط ، حتى غدت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر — وفى القرن الثامن عشر خاصة — إمبراطورية بحرية كبيرة بل كانت مستعمراتها الواسعة فى شرق أفريقية ، وكان تجار مسقط أو عمان يعملون فى كل تجارة ، وينزلون كل ميناء ، ويبحرون بسفنهم فى كل بحر من أقطار الشرق القريب والبعيد .

وكما حملت البنادقة بوادر إنحلال امبراطوريتهم البحرية على التوسع فى القارة كذلك فعل أهل مسقط ، أو عمان ، ولكن هـذا التحول لم يكن كافيا لوقف الإندفاع نحو النهاية .

وكما قامت فى البندقية أسرات من التجار الأثرياء قبضت على زمام الحكم بين يديها ، فكان منهم الأدواج والسفراء والقواد وأعضاء المجالس المختلفة ، كذلك قامت فى بلدان الخليج أسرات من التجار ممن جمعوا ثرواتهم من عمليات التجارة والنقل ، وسرعان ما مكنها ثراؤها — إلى جانب

الأدواج : جمع دوج وهو حاكم الدوجية .

العصبية القبلية — من تقلد الحكم ، فكونوا أسرات حاكمة لا يزال أكثرها يقوم إلى اليوم ، كآل صباح فى الكويت وآل خليفة فى البحرين وآل بوسعيد فى مسقط .

* * *

ونستطيع أن نمضى بعيداً فى هذه الموازنات والمقارنات بين البندقية ودول الخليج الفارسى ، ولكننا نكتفى هنا بما كان للانقلاب الخطير الذى شهدته طرق التجارة فى أواخر القرن الخامس عشر من أثر كبير عليها جميعا .

ليس من شك فى أن العرب وخاصة فى الخليج الفارسى وفى البحر الأحمر ، وقد كانوا فى مقدمة المشتغلين بالتجارة الشرقية ، قد قاسوا كثيرا من كشف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح بين غرب أوربا والهند ، وسعيهم للسيطرة على البحار الشرقية واحتكار متاجر الشرق ، ودفع العرب إلى بحارهم الداخلية وقفلها عليهم بالاستيلاء على قواعد حصينة على مداخل هذه البحار : كسقطرة وعدن على مدخل البحر الأحمر وهرمز ومسقط على مدخل الخليج الفارسى . ومما زاد المشروعات البرتغالية عنفا أنه كان يكمن وراءها ويدفعها روح تعصب دينى صارخ .

وكذلك قاسى أبناء الجمهوريات البحرية الإيطالية الذين كانوا يعملون فى نقل هذه التجارة إلى الشواطىء الأوربية ، وتصريفها فى أسواق أوربا ، وفى مقدمتهم البنادقة .

وكافح البنادقة كثيراً ، ولكنهم ـ مدفوعين بروحهم العملية بل النفعية ـ سرعان ما انساقوا فى التيار العام ، فراحوا هم أيضا يبتاعون حاجتهم من

متاجر الشرق فى أسواق لشبونه ، وفقدوا بذلك مقوماً كبيراً من المقومات التى كان يقوم عليها إقتصادهم بل كيانهم ، ومضت امبراطوريتهم البحرية تسير فى طريق الضعف والاضمحلال .

أما العرب فقد كان الأمر لهم أمر حياة أو موت ، لهذا كافحوا البرتغاليين فى البحار الشرقية كفاحا مريراً ، وفى سبيل هذا الكفاح رحبوا أولا بمساعدة العثمانيين لهم ، ثم قبلوا أن ينزلوا لهم عن قيادة المعركة ، بل عن السيادة فى ديارهم ، فكان استيلاء الأتراك العثمانيين على البلاد العربية ، الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق ، الثمن الذى تقاضوه لقاء الحملات البحرية العثمانية التى وجهوها من القاعدة البحرية فى السويس إلى البحار الشرقية ، وكانت كلها تنتهى إلى الخليج الفارسى ، وإن كان بعضها قد وصل إلى شواطىء الهند .

على أن العثمانيين — وإن تمكنوا من وقف التوسع البرتغالى وتأمين البلدان العربية من اعتداءات البرتغاليين — عجزوا فى النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية ، وهى تحطيم السيطرة البرتغالية فى البحار الشرقية وشق طرق واسعة للتجار والملاحين العرب . وليس هنا مجال الحديث عن أسباب إخفاق العثمانيين فى تحقيق هذه الغاية ، وأكبر الظن أن العثمانيين عجزوا عن تألفة العرب والمسلمين فى البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعا لمكافحة السيطرة البرتغالية ، ثم أنه كان من أهم النتائج التى أسفر عنها إخفاق العثمانيين أنهم أهملوا قواعدهم فى الخليج الفارسى مما أتاح الفرصة للعرب فى بلدان الخليج للاحتفاظ باستقلالهم .

على أن من الخطأ أن نظن أن الحصار الذى ضربه البرتغاليون فى البحار

الشرقية كان كاملاً ، فقد عرف التجار والملاحون العرب كيف ينفذون من حلقات هذا الحصار ، وكان القدر من التجارة الذي ظلوا يعملون فيه ويحملونه إلى موانيهم كافيا ليحفظ عليهم معاشهم ويقيم كيانهم ريثما تنجلي الغمة .

ثم جاء انهيار السيطرة البرتغالية فى البحار الشرقية على يد دول أوربية أخرى ، من الهولنديين أولا ، ثم الفرنسيين والإنجليز . وكانت لهم فى شئون الشرق سياسة تختلف عن سياسة البرتغاليين ، وهى سياسة تقوم على تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة ، لاستغلال مختلف مواردها — لا تجارتها فقط — وعلى نحو ما فعل الهولنديون فى جزائر الهند الشرقية ، وعلى نحو ما فعل الفرنسيون والإنجليز فى الهند. أما فى البحار فلا تقوم سياستهم وعلى الاحتكار وقفل المنافذ وسد المسالك — كما فعل البرتغاليون — وإنما تقوم على المشاركة والمنافسة مع الهيمنه السياسية والعسكرية لتأمين قوافل السفن وتأمين الطرق البحرية والبرية أيضاً التى تصل بين الوطن ومستعمراته .

وهكذا انفسح المجال لبلدان الخليج الفارسى بعد انحسار السيطرة البرتغالية فى أوائل القرن السابع عشر لاستعادة قدر كبير مما كانوا قد فقدوه فى القرن السابق من نشاط تجارى وملاحى . حقا إن هرمز التى كانت مزدهرة فى القرن الرابع عشر ، لم تستطع أن تسترد شيئاً من مكانتها السابقة ، فقد كانت أول من أصابتها ضربات البرتغاليين ، ولكن يقابل هذا إمامة عمان — أو مسقط — قد بلغت أوج عزها فى القرن الثامن عشر ، واستمرت حتى القرن التاسع عشر — عصر الانقلاب الصناعى والملاحة

البخارية فى غرب أوربا — تتمتع بمكانة كبيرة حتى عاجلتها عجلة الاستعمار البريطانى فقضت على مقوماتها .

وهكذا نرى أن القرنين السابع عشر والثامن عشر قد أفسحا الفرصة لبلدان الخليج الفارسى لتحقيق قدر كبير من التماسك والتجمع ، تجمع الوحدات الصغيرة فى وحدات أكبر . وقد ذكرنا أن التشكيل السياسى الحديث فى الخليج الفارسى ، القائم على تكوين هذه المجموعة من السلطات والمشيخات فى ظل الأسرات المالكة الحالية ، إنما يرجع إلى القرن الثامن عشر ، وبذلك تبسطت — منذ ذلك الوقت — الجغرافية السياسيه للخليج الفارسى إلى حد كبير . وكان التطور المنطقى المتوقع أن يطرد هذا التجمع والتماسك بين تلك الوحدات حتى ينتهى إلى وحدة شاملة تنتظم بلدان الخليج العربية فى دولة عربية واحدة ، أو تحالف عربى كبير .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث حتى اليوم . ويرجع هذا — فى رأينا إلى أمرين : —

أولا — إن هذه التشيكلات ليست بحرية صرفة ، وإنما هى بحرية برية ، فصلتها بالداخل قائمة ومستمرة ، وعنايتها به متصلة ، وهو — إلى حد كبير — مصدر تكوينها ونعرتها ، ولكنه كان فى الوقت نفسه مصدراً لا ينقطع لمشكلاتها ومنازعاتها . وقد قلنا إن هؤلاء الناس قد حملوا إلى بيئتهم الجديدة ما اعتادوه فى باديتهم من تنازع وتنافر وتفاخر بالأنساب وحرص على الثارلت الخ ، وهكذا أنهكت هذه الوحدات الصغيرة قواها فى منازعات البحر ومنازعات الصحراء ، وكان ذلك من أهم العوامل لتفرقها .

ثانياً — كان من الممكن حقا أن تتم عملية التوحيد بين هذه الإمارات

الصغيرة بطريق القوة ، وكثيراً ما رأينا فى الغرب وفى الشرق وحدات قوية لا يتم تكوينها إلا « بالدم والحديد » . وكان من الممكن أن تقوم بهذه المهمة إحدى دول الخليج الكبرى ، وقد حاولت عمان أن تلعب هذا الدور فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أو تقوم به دولة عربية أخرى من غير دول الخليج فعلا كما حاولت الدولة السعودية فى مختلف أطوارها وفى عهود قوتها أن تقوم به ، أو كما حاولت الإمبراطورية المصرية أن تقوم به على عهد محمد على ، كان من الممكن أن تتحقق الوحدة السياسية لبلدان الخليج الفارسى على أحد هذه الأنحاء ، لولا الاستعمار البريطانى الذى أخذ ينفذ إلى هذه البلاد منذ القرن الثامن عشر ، فكان من أهم أهدافه الحيلولة دون تكوين وحدة سياسية كبيرة للبلدان العربية فى الخليج الفارسى ، اللهم إلا هذا اللون من « الوحدة » فى ظل العلم البريطانى .

* * *

وقد تأثر الخليج الفارسى أيما تأثر بهذين الانفجارين اللذين دويا فى فى الشرق الأدنى فى أواخر القرن الثامن عشر ، أحدهما انفجار داخلى ونعنى به انتشار الدعوة الوهابية وما صحبها من توسع سعودى ، وتحقيق الوحدة السياسية لأكثر أجزاء الجزيرة العربية على نحو لم تعرفه الجزيرة منذ الخلافة الأولى . والآخر انفجار خارجى ، ونعنى به الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت على مصر والشام ، وسعيها للتوسع فى الشرق العربى وتهديد الطرق الموصلة إلى المستعمرات البريطانية فى الهند .

ونكتفى هنا بأن ننوه بأثر هـــذين الانفجارين فى توجيه السياسة البريطانية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، نحو الاهتمام بمنطقة الخليج

الفارسى ، اهتماما أخذ يزداد منذ ذلك الوقت ويتخذ أشكالا متنوعة ، ولكنه لم يفتر قط فى سيره قدما حتى حقق غايته فى بسط السيطرة البريطانية على تلك المنطقة .

وللخليج الفارسى فى السياسة البريطانية مكان كبير ، فهو للبريطانيين حلقة مواصلات برية بحرية إلى الهند ، ومحطات لتجارة مربحة ، وقواعد للأسطول ، ومراكز استطلاع ومراقبة لشئون الشرق وحكامه ، فى فارس والعراق والجزيرة العربية ، وهو لهم — اليوم فوق أهميته الاستراتيجية — مصدر هائل للزيت ، عصب الصناعة الحديثة وآلة الحرب .

وقد رسمت السياسة البريطانية للسيطرة على البلدان العربية فى الخليج الفارسى منذ بدأ نفوذها فى مياهه وشطئانه وجزائره حتى اليوم ، طريقة واضحا التزمته ، ولم تكد تحيد عنه ، وهو يقوم على دعامتين : —

الأولى — أن تحتفظ بريطانيا بحالة التفكك التى وجدتها منذ وصلت إلى تلك الأنحاء فى أواخر القرن الثامن عشر ، بل انها مضت فى تشجيع عملية تفكك الوحدات الكبيرة ، ومن ذلك أنها رغم صداقتها للسيد سعيد سلطان مسقط فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تشجعه — بل عوقته — فى استرجاع بعض النواحى التى خرجت على سلطانه ، بل إنها أنذرته بعدم التقدم (لابتلاع) بعض الوحدات السياسية الأخرى ، وفى النهاية قسمت امبراطورية عمان قسمين كبيرين : عمان وزنزبار وقسمت بينهما الأسرة العمانية المالكة ، حتى يتمهد لها سبيل السيطرة عليهما جميعاً .

والثانية — منع دول الخليج الفارسى ومشيخاته من الاتصال — أيا كان هذا الاتصال — بأية دولة (خارجية) حتى تقطع على أية دولة سبيل

النفوذ إلى الخليج ، كما فعلت بريطانيا إزاء فارس وتركيا والدولة السعودية ومصر على عهد محمد على ، وفرنسا وألمانيا وروسيا ، وبذلك تقف بريطانيا وحدها فوق مياه الخليج تمسك ميزان الحكم بين دويلاته ، كما تقيم من نفسها وحدها وسيطا بين دويلات الخليج والعالم الخارجي .

واستخدمت بريطانيا لتحقيق هذين الهدفين وسيلتين :

الأولى — عقد سلسلة من المعاهدات كبلت بها بريطانيا دويلات الخليج الفارسى ، وقد بدأت هذه السلسلة منذ أواخر القرن الثامن عشر (وقت حملة بونابرت على مصر) ، ثم امتدت على مدى القرن التاسع عشر ، وكلما امتدت ضاقت حلقاتها حتى استحكمت حول رقاب المشايخ والأمراء والسلاطين !

والثانية — استخدام بريطانيا قوتها البحرية لتأديب بعض وحدات الخليج ، إن احتاج الأمر ، أو التظاهر باستخدامها .

ثم جاءت نتائج الحرب الكبرى الأولى فأبعدت عن سياسة الخليج العناصر المناوئة لانجلترا ، وبقى الإنجليز والعرب فى الخليج الفارسى وجها لوجه .

ثم كانت موجة الشعور القومى التى غمرت دنيا العرب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ثم ازدادت حدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد حققت قدراً كبيراً من النجاح فى الشرق العربى والمغرب العربى ، وما لبثت هذه الموجة أن وصلت إلى شطئان الخليج وجزائره ، فنهضت تتلمس طريقها إلى حياة حرة كريمة .

✲ ✲ ✲

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الإمبراطوريات الكبيرة ، وبدا أن ليس للوحدات الصغرى فى ذلك العصر مكان ، إلا أن تكون تابعة أو ذيلا لإحدى الدول الكبيرة ، تدور فى فلكها وتفقد فى ظلها حريتها واستقلالها . وقد ظلت البندقية — ونعود هنا مرة أخرى للبندقية — تترنح بين الدول الكبرى ، فتارة هى فى حوزة فرنسا ، وتارة فى ملك النمسا ، حتى أدركت أن لا سبيل إلى نجاتها إلا بالاندماج فى الوطن الإيطالى الكبير .

وهاهى مشيخات وإمارات وسلطنات الخليج الفارسى لا تزال فى قبضة الإستعمار البريطانى ، ولن يكون خلاصها إلا باندماجها فى الوطن العربى الكبير .

* * *

وإذ كان إنشاء الوطن العربى الكبير غاية يصبو إليها كل عربى مخلص ، فإنا نرحب اليوم بصدور هذا الكتاب القيم الذى اختص — للمرة الأولى فى المكتبة العربية — بدراسة الأصول التاريخية للأوضاع الحديثة فى الخليج الفارسى ، وهى منطقة ينبغى أن يتجه إليها اهتمام العرب اليوم ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ — وجزءاً ثمينا — من الكيان العربى . وما أشد حاجتنا اليوم إلى دعم عواطفنا بالدراسة العلمية الرصينة لمختلف قضايانا ومسائلنا . وأذكر أنى منذ أربع سنوات حين قدمت للترجمة العربية لكتاب (بريطانيا والدول العربية) رجوت أن يكون هذا الكتاب المترجم حافزاً للدارسين والباحثين من العرب إلى الكتابة والتأليف فى تاريخهم الحديث ، فهم أحق بذلك وأخلص له وأقدر عليه .

لهذا كان سرورى شديداً حين أتيح لى الاتصال بالدكتور صلاح العقاد

عقب عودته من بعثته الدراسية بجامعة باريس ، ووقوفى على طائفة من نشاطه العلمى ، وخاصة الجهد الرائع الذى بذله فى رسالته الأولى فى تاريخ الدعوة الوهابية والدولة السعودية الأولى ، وفى رسالته الثانية فى التاريخ الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا فى الخليج الفارسى أو شرق أفريقية ، وكلها موضوعات تشكل صفحات هامة فى تاريخ العرب الحديث ، وقد اعتمد فى بحثها على وثائق كثيرة لم يسبق نشرها من دور المحفوظات البريطانية والفرنسية ، وعلى مراجع أخرى مطبوعة غير موجودة بمصر .

ثم كان سرورى أشد حين دفعت إلى الإدارة العامة للثقافة بوزارة التربية والتعليم هذا الكتاب الذى استخرجه الدكتور صلاح العقاد من رسائله وقصره على موضوع « النفوذ البريطانى فى الخليج الفارسى » ، لأقوم بمراجعته والتقديم له . فسنحت لى بذلك فرصة أنتهزها لأقدم إلى المشتغلين بالتاريخ فى مصر وسائر البلاد العربية مؤرخاً شاباً مأمولا أسرع إلى النضوج ، وأنا واثق أنه سيأخذ مكانه بينهم فى ثقة واطمئنان ، كما أقدم لهم وللقارئين عامة فى مصر وسائر البلاد العربية كتابه الأول ، مسجلا عليه العهد الذى قطعه على نفسه أن يوالى البحث والكتابة فى تاريخ العرب الحديث .

منشية البكرى ٢٦/١١/١٩٥٦ أحمد عزت عبد الكريم



حوض
الخليج الفارسي
كيلومترا
مقياس الرسم ١ : ٤٠٠٠٠٠٠
أعلى من ١٥٠٠ مترا
من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ ”
أقل من ٥٠٠ ”
إيران
شيراز
لار
بندر عباس
مضيق هرمز
سواحل مكران
رأس الخيمة
الشارقة
دبي
خورفكان
خور كلبا
خليج عمان
صحار
الخابورة
مسقط
مطرح
البريمي
أبوظبي
ياس
(قبيلة المناصير)
عبري
الجبل الأخضر
رأس الحد
جزيرة مصيرة
خليج مصيرة
الربع الخالي
جزر كوريا موريا


العراق
البصرة
الزبير
بندرشاهبور
عبادان
صفوان
الفاو
الكويت
الجهرة
الكويت
منطقة محايدة
ميناء الأحمدي
الأحمدي
البرقان
منطقة محايدة
السفانية
أبو حدرية
أبو علي
الفاضلي
الجبيل
العوينة
رأس تنورة
القطيف
الظهران
الخبر
الدمام
بقيق
الهفوف
العقير
سلوى
بوشهر
رأس ركان
دويهن
حرض
يبرين
(قبيلة بني مرة)
ينبان
بير فاضل
الطويرفة
الرياض
الدلم
الأفلاج
عمل
صبحي عبدالحكيم

مقدمة

لم يبد المؤرخون العرب حتى الآن اهتماما بمنطقة الخليج الفارسى كغيرها من بلدان الشرق العربى وخاصة فيما يتعلق بالعصور الحديثة ، ويمكن تعليل ذلك بسببين :

أولا : أن الوعى القومى فى هذه المنطقة يعود إلى زمن قريب جداً . فالقومية العربية مثلا لم تزحف إلى هذا الطرف الشرقى من العالم العربى إلا بعد أن توطدت من مراكزها الأولى فى سوريا والعراق ومصر . وبعد أن أوجد استغلال البترول طبقة عمالية كونت نواة هذه الحركة القومية . ولا شك أن الوعى القومى من أهم الدوافع على الاهتمام بالبحث التاريخى .

ثانياً : أن منطقة الخليج الفارسى لا تتميز بوحدة جنسية أو جغرافية . ومن الناحية الجنسية يلاحظ أن غالبية السكان، وإن كانوا من الناطقين بالضاد إلا أنه يخالطهم عدد كبير من الفرس البلوخستانيون[1] والهنود . ومن الناحية الجغرافية تبدو خلافات ظاهرة فى ، التضاريس بين البلدان الواقعة على سواحل الخليج . فسلطنة عمان تتألف من شريط واطىء ضيق تقوم وراءه سلسلة عالية من الجبال ، مما جعل نشاط سكان هذه البلاد موجها نحو الملاحة .

---

(١) سكان . بلوخستان

وإلى الشمال الغربى تقع منطقة الأحساء ، وهى أرض منبسطة توجه سكانها نحو النشاط الزراعى لما فيها من عيون تجعلها أقل جفافا بالنسبة لبيئة شبه جزيرة العرب، بينما سببت ضحولة الخليج فى هذه المنطقة ، واختفاء الالتواءات الساحلية منها ، إلى انعدام المراسى الصالحة للملاحة ، بعكس المنطقة الواقعة بين شبه جزيرة قطر وعمان التى تكثر فيها الخلجان الصغيرة مما هيأ المنطقة طبيعياً لحياة القرصنة التى كان لها فى تاريخ البلاد أهمية كبرى . أما الساحل الشمالى الشرقى الذى يكون الآن الساحل الإيرانى فتمتد على طوله نحو ألفى كيلو متر ، سلسلة عالية من الجبال الصعبة المنافذ إلى الداخل ، مما عزل سكان فارس والسلطة المركزيه فيها عن حياة البحر . ولقد اشتهر الفرس منذ غابر الزمن بخوفهم من حياة البحار ، حتى قال بعض المؤرخين العرب ليس من الخليج شىء فارسى إلا اسمه . وعلى ذلك فإن ذيوع اسم الخليج العربى الآن قد جاء موافقا لحقيقة جغرافية ثابتة .

ورغم هذا التفكك الجنسى والجغرافى ، نرى أن تناول تاريخ هذه المنطقة كوحدة ، تقوم على منهج سليم ، ذلك أن الحقبة الأخيرة من تاريخ الخليج الفارسى تدور حول محور السياسة البريطانية . وهذه السياسة كانت توجهها إدارة موحدة تتخذ من الهند قاعدة لها ، ومن المعروف أن شركة الشرقية كانت تدير جميع حركات التوسع الاستعمارى البريطانى فى المناطق المتاخمة للمحيط الهندى . وقد صادفت السياسة البريطانية فى الخليج الفارسى نجاحاً تاما نظراً لعدم وجود أى سلطة قوية موحد على شواطئه منذ بدأ هذا التدخل فى العقد السابع من القرن الثامن عشر . ولذلك كان مبدأ هذه

السياسة المحافظة على الوحـدات السياسية الضعيفة المفـككة التى لا تزيد فى كثير من الأحيان على مشيخة لقبيلة ، وما زلنـا نرى نتيجة لهذه السياسة تعدد الحمايات على البلدان العربيـة خاصة فى منطقـة الخليج ، فعلاوة على إمارتى الكويت والبحرين ، يمكن تعداد ست حكومات تسميها السياسة البريطانية حكومات مستقلة ، لأنها مستقلة عن بقيـة العالم العربى . وهذه الحكومات من الشمال إلى الجنوب هى : مشيخـة قطر ، وأم التيوين ، العجمان ، الشارقة ، دبى ، أبوظبى .

أما سلطنة عمان الواقعـة جنوب هذه المحميات، فقد لقيت فى عهد قوتها مقاومة بريطانية ، وسنلاحظ أن هذه السلطنـة قبل ظهور الملاحة البخارية كانت من أقوى الدول البحرية فى المحيط الهندى، وتمتلك مستعمرات واسعة على الساحل الشرقى لإفريقيا . فلما نجحت بريطانيا فى تفكيكها ، استطاعت فرض حمايتها على ما تبقى من هذه السلطنة الكبيرة فى الركن الجنوبى الشرقى من بلاد العرب .

وكما اصطدمت بريطانيا بسلطنة عمان فى العهد الماضى ، اصطدمت أيضاً بكل دولة قـوية ظهرت حول الخليج الفارسى . اصطدمت بفارس حين فرضت طهران سلطتهـا فى أواسط القرن التاسع عشر على رؤساء القبائل الذين كانوا يسيطرون على المنطقة الساحليـــة ، والذين كانوا أداة للنفوذ البريطانى ، ثم اصطدمت بالإمبراطورية العثمانية حين حاولت بسط نفوذها على البحرين والساحل الغربى من الخليج بواسطـة ولا تها على بغداد . وأخيراً اصطدمت بالمملكة العربية السعودية وما زالت تغتصب بعض

أراضيها بحجة الدفاع عن الشياخات المستقلة .

وقد كان أصل هذا البحث رسالة قدمت إلى جامعـــة باريس لدرجة الدكتوراه، وكان الموضوع مقتصرا على تنازع النفوذ بين بريطانيا وفرنسا فى منطقة الخليج الفارسى وتوابع عمان من سنة ١٧٩٨ — سنة ١٨٦٢ فرأينا :

أولا : أن نجزىء البحث إلى كتابين . أولها يختص لمنطقة الخليج الفارسى ويتتبع السياسة البريطانية بصفة خاصة ، لأن ظهور النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقـة كان لفترة محدودة .

ثانيا : أما الكتاب الثانى فيتناول تاريخ العرب فى شرق إفريقيا وقصة تقسيم دول أوربا الغربية ميراثهم فيما بينها . وسيظهر هذا الكتاب عن قريب إن شاء الله .

وفى نفس الوقت رأينا أن نبتدىء البحث بسنة ١٧٦٣ ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه بريطانيا تهتم تجاريا بالخليج الفارسى وننتهى به إلى العصر الحاضر ، حتى نعطى للقـارىء غير المتخصص صورة كاملة عن تطور النفوذ البريطانى من منشئه إلى وقتنا هذا .

وقد أتاحت لنـا الإقامة بأوربا أثناء إعداد الرسالة الاتصال بالمراجع الأصلية فى دور الوثائق بفرنسا وبريطانيا ، والاطلاع على عدد كبير من المراجع الخاصة بهذا الموضوع والمنشور أغلبها بإنجلترا .

هذا ويسرني أن أسدي عظيم شكري إلى إدارة الثقافة العامة التي أتاحت لي نشر هذا الكتاب، وللإدارة السياسية للجامعة العربية التي سهلت لي الإطلاع على كثير من الوثائق النافعة . كما أسجل عظيم تقديري للتوجيهات القيمة التي أشار بها على أستاذنا الدكتور عزت عبد الكريم ، وهي التي فتحت لهذا الكتاب آفاقاً أوسع مما كان مقرراً له من قبل ؟

القاهرة ٢٧/١١/١٩٥٦ — المؤلف

الفصل الأول

ظهور أهمية الخليج الفارسى

للدول الأوربية سنة ١٧٦٣ — ١٧٩٨

(أ) نشاط بريطانيا التجارى :

كشفت حرب السنوات السبع عن أهمية الخليج الفارسى كطريق من أسرع الطرق لنقل الأنباء بين أوربا والهند .

ومن المعروف أن تلك الحرب التى نشبت بين إنجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ - سنة ١٧٦٣، لم تقتصر على القارة الأوربية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها . وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر فى هـذا الميدان . فقد تنازلت فرنسا لإنجلترا بمقتضى معاهدة الصلح الموقعة فى باريس فى فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها فى شبه الجزيرة الهندية . وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها لبسط نفوذها حول المناطق المتاخمة للمحيط الهندى ..وقد وزعت حكومة(*) شركة الهند الشرقية ممتلكاتها على

(*) كان النظام السائد لدى الاستعمار البريطانى هو منح شركات خاصة حق الاحتكار التجارى فى منطقة محددة . وهذا الاحتكار التجارى كان يتطور بطبعه الى تدخل سياسى ثم الى الغاء الحكومات المحلية وإبدالها بحكومات تابعة للشركة . وفى نفس الوقت كانت هذه الشركات ذات صبغة قومية، أى أنها تراعى مصالح الدولة مانحة الامتياز. وهذا ماحدث لشركة الهندالشرقيةالمنشأة سنة ١٦٠٠ والتى أصبحت =

الحكومات الرئيسية الثلاث التى أقامتها فى الهند وهى : حكومات البنغال ، ومدراس ، وبومباى كل حسب موقعها الجغرافى . وهكذا جاءت منطقة الخليج الفارسى فى دائرة اختصاص حكومة بومباى .

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بومباى تمهيدا لاستخدام الخليج الفارسى طريقاً للمواصلات ، هى إنشاء قنصلية فى البصرة الواقعة فى نهاية خط الملاحة فى الخليج ، وصدر بذلك فرمان عثمانى سنة ١٧٦٤ تصديقا على على إقامتها . وكانت الخطة المرسومة لسير البريد هى أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحرى إلى طريق القوافل الذى يسير غرب الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، وينتهى إلى حلب . وهناك تتولى الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق البحر الأبيض المتوسط نقله بسفنها إلى الجزر البريطانية ، فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها ، وعلى صلة منتظمة بأوربا . وكان من المؤمل أن يستغرق هذا الطريق خمسة أشهر لنقل البريد بين الهند وبريطانيا . بينما كان طريق الرجاء الصالح المتبع حتى ذلك الوقت يستغرق أحد عشر شهراً . ولذا لم يعرف نبا قيام حرب السنوات السبع فى الهند إلا بعد نشوبها فى أوربا بسنة .

وهناك سؤال لابد أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا اتجه تفكير الحكومة الإنجليزية ـ الهندية إلى الخليج الفارسى دون البحر الأحمر . مع أن المسافة التى يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والإسكندرونة وميناء حلب . أى أن طريق البحر الأحمر أسرع من طريق الخليج الفارسى ؟

= منذ سنة ١٧٦٥ هيئة سياسية تدير مناطق شاسعة فى الهند . وقد ألغى هذا النظام سنة ١٨٥٧ ـ وحلت محل الشركة : إدارة حكومية بحتة [وأعلنت ملكة انجلترا إمبراطورة على الهند] .

الجواب على هـذا السؤال هو أنه فضلا عن عـدم وجود أى تمثيل تجارى أو سياسى لبريطانيا فى المدن المصرية كما هو الحال فى حلب فى ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوربية فى البحر الأحمر ما بين المخا (*) والسويس ، بحجة المحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة بالحجاز من الدول المسيحية ، ولـكن يبدو أن أشراف مكة لاحظوا الفائدة المادية التى ستعود عليهم من فتح الملاحة للأوربيين حتى جدة عن طريق تحصيل الرسوم الجركية فى هذا الميناء ومقاسمتها مع الوالى العثمانى ، فبدأت السفن الانجليزية والهولندية تظهر فى ميناء جدة منذ أواسط القرن الثامن عشر وبذلك زالت حجة القسطنطينية فى منع الملاحة الأوربية من شمال البحر الأحمر . وقد قام بعض أفراد بريطانيين بمحاولات لدى حكام مصر من الأمراء المماليك الذين كانوا يقبضون على السلطة الفعلية فى مصر ، لفتح شمال البحر الأحمر وميناء السويس للملاحة الانجليزية . ونجحت محاولة وحيدة قام بها ضابط بريطانى يدعى وليم جريج William Greig لدى محمد أبى الذهب وأدت إلى عقد معاهدة تجارية بين مصر وحكومة الهنـد فى ٧ مارس سنة ١٧٧٥ ، نصت على حرية الملاحة فضلا عن تخفيض الرسوم الجركية . ولـكن القسطنطينية ظلت تقاوم هذا الإجراء ، فلم توافق على تلك المعاهدة ، بل أصدرت سنة ١٧٧٩ فرمانا يؤكد منع الدول المسيحية من تسيير سفنها بين جدة والسويس . ويبدو أن شريف مكة قد استخدم

(*) مدينة على الساحل اليمنى كانت من أكبر الموانى فى البحر الأحمر عندما كانت زراعة أشجار البن غير معروفة خارج بلاد اليمن ، فلما نقلت زراعتها إلى أمريكا الوسطى والبرازيل وانتشر فى هذه البلاد ، ذهبت أهميه هذا الميناء الـكبير .

كل ما يستطيعه من وسائل الضغط لدى القسطنطينية لاستصدار هـــذا الفرمان الذى ضمن له استمرار التجارة فى ميناء جدة .

وكما أن استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر ، استلزم استخدام الخليج الفارسى إقامة علاقات ودية بين الهنـد وولاة بغداد العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه مستقلة من المماليك الكرج[1] ، فإنها كانت تلتزم الأوامر المتعلقة بالسياسة الخارجية التى تصدر إليها من الأستانة ، وعلى ذلك كان ولاة بغداد ينفذون نظام الامتيازات الاقتصادية للأوربيين طبقا لالتزامات الدولة العثمانية مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق . كما أن ولاة بغداد كانوا يعتمدون على الهند فى استجلاب الأسلحة الانجليزية ويتلقون عونا فعليا كلما تعرضت العراق لغزو فارس .

وقد شهد القرن الثامن عشر محاولات عديدة من هذا النوع ، فعندما أحتل الفرس البصرة من سنة ١٧٧٦ ـ سنة ١٧٧٩ أظهرت الهند إستعدادا لإعادة بعض السفن لولاة بغداد، بل والاشتراك معهم فى محاصرة الشواطىء الفارسية . وربما كان الدافع لحكومة الهنـد على هـــذا العرض السخى إنسحاب وكالتها بالبصرة أثناء الحصار الفارسى مما إضطرها إلى الانتقال إلى الكويت . على أن هذه الحركة قد أتاحت لحكومة بومباى الاتصال بهذه الإمارة العربيـة للمرة الأولى ، وكشفت لها عن قاعدة جديدة يمكن إستخدامها محطة لمبدأ سير القوافل حاملة البريد ، إذا لم تسمح الظروف فى ولاية بغداد . وفعلا التجأت ولاية البصرة إلى الكويت فى مناسبات عدة

---

(١) أسرة المماليك التى حكمت العراق ، وكانت شبه مستقلة من سنة ١٧٠٤ حتى استعادت الآستانة سلطتها الكاملة على ولاية بغداد .

كما حدث سنة ١٨٢١ ، حين طرد داود باشا والى بغداد المقيم البريطانى وساءت العلاقات بين الولاية والهند نحو سنتين .

لم يكن نقل البريد هو العامل الوحيد فى توجيه نظر الهند إلى منطقة الخليج الفارسى ، فقد أشرنا إلى النشاط التجارى بين البصرة وسواحل الهند، ولم يكن العراق وحده فى منطقة الخليج الفارسى هو الذى يستغرق البضائع التى تحملها السفن البريطانية من الهند والشرق الأقصى ، ولكن فيما يخص هذه الولاية نضيف أن تحديد الرسوم الجمركية بثلاثة فى المائة على الواردات وإعفاء الصادرات إعفاء كاملا كما هو منصوص فى الامتيازات ، كان يطبق بدقة فى هذه الولاية ، بل إن تجارة الرعايا العثمانيين كانت تدفع ضرائب جمركية تصل إلى ٧ ٪ مما جعل الأجانب الأوربيين فى المكان المفضل .

وقد كتب قنصل فرنسا فى البصرة «بيردريو Perdrieau » ، يوجه نظر حكومته إلى أهمية التجارة الإنجليزية ، وحضها على مسايرة انجلترا فى هذا الميدان . كتب يقول : « ترسل حكومة الهند فى كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستا محملة بالمنسوجات الصوفية والقطنية والتيلية والسكر والبهارات ، وتوزع بعد ذلك فى العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج » .

أما فارس فقد كانت سوقا معروفة لضباط شركة الهند منذ سنة ١٦٢٢ ، فقد اشتركت البحرية البريطانية فى ذلك التاريخ فى تخليص جزيرة هرمز من البرتغاليين ، ومنحت فارس الشركة الإنجليزية وكالة فى بندر عباس ؛ الميناء المقابل للجزيرة مكافأة لها على هذا العون . ولكن بعد سقوط الدولة الصفوية سنة ١٧٢٦ ، هوت فارس إلى حالة من الفوضى التامة استحال معها

استمرار رخاء التجارة . وإذا كانت الوكالة البريطانية قد استمرت فى بندر عباس حتى قيام حرب السنوات السبع سنة ١٧٥٦ فذلك فقط من أجل التنافس مع شركة الهند الهولندية ، وإلا فقد كانت الوكالة فى بندر عباس مصدر خسارة للشركة البريطانية منذ أنهكت فارس الحروب الداخلية .

وقد فكرت بريطانيا أن تفتح طريقاً آخر غير الخليج الفارسى لتصريف منتجاتها الصوفية فى فارس ، إذ كانت هذه البلاد من أهم الأسواق لاستهلاك المنتجات الصوفية ، وأنشأت سنة ١٧٤٠ الشركة المسكوفية* لتصريف البضائع فى فارس عبر روسيا . وقد باءت هذه المحاولة بالفشل لأن حكام المسكوف كانوا يعارضون الاتصال بين فارس وأوربا عبر بلادهم . فلما توطدت أقدام بريطانيا فى الهند بعد معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ عاودت بومباى المحاولات لفتح الخليج الفارسى أمام التجارة الإنجليزية . وقد سجلت نجاحا حاسما باتفاق وقع أولا مع شيخ منطقة بوشهر ؛ سعدون بن آل نصر ؛ فى ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ وأهم نصوص هذا الاتفاق هى :ــ

١ ــ إعفاء البضائع التى يستصدرها أو يوردها إنجليز من الضرائب الجمركيـة . والاقتصار على ٣ ٪ تحصل من التجار الذين يبيعون أو يشترون منهم .

٢ ــ يكون استيراد الصوف وبيعه وقفا على التجار الإنجليز وحدهم ، ويجوز الاستيلاء عليه إن ثبت مجيئه من مصدر آخر .

٣ ــ لا يجوز لأى دولة أوربية أخرى إقامة وكالة فى بوشهر مادام الإنجليز محتفظين بوكالاتهم .

(*) نسبة إلى المسكوف ؛ وهو الإسم الشائع حتى ذلك الوقت لتسمية دولة روسيا التى بدأت حياتها فى ولاية موسكو .

٤ — يستمتع السكان المحليون المشتغلون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التي يستمتع بها البريطانيون أنفسهم . وتحتوى المعاهدة على مواد أخرى تفصل الضمانات لتنفيذ هذه المبادىء ، كإقامة حرس بريطانى مستقل فى بوشهر ، ومسئولية السلطات المحلية عن المدنيين لدى التجار الإنجليز .

ويعتبر هذا الاتفاق أساسا للعلاقات الإقتصادية والسياسية التى قامت بعد ذلك بين بريطانيا وفارس . خاصة وأنه لم يقتصر على حاكم بوشهر ، بل عمم على منطقة الخليج الفارسى بفرمان أصدره كريم خان الزندى الذى حكم فارس من سنة ١٧٥٧ إلى سنة ١٧٨٠ . وقد جاء فى هذا الفرمان: « أن وليم اندرو پرايس Andrew Price حاكم الأمة الإنجليزية فى الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية فى بوشهر ، أرسل إلينا توماس درنفورد Thomas Durnford ، وقررنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها فى الاتفاق مع شيخ بوشهر ، وجعله ساريا على جميع السواحل التابعة لنا . فيجوز للشركة إنشاء أى وكالة فى أى مكان تختاره ، ويجوز لها تحصين وكالتها كما تشاء .

وتعتبر الامتيازات المترتبة على هـذا الفرمان مماثلة للامتيازات التى يستمتع بها الأوربيون فى الدولة العثمانية ، والتى ترجع إلى سنة ١٥٣٦ ، بل وتضيف فيما يخص فارس حق الانجليز فى احتكار بعض السلع . ومنذ ذلك الوقت اتخذت بوشهر قاعدة للنفوذ البريطانى فى الخليج الفارسى . وتحولت من وكالة تجارية إلى مركز سياسى يفرض حمايته على الإمارات الصغيرة فى المنطقة كما سنرى .

ورغم أن هذه الوكالة لقيت فى مبدئها بعض الصعوبات حتى اضطرت

إلى الاختفاء بين سنة ١٧٧٤ وسنة ١٧٨٠ ، فقد بدأت نشاطها بشكل أخاف كريم خان نفسه . ذلك أن فارس الفقيرة فى مواردها الطبيعية كانت مضطرة لدفع أثمان البضائع نقداً للانجليز ، ولهذا أصدر كريم خان فرمانا سنة ١٧٦٩ ، وهو يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها فى التجارة مع الأجانب . وهكذا كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد التى لم تكن تصدر إلى الهند سوى كميات محدودة من البلح ، بينما كانت تستورد منها سلعا عديدة وتدفع الفرق نقداً . وقد جاء فى تقرير عن تجارة الخليج الفارسى ، كتبه الضابط ملكولم المتخصص فى هذه الشئون سنة ١٨٠٠ ، أن ٩٠ ٪ من تجارة الخليج تقوم على ميزان فى صالح حكومة الهند ، حيث تدفع ثمن البضائع بالعملة المعدنية . ومن ثم لوحظ أن اللؤلؤ المستخرج من جزائر البحرين كان يؤول بواسطة هذا الطريق إلى المستعمرين فى الهند .

وقد قدر التقرير المذكور المبيعات الانجليزية فى الخليج بنحو ١٦٠ مليار روبية[١] . وعندما كانت هذه البلدان تعجز عن إيجاد النقد اللازم ، كانت شركة الهند تتحمل الخسائر لأنها كانت مضطرة إلى بيع كمية معينة سنوياً لا تستطيع انقاصها .

وعلاجا لهذه الحالة ، اقترح مانستى Manesty الحلول الآتية :

أولا : البيع للتجار المحليين على سبيل التسليف عند انعدام النقد .

---

(١) يساوى الجنيه الاسترلينى الآن نحو ١٢ روبية ... وكانت قيمتها آنئذ أقل منها الآن .

ثانيا : قبول المقايضة .

ثالثاً : إقامة وكالتين جديدتين، إحداهما فى السند والأخرى فى مسقط .

تقدم مانستى بهذه المقترحات سنة ١٧٩٧ ، ولكن ما كادت تصل إلى بومباى حتى حدثت فى الخليج مشاكل أخرى جعلت المسائل التجارية فى الدرجة الثانية من الأهمية وإن ظلت طوال المدة السابقة هى العامل الأول لاهتمام بريطانيا بهذه المنطقة . ولكن قبل أن نبحث هذه المشاكل المترتبة على الحملة الفرنسية على مصر ، لابد أن نعرض سريعاً لمركز فرنسا فى الخليج الفارسى قبل قيام هذه الحملة .

(ب) فرنسا والخليج الفارسى :

تعتبر فرنسا فى الفترة التى ندرسها ، الدولة الأوربية الثانية فى المحيط الهندى ، إلا أن قوتها كانت تتركز فى الركن الجنوبى الغربى من المحيط حيث تقوم جزيرتا موريشس وبوربون(*) فى مواجهة الساحل الإفريقى لموزنبيق.

(*) كانت الجزيرة الأولى وهى الكبرى حتى سقوطها فى أيدى الإنجليز تسمى أيل دى فرانس Ile de France، ثم ذاع بعد ذلك الاسم الإنجليزى موريشس Mauritius ، وإليها ينسب الموريشان سكان الجزيرة ، وهم خليط مولد من المستوطنين الفرنسيين الأوائل والزنج المستجلبين كرقيق من أفريقيا . ومازالت اللغة الفرنسية والمذهب الكاثوليكى غالبين عليهم . أما الجزيرة الثانية وهى الصغرى فما زالت تابعة لفرنسا وتحمل اسم جزيرة ريونيو Réunion

وحتى بعد استرجاع المدن الخمس[1] الهندية فى معاهدة فرساى سنة ١٧٨٣، كانت العلاقات بين دول الخليج وفرنسا تدار معظمها بواسطة مستعمرة موريشس إلى أن سقطت فى أيدى الانجليز سنة ١٨١٠، وقد نتج عن ذلك أن توطدت العلاقات التجارية بين فرنسا وبين سلطنة عمان بصفة خاصة . بل لا يكاد يكون لفرنسا نشاط تجارى يذكر مع البلدان الأخرى الواقعة على سواحل الخليج . نعم كان لفرنسا ممثل سياسى فى بغداد ، ولكن كثيراً ما كانت فرنسا تكل التمثيل إلى أسقف بابل مما جعل نفوذها فى هذه الولاية أدبياً أكثر منه تجارياً ، كما أن تجارتها القليلة مع فارس كانت تمر بحلب ثم عبر طريق القوافل المار بشمال العراق .

وقد يتساءل القارىء أى أهمية يمكن نسبتها إلى العلاقة بين الدول الأوربية وبين سلطنة صغيرة كسلطنة عمان، التى هى الآن من أفقر الإمارات العربية فى منطقة الخليج الفارسى وأكثرها انزواء . والحق إن وضع هذه السلطنة الآن يختلف كل الإختلاف عن وضعها فى أواخر القرن الثامن عشر . فبعد أن قامت اسرة البوسعيد سنة ١٧٥٤ بتوحيد السلطنة فى شبه جزيرة العرب ، اتجهت إلى استخدام قوة عمان التقليدية . أى القوة البحرية لإنشاء المستعمرات العربية على السواحل المتاخمة للمحيط الهندى . وفى عهد سلطان ابن احمد الذى حكم من سنة ١٧٩٢ — سنة ١٨٠٤ ، قدرت بحرية مسقط بـ ٥٠٠ سفينة ، متوسط حمولة كل منها ٢٥٠ إلى ١٠٠٠ طن، بالإضافة إلى

---

(١) كانت هذه المدن مجرد محطات بحرية ، وظلت تابعة لفرنسا حتى ضمت إلى الإتحاد الهندى سنة ١٩٥٤ ، وكانت بند شيرى Pondichery على الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة بمثابة عاصمة لهذه الممتلكات ، أما المدن الأخرى فهى كريكال ، ويناهون ، جورندشور ، مزيلباتام .

ثلاث سفن حربية يملكها السلطان ، عدا ١٠٠ سفينة أخرى يملكها أهل صور ، ثانى مدينة بحرية فى عمان . وقد امتدت توابع هذه السلطنة إلى جزء كبير من الساحــــل الشرقى لإفريقيا ، وضمت على ساحل مكران مدينتى جوادور ، وشوربار سنة ١٧٩٢ ، وعلى الشاطىء الفارسى المقابل، ميناء بندر عباس الذى تنازل عنه الشاه لعمان على سبيل التأجير ، وذلك بعد احتلال مسقط للجزر المواجهــــة للشاطىء الفارسى كهرمز ، وكشم ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى لوقوعها على مدخل الخليج ، والتى كانت من أقوى حصون البرتغال فى المحيط الهندى. كما أن سلاطين عمان كانوا يدعون السيادة على جزر البحرين ، وقد حاولوا فى مناسبات عدة الاستيلاء عليها ولكنهم اصطدموا دئما بالمعارضة البريطانية . وقد أصبحت مسقط بفضل اهتمام سلاطين عمان بالناحية التجارية ، مستودعا لجميع منتجات الممتلكات العمانية بل ومنتجات البلدان المجاورة . ومن ثم أمكن التبادل التجارى على مدى واسع ، فكانت المستعمرة الفرنسية تصدر إلى مسقط المنتجات الاستوائية وتعتمد عليها اعتماداً كبيراً فيما يخص مؤونتها ، ولكن هذه العلاقات كانت معرضة دائما للتوتر بسبب إعتداء القراصنة الفرنسيين على السفن العربية وخاصة أثناء قيام الحروب مع انجلترا .

بدأت مسألة حياد مسقط تثار للمرة الأولى فى السياسة الأوربية أثناء حرب الاستقلال الأمريكية . فقد كتب القنصل الإنجليزى لا توش سنة ١٧٨١ يستنكر لدى حكومة بومباى انتهاك فرنسا لحياد مسقط وذلك باعتدائها على السفن العربية والإنجليزية الراسية فى مسقط .

ورغم هذا التوتر الطارىء ازدادت العلاقات التجارية بين فرنسا وعمان

بعد انتهاء الحرب سنة ١٧٨٣ (*) ولكن تاريخ البحرية لا يسجل ظهور سفن تجارية فرنسية فى الخليج، مما يؤكد أن أسطول عمان التجارى هو الذى كان يتولى عملية النقل بين الخليج وبين المستعمرات الفرنسية ، ومن ثم كان التبادل التجارى أربح بالنسبة لأهل عمان . وهذا يفسر تغاضى سلطان مسقط عن إعتداءات القراصنة الفرنسيين ، واستعداده لإقامة وكالة فرنسية سنة ١٧٨٥ ، بينما رفض فى نفس الوقت عرضا بريطانيا (*) بهذا المعنى . وقد أراد قنصل فرنسا فى هذه البلاد استغلال الظروف ، وأخذ يبعث الرسائل إلى حكومته حاثا لها على إنشاء وكالتين : إحداهما فى مسقط ، والأخرى فى البصرة التى هى أنفع من بغداد من حيث الاشراف على التجارة وطرق الملاحة فى الخليج . ولكن فرنسا لم تعر هذا الموضوع اهتماماً واكتفت بتعويض سلطان عمان سنة ١٧٩٠ بسفينة حربية صغيرة بدل ماسلبه القراصنة الفرنسيون من العمانيين .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية كانت تنظر إلى البحر الأحمر دون الخليج الفارسى على أنه الطريق البحرى الأهم من الناحيتين التجارية والبحرية إذ كان لفرنسا وكلاء بمصر يستطيعون الاتصال بجزيرة موريشس عن طريق البحر الأحمر مباشرة وبحكم موقع موريشس الجغرافى يصبح هذا الطريق أقصر الطرق ما بين فرنسا والمحيط الهندى . ومن الناحية الاستراتيجية كانت

(*) اعلنت فرنسا بهذه المناسبة الحرب على انجلترا سنة ١٧٧٨ وأرسلت حمله بحرية قويه فى المحيط الهندى ١٧٨١ بقيادة سوفرن ١٧٩٦ .

(*) انظر رسالة من سلطان بن أحمد إلى روسو قنصل فرنسا فى بغداد ١٧/١٠/١٧٩٦ ، ويدعى المؤرخ الانجليزى مايلز أن الحمله الفرنسية العسكرية التى أرسلت إلى الخليج بقيادة الكونت روزنلج هى التى فرضت على السلطان قبوله الوكالة الفرنسية .

الحكومة الفرنسية ترسم خطط غزو الهند على أساس استخدام البحر الأحمر كأنسب طريق لسير الحملة . ولا شك أن هذا الاتجاه كان من أهم الدوافع لقيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ . على أنه بعد نشوب حرب جديدة بين انجلترا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بدأت فرنسا تنظر إلى الخليج الفارسى كقاعدة هامة فى حالة قيام حملة ضد الهند . ومن المعروف أن فرنسا كانت تقف فى هذه الحرب موقف المهاجم . ولذلك كان اختيار قواعد فى الخليج الفارسى ألزم لتهديد الهند بصورة مباشرة . وقد مهدت حكومة الثورة الفرنسية لهذا العمل بخطوتين :

أولا : إنشاء قنصلية فى مسقط .

ثانيا : إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند .

ففيما يتعلق بمسقط ، اتخذت لجنة الشئون الخارجية قرارها بإنشاء قنصلية منذ ابتداء الحرب ، واختارت لها أحد الرحالة الجغرافيين العارفين ببلاد العرب وبفارس وهو بوشمب Beauchamp

وقد جاء فى التعليمات الخاصة بتعيينه « أن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركات الإنجليز فى الهند ودراسة الأحوال الداخلية فى هذه البلاد ، وكذلك دراسة الطرق التى يمكن أن يستخدمها غزو فرنسى للشرق » . ولكن لجنة الشئون الخارجية لم تعمل على إنجاح بعثتها إلى مسقط لو أنه قدر لبوشمب الوصول إلى مقر عمله يوما ما . فمن جهة رفضت اللجنة طلب سلطان مسقط تعويضاً عن إعتداءات فرنسية جديدة تكررت بعد قيام

الحرب الإنجليزية الفرنسية . وذلك بحجة أن السفن العمانية لا تحمل الوثائق الدالة على جنسيتها كما هـــو النظام المتبع فى البحريات الأوربية ، ومن جهة أخرى لم تأخذ اللجنة باقتراح بوشمب توقيع معاهد صداقة مع سلطان مسقط كأساس لإقامة علاقات طيبة فى المستقبل . وسنرى أن السياسة الانجليزية قد استفادت من اتخاذ هذا المبدأ فى علاقتها مع مسقط ولكن فرنسا كانت تعتبر هذه السلطنة تابعة للآستانة ، وبناء على هذا الاعتقاد الخاطىء ارتكبت خطأ آخر حيث الزمت مبعوثها الطواف بأنحاء الدولة العثمانية قبل مسيره إلى مسقط ، وعلى ذلك فوتت آخر فرصة لكسب هذه البلاد إلى جانبها . فعند وصول الحملة الفرنسية إلى مصر لم يكن بوشمب قد انتهى بعد من طوافه بأنحاء الدولة العثمانية ، وعلى ذلك أصبح وصوله إلى مقر عمله أمرا مستحيلا ، إذ من المعروف أن هذه الحملة أثارت جميع الأقطار الإسلامية ضد فرنسا . ولم يستطع بوشمب حينئذ فعل شىء أكبر من الفرار من حلب إلى مصر ، بينما كان الإنجليز يتوقعون وصوله إلى مسقط منذ سنة ١٧٩٦ مما أثار قلق السلطات فى الهنـــد حتى أرسلت إلى سلطان بن أحمد تعرض عليه ٨٠٠٠ جنيها فى مقابل تسليم كل من المبعوثين الفرنسيين الثلاثة . ويستنتج من هـــذا أنهم كانوا يعتقدون أن المبعوثين الآخيرين المرسلين إلى فارس كانا يقيمان فى ذلك الوقت بمسقط .

والحق أن البعثة التى أرسلت إلى فارس قد نجحت فى الوصول إلى طهران فى منتصف عام ١٧٩٦ وذلك لأن كل ما يتعلق بمسيرها وبأهدافها قد أحيط بالسرية التامة فقـــد خرج المبعوثان الفرنسيان أوليفييه Olivier و (بروجيير Bruguiére) منذ سنة ١٧٩٣ تحت ستار عالمين نباتيين .

وبعد أن ساحا فى أنحاء الدولة العثمانية ومصر، وكلت إليهم حكومة الثورة الفرنسية زيارة فارس رغم أن هذه البلاد لم تكن تعتبر — كما ستصبح سنة ١٨٠٥ — مرحلة هامة على الطريق المؤدى إلى الهند . فإن الأهداف السياسية لبعثه النباليين غير مشكوك فيها ، كما تدل التعليمات المرسلة من الحكومة الفرنسية ، وهى تتلخص فى إقناع الدول المعادية لروسيا : تركيا ، وفارس ، بالالتفاف حول فرنسا لاتفاق مصالحها مع مصالحهما . ولكن لم تسفر هذه البعثة عن نتيجة إيجابية فيما يختص بأهدافها فى السياسة ، ولعل السلطات البريطانية بالهند لم تكن تعلم بفشلها السياسى ، ولكن وجود ممثلين لدولة معادية فى فارس كان كافياً لإثارة قلق البريطانيين لما لديهم من امتيازات اقتصادية فى هذا الاقليم . ولذلك حاول وكيل شركة الهند الشرقية بالبصرة إقناع والى بغداد بتسليم المبعوثين الفرنسيين ، ومن المؤكد أنهما بحثا فتح فارس والعراق للتجارة الفرنسية عن طريق الخليج . وكتب أوليفييه يوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتها إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل ممثلها من بغداد إلى البصرة للإشراف على هذه العمليات التجارية ، وهو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقا رائجة بفارس لاعتدال ثمنها بالنسبة للأصواف الإنجليزية التى تحتكر السوق . ومن الناحية الحربية أوصى أوليفييه بعدم اتخاذ أية خطوة لاقامة حامية فرنسية بجزيرة خاراج التى كان كريم خان قد منحها لفرنسا سنة ١٧٦٩ . ويعلل ذلك الرأى بأن هذه الحامية لا تفيد شيئاً لعزلتها ، وإنما تصبح ضرورية عند تنفيذ مشروع غزو مصر . وسنرى فى الفصل القادم صواب هذا الرأى . فقد كان للحملة الفرنسية على مصر رد فعل مباشر على منطقة الخليج وأصبح التنافس السياسى والحربى بين إنجلترا وفرنسا هو الموجه لتاريخ هذه المنطقة لعدة سنين .

الفصل الثانى

تدخل بريطانيا السياسى

فى منطقة الخليج رداً على الحملة الفرنسية على مصر

١٧٩٨ — ١٨٠١

قبل أن تهبط الحملة الفرنسية شواطىء مصر ، كانت بريطانيا على علم بأن فرنسا تنوى غزو جهة ما فى الشرق الأوسط ، تمهيداً لمهاجمتها فى الهند ومما زاد حذرها من الخطر الفرنسى ، أن مالارتيك حاكم جزيرة موريشس أعلن فى أبريل سنة ١٧٩٨ عزمه على التعاون مع تيبو صاحب ، سلطان ميسور . ومن أشد الأمراء الهنود مقاومة للتوسع البريطانى فى ذلك الوقت، وكان من المتوقع أن يتم الاتصال بين تيو والفرنسيين فى موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب سميث وكيل شركة الهند فى بوشهر « إن مسقط ستصبح عما قريب وكراً للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خمسا أو ست سفن عربية تقوم بنقل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل مليار ، ولا شك أن نقل الأنباء سيكون مورد ربح للبحارة العرب » لذلك اتخذت إدارة الشركة فى لندن تدابير منذ شهر يولية سنة ١٧٩٨ لتأمين المنافذ المؤدية إلى المستعمرة الكبرى ، فمنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الأميرال بلانكيت Blanket ، وتعيين ممثل سياسى فى بغداد ليشرف على

حركة سير البريد عبر العراق الذى قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين الممر الوحيد للبريد بين أوربا والهند . وأخيرا عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب إلى الخليج الفارسى . وعندما عرف فى بومباى فى شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت فى مصر ، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بعثة إلى جدة لتكون حلقة إتصال بين بريطانيا وشريف مكة .

والذى يعنينا هو أن بريطانيا غيرت سياستها فجأة نحو الدول الثلاث المحيطة بخليج فارس — مسقط ، ولاية بغداد وفارس . ومما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانستى ممثل الشركة بالبصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط فى اتفاق عسكرى للتعاون ضد قراصنة العرب فى الخليج . وذلك بمناسبة وقوع أول اعتداء من جانبهم على سفينة تجارية انجليزية أثناء وقوفها فى بوشهر فى أكتوبر سنة ١٧٩٧ . ولكن السياسة المتبعة فى الهند حتى ذلك الوقت كانت ترمى إلى عدم التوسع أو التدخل الحربى ما أمكن ، حتى لا تتكلف الشركة نفقات لا تعود عليها بربح مؤكد ، إذا مازادت نفقات الحرب على الفائدة التى تعود من التوسع . وهـــذه السياسة التى كانت تمليها إدارة الشركة بلندن ، تغيرت عندما وصل إلى كلكتا حاكم عام جديد هو المركيز ولزلى فى أبريل سنة ١٧٩٨ . وكان ولزلى من دعاة سياسية التوسع وعدم التقيد بالأعتبارات المالية البحتة . وفى ظل هذه الظروف الجديدة رسمت حكومة بومباى سياستها فى الخليج .

ففى مسقط أوفدت أحد موظفى الشركة من الفرس وهو مهدى على خان للتفاوض مع السلطان فى عقد اتفاق معه . فقد جاء فى التعليمات الخاصة

بمهمته أن حكومة بومباى ترغب فى إقامة وكالة تجارية فى مسقط ، وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد ، وإحلال أطباء إنجليز بدل الفرنسيين الذين يعملون فى خدمة السلطان (*) .

وصل مهدى على خان إلى مسقط فى ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ،وبعد مفاوضة استمرت عشرة أيام وقع فى الثانى عشر منه أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطان عمان وبين بريطانيا . ويبدو من نصوص هذه المعاهدة أن الاحتياط ضد فرنسا كان مقصودا أكثر من إنشاء صداقة مع سلطان ابن أحمد حاكم عمان فى ذلك الوقت. فبعد المادتين الأوليين من المعاهدة اللتين ترسيان أساس العلاقات الودية ، بين مسقط وشركة الهند الشرقية — خصصت المواد من ٣ — ٥ لتعيين الإجراءات التى يجب على عمان اتخاذها ضد فرنسا ، ومن أهمها التعهد بعدم قبول قيام وكالة فرنسية فى مسقط أو توابعها ، أو أية وكالة هولندية كذلك ، ومنها الوعد بطرد جميع الرعايا الفرنسيين من خدمة السلطان — وتقضى المادة الخامسة بأن تقف السفن العثمانية بجانب السفن البريطانية فى حالة نشوب نزاع مع السفن الفرنسية فى المياه الإقليمية للسلطنة ، ولكنها تستطيع الوقوف على الحياد إذا كان النزاع خارج المياه الإقليمية . وترخص المادة السابعة بإقامة وكالة تجارية فى بندر عباس ، والسماح بها بحامية لا تزيد عن ٨٠٠ جندى، وإعطائها جميع الامتيازات الاقتصادية التى تتمتع بها بريطانيا فى فارس أو الدولة العثمانية .

(*) كان الإعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية أن هناك طريقتين من أسلم الطرق لبسط النفوذ على الحكام فى الشرق، وهما الطب والتجارة

ورغم أن المعاهدة لم تنفذ أحد الشروط الواردة بالتعليمات ، وهو إقامة وكالة إنجليزية فى مسقط نفسها ، فقد كتب دنكان Duncan حاكم بومباى إلى ولزلى معلقا على هـذه المعاهدة يقول : إن مهدى على خان قد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله . ويبـدو أن سلطان ابن أحمد قد استطاع إقناع السلطات البريطانية بعدم قيام الوكالة بمسقط ، وذلك بأن ذكر لهم أن إقامة مثل هذه الوكالة سيؤدى إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارفض إجابة طلبهم ، وهو لا قبل له بحرب الفرنسيين . ومن جهة أخرى ، كانت مسقط معتبرة حتى هذا الوقت من الدول الضالعة مع أعداء بريطانيا ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية تجارتها مع الفرنسيين ، وأنه كانت تربطها بتبو صاحب ، صلات وثيقة ، كما كان للأمير الهندى — سلطان ميسور — ممتلكات فى مسقط ووكالة سياسية تيسر اتصالة ببقية العالم الإسلامى خاصة أثناء الحصار البريطانى لإمارة ميسور .

ويمكن تعليل نجاح بعثة مهدى على خان السريع فى مسقط بالأسباب الآتية :

(ا) اعتماد عمان على الهند فى مؤونتها من الأرز، وهو الغذاء الأساسى لمعظم شبه جزيرة العرب .

(ب) تكرر اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العثمانية .

(حـ) قلق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر ، مما دعا شريف مكة إلى حسن استقبال ويلسون الممثل البريطانى فى جدة ، بل وتسليمه إياه الرسائل التى بعث بها بونابرت إلى كل من سلطان بن أحمد

وتبو صاحب ، وقد أدرك بوشمب نفسه هذه الحقيقة فكتب إلى بونابرت على أثر وصوله إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ليبين عـــدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة فى مسقط ، لأن الانجليز قد أقفلوا مداخل المحيط الهندى ، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بحذر بالغ .

أما فى ولاية بغداد فقد تعاونت الظروف على نجاح مهمة هارفورد جونس الذى أرسل كممثل سياسى لبريطانيا يعمل على ضمان وقوف والى بغداد بجانب الإنجليز فى النزاع الذى انتقل إلى الشرق الأوسط . نعم أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٨ ردا على غزو مصر ، ولكن ولاة بغداد كانوا يستمتعون بشىء من الاستقلال ، يحتاج معه إلى بذل مجهود خاص لديهم . ولكن جونس وجد الظروف ممهدة لاكتساب صداقة سليمان باشا والى بغداد فى ذلك الوقت . فقد كان احتياجه إلى أسلحة الإنجليز أشد منه فى أى وقت آخر لدرء خطر الوهابيين الذين بدأوا يغيرون على جنوب العراق . ومن جهة أخرى لاحظ سليمان باشا سيطرة الإنجليز على الملاحة فى الخليج الفارسى ، ويبدو أنه سلم بهذه السيطرة ، وإلا ما طلب إليهم التوسط للتقريب بينه وبين رؤساء العرب فى الخليج وخاصة سلطان مسقط للتعاون معا ضد الخطر الوهابى .

وفعلا عندما أوشك عام ١٧٩٨ على الانتهاء ، كان الاطمئنان قد عاد إلى حكومة الهند من جهة الخليج الفارسى على الأقل . فقد كتب دنكان إلى مهدى على خان « لدينا أسطولان قويان ، أحدهما يسيطر على مضيق باب المندب والآخر يرابط قرب سواحل سراط ، ولا يستطيع الفرنسيون الاقتراب من الهند أو القواعد المؤدية إليها » . وفى بريطانيا نفسها ظهرت

أبحاث عديدة شككت في إمكان غزو الهند بواسطة حملة تمر عبر بلدان الشرق الأوسط ، وأكدت للرأى العام أن مثل هذه المشروعات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة.

ومن أشهر هذه الأبحاث رسالة إروين Irwin أحد ضباط شركة الهند العارفين بالشرق ، قارن فيها بين الطرق الثلاث التي يمكن التفكير فيها لهذا الغزو وهى : البحر الأحمر — الخليج الفارسى — والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان، وانتهى إلى أن استخدام الخليج هو أكثر الطرق بعداً عن تحقيق الغزو . فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة ، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر. وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أيسر فى البصرة منه فى السويس، فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف الملاحة فى الخليج عند مضيق هرمز الذى هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدها فى بومباى . ثم ان السير على الساحل الفارسى فى الخليج يكاد يكون مستحيلا لطبيعته الجبلية ولوقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بومباى فى بعثتها الأولى إلى فارس فى أواخر عام ١٧٩٨ ، بالتنبيه على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج ، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها ، وحجتها فى ذلك أن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكى وضد الأديان . ويبدو أن هذه الحجة قد صادفت نجاحاً كبيراً لدى الشاه ، فأصدر فرمانا بإرسال ألفى جندى لحراسة سواحل الخليج .

وفى نفس الوقت حدثت هزيمة الفرنسيين فى معركة « أبو قير » البحرية

إمكانيات بونابرت للقيام بنشاط واسع فى البلاد الواقعة شرق مصر . فنجده فى ديسمبر سنة ١٧٩٨ فى زيارة للسويس للبحث عن إيجاد منفذ نحو الشرق ، ولكنه لم يستطع أكثر من محاولة إنشاء علاقات تجارية مع أمراء شبه جزيرة العرب . فكتب إلى كل من شريف مكة وإمام مسقط يغريهما بإرسال سفن إلى السويس ويعد بحماية التجارة مع بلاده .

ثم كانت حملة الشام وحصار عكا الذى لم تعلم به السلطات فى الهند إلا فى يوليو سنة ١٧٩٩ . وحينئذ طرأ على هذه السلطات شك كبير فى جدية مشروع غزو الهند عبر الشرق الأوسط . وظهرت أهمية فارس الاستراتيجية للنظام الدفاعى عن الهند(*) وقبل أن يصلها نبأ فشل بونابرت فى حصار عكا وتراجعه إلى مصر كانت قد اتخذت العدة لتعزيز موقفها فى فارس وقررت إرسال ضابط إنجليزى فى بعثة خاصة لدى الشاه زيادة على الوكيل التجارى المقيم فى بوشهر ، واختارت لهذه المهمة وليم ملكولم W. Malcolm الذى سيقوم بدور هام فى توجيه سياسة بريطانيا نحو الخليج الفارسى كما سنرى .

(*) يؤكد بونابرت فى مذكراته المملاة فى منفاه أن هدفه من حملة الشام كان فعلا الوصول الى المستعمرات البريطانية فى الهند . ويرى شارل رو Charle Roux المؤرخ الفرنسى لحملة بونابرت ، أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون قد وضع بالاتفاق مع حكومة الإدارة فى باريس لإمعانه فى الخيال — انظر كتابه فى ثبت المراجع ج — ١ ص — ٧٧ وما بعدها .

وقد حددت أهداف بعثته بالتعليمات التى كتبها ولزلى الحاكم العام فى أغسطس سنة ١٧٩٩ وهى :

أولا : التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذى احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية فى الهند .

ثانياً : عدم السماح للفرنسيين بالدخول فى أراضى فارس أو لسفنهم بالرسو على سواحلها .

ثالثاً : تنشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس ، ولكن حدث ما عاق ملكولم عن السفر عند تقرير بعثته . ولم يغادر بومباى إلا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وبصحبته باخرتان حربيتان . ورغم أنه وصل بوشهر فى فبراير سنة ١٨٠٠ ، فإن الشاه لم يستقبله إلا فى نوفمبر من ذلك العام . ولكن مالكولم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر وأخذ يدرس باهتمام بالغ حوض الخليج الفارسى من النواحى التجارية والسياسية والحربية ، وانتهى إلى تكوين رأى ظل يدافع عنه طول حياته ، وهو أنه من الضرورى للدول المسيطرة على الهند أن يكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية فى الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات فى طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر فى الخليج ، العنصر الأساسى فى محادثاته ، بينما أصبح الهدف الأساسى من بعثته فى الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتغير الظروف . ففيما يختص بزمان شاه اضطرته الظروف الداخلية فى أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسى ، فقد

أصبح منتهيا تماما بالنسبة إلى فارس . بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون في ذلك الوقت للخروج من مصر .

ولم يجد ملكولم صعوبة فى استصدار أوامر لقتل كل فرنسى يظهر فى أقطار فارس . وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهد سياسية مع فارس . وهى تقضى بالتحالف ضد أية قوة ثالثة تغزو الهند ، وبتقديم الأسلحة إلى فارس فى حالة الاعتداء عليها من أى طرف آخر .

أما مطلب ملكولم بالتنازل عن ثلاث جزر فى الخليج وهى هنجام وكشم وخاراج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس ولم يفلح ملكولم بالرشاوى أو التحايل لإقناع مرزا شفى الصدر الأعظم فى ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن ألحقه بمشروع المعاهدة التجارية لا السياسية كما كان يقضى المنطق القانونى ، ولكن مرزا شفى أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ، بأن ذكر ملكولم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل ، والآن أين ذهبت إمبراطورية المغول . ؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع المعاهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى ملكولم تغطية لفشله فى هذا الموضوع ، أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهرا حتى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حين يتنازل هو عن مطلبه هذا . ولكن تصرفاته المستقبلة تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسائله إلى

بومباى وإلى الحاكم العام منوهة بأهمية إقامة حامية بريطانية فى الخليج ، وقد كتب عن أهمية كشم يقول « إن إقامة حامية بها ضرورية من الناحية العسكرية ، لأنها تقف خط دفاع أول عن بومباى ، ومن الناحية السياسية ، فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا ، ولا تجعلها تتردد فى اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية . وأخيراً من الناحية التجارية فإنها تعيد رخاء سيراف وهرمز الذى نعرفه فى عهد إقامة البرتغاليين هناك . ومما يؤكد تمسك ملكولم بفكرته أنه لم يغادر فارس إلا بعد أن حصل على وعد بإرسال سفير إلى بومباى للتفاوض فى هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة لجزيرة خاراج فى طريق عودته إلى الهند . ومما أضعف موقف ملكولم أن السلطات فى كلكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حامية بالخليج إذ أن الحاكم العام ولزلى ، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود فى شبه الجزيرة دون التوسع فى جزر نائية تحتاج إلى مجهود طائل وتكاليف باهظة لتموين حامياتها ، ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن تجربة مماثلة إذ قررت الانسحاب من جزيرة بريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب عدن . وكانت قد احتلت فى مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائى ضد الفرنسيين فى مصر ، ولكنها سرعان ما أخليت فى سبتمبر وقطعت المفاوضات مع سلطان لحج بشأن التنازل عن محطة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه المحطة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى لقى مشروع ملكولم معارضة شديدة من ممثل بريطانى آخر فى المنطقة هو هارفرد جونز الذى وصف آراء مالكولم بالجنون . وأخيراً يمكن القول بأن بعثة ملكولم سنة ١٨٠٠ — ١٨٠١ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، فإن كلتا المعاهدتين الخاصتين بفارس لم توقعا فى كلكتا .

وقد أصبحت المعاهدة السياسية لاغية من تلقاء نفسها عندما استؤنفت الحرب بين فارس وروسيا ، ورفضت بريطانيا تقديم أية مساعدة لفارس مخالفة بذلك شروط الاتفاق ، مما اضطر فارس إلى البحث عن حليف آخر ، حتى وجدت فى فرنسا المشتبكة فى حرب مع روسيا فى ذلك الوقت حليفاً مناسباً . وهكذا عادت السياسة الفرنسية للظهور على مسرح الخليج الفارسى سنة ١٨٠٦ وإن لم تكن قد اختفت فى الفترة السابقه . لما سنراه من استمرار العلاقات بين فرنسا وعمان .

هوامش الفصل الثانى

صفحة	٣٧	سطر	١١	B. P. C. Smith 24 — 5 — 1798
»	٣٧	»	١٦	B. p. C. 6 — 7 — 1798
»	٣٩	»	١١	Aitchison T. 7 page 87
»	٤٠	»	٤	B. P. C. Duncan to Wellesley
»	٤١	»	٥	A. A. E. Beauchamp 18—10—1798
»	٤١	»	٢٠	B.p.C. Duncan to M.A.Khan 30—11—1798
»	٤٢	»	٤	An Enquiry into the Faisibility of the Supposed Expedition of Bonapart to the East
»	٤٣	»	٥	Correspondances de Napoléon — Paris 18—9—T. 5 Page 327
»	٤٤	»	٤	Kaye T. 1. Page 88—89
»	٤٥	»	٧	,, ,, ,, 518
»	٤٥	»	١٠	,, ,, ,, 136—141
»	٤٦	»	٦	P.R.P. Malcolom to Welleseley T.22. Page 138

الفصل الثالث

استمرار التنافس الدبلوماسى

بين انجلترا وفرنسا فى الخليج ١٨٠١ — ١٨٠٩ م

إذا استثنينا بعض حوادث القرصنة التى قام بها الفرنسيون فى الخليج والتى كان من أهمها الاستيلاء على سفينة حربية بريطانية « ذى فلاى The Fly » سنة ١٨٠٣ ، وعلى ثلاث سفن تجارية صغيرة فى العام التالى — وإذا استثنينا هذه الحوادث أمكن القول بأن مظهر التنازع بين الدولتين كان مقتصراً على الناحية الدبلوماسية ، وكان مسرح هذا النزاع يمتد من مسقط إلى فارس — وهذا التنافس الدبلوماسى يكون أحد العاملين اللذين وجها السياسة البريطانية فى الخليج فى هذه الفترة ، أما العامل الآخر أعنى نشاط القراصنة العرب فقد استمر زمنا أطول كما سنرى فى الفصل القادم .

(أ) مسقط :

لم تنفذ المعاهدة البريطانية العمانية لسنة ١٧٩٨ فى معظم شروطها ، وهكذا لم تقم وكالة بريطانية فى بندر عباس لعدم تحمس السلطات فى الهند لتنفيذ هذا المشروع . وأكثر من هذا كانت هذه السلطات ترى أن سلطان عمان

يصر على مخالفة شروط الاتفاقية لاستمراره فى التبادل التجارى بين ممتلكاته من جهة ومستعمرة موريشس الفرنسية من جهة أخرى — وإذا ما راجعنا أرشيف حكومة بومباى لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبودل بين دنكان حاكم بومباى وبين سلطان بن أحمد — فالأول يوجه اللوم ، والثانى يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز عما يشعر بأن سياسة سلاطين عمان بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لخص دنكان فى إحدى هذه الرسائل مآخذ السلطات البريطانية على السلطان فى النقط الآتية :

أولا : عدم تسليم أملاك تبو صاحب بعد ضم بريطانيا لإمارته فى مايو سنة ١٧٩٩ وتسربها إلى بوشهر .

ثانياً : سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنزبار ، إحدى توابع السلطنة فى طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة شراء السفن البريطانية التى استولى عليها القراصنة الفرنسيون(*) وإذا كان سلطان بن أحمد قد حاول إرضاء الإنجليز بإقالة حاكم زنزبار إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بقطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه . لهذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين ، وعلى ذلك قررت أن يمر ملكولم بمسقط فى طريقه إلى فارس . وفى يناير سنة ١٨٠٠

(*) ذكر موريزى Maurizi الطبيب الخاص للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة التابعة للسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

تمكن من اللحاق بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة كشم . ويبدو من تتبعه للسلطان أن هذا الأخير لم يكن راغبا فى ارتباط جديد مع بريطانيا، والدليل على ذلك أن ملكولم اضطر إلى استعمال أسلوب عنيف ليقنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للمعاهدة ، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند وينوه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول . ويهدده بإقفال موانى الهند فى وجه سفن أهل عمان حتى ظفر أخيراً بالتوقيع .

على أن أهم نتيجة ترتبت على زيارة ملكولم لمسقط هى قبول ممثل سياسى بريطانى فى عاصمة عمان للمرة الأولى ، وبناء على هذا عين ملكولم احد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل Bogle بشغل هذه الوظيفة . ومن الملاحظ أنه كان لوجود أمثال هؤلاء الممثلين الغربيين لدى حكام الشرق فى ذلك العصر أثر عميق فى توجيه سياستهم عامة وسياستهم الخارجية خاصة . وقد سجل بوجل نفسه الانقلاب الذى أحدثه فى سياسة سلطان بن أحمد نحو الفرنسيين وذلك بعد شهر ونصف من إقامته بمسقط . ولم تكن إقامة بوجل طويلة فى هذه البلاد حيث قضى نحبه فى نهاية سنة ١٨٠٠ .

وفى عهد خلفه الكابتن سيتون David Seton أرسى حجر النفوذ البريطانى فى سلطنة عمان . فبالرغم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام عند وصوله فقد نجح فى أثناء السنوات الثمان التى أقامها فى مسقط فى التقريب بين سلطات الهند والسلطنة وكسب عطفها عليها .

وفى سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل فى شئون بلاد العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتمرنين على استخدام المدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استدعاءهم

للاستعانة بهم ضد الوهابيين . ومما زاد فى حنق السلطان، إلغاء الامتيازات التى كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع المعاهدة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالوقود مجانا وإعفاء الملح من الضرائب الجمركية . هذا مما دعا سلطان بن أحمد إلى التردد فى استقبال سيتون عند نزوله بمدينة مسقط ولكنه سرعان ما كسب نفوذا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة ستون هى منع اعتماد ممثل فرنسى أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقدكانت فرنسا تريد انتهازفرصة صلح أميان(٢) المعقود بينها وبين إنجلترا فى مارس سنة ١٨٠٢ وما قد يترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندى ، فقررت فى ٢٠ يونية سنة ١٨٠٢ تعيين ممثل لها فى مسقط واختارت لذلك أحد النواب فى عهد الثورة وهو كافنياك Cavignac . ومن المعروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التى كانت تسود كلتا الدولتين ، إنجلترا وفرنسا وخاصة فى مستعمراتها . لذلك ظل سيتون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية . ومن ذلك مثلا أنه كشف عن سفارة عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد المحاربين القدماء فى جيش تبو صاحب ، وهو بالتالى عدو للإنجليز وصديق للفرنسيين ويدعى الشيخ على ، ولكن السلطان برر موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التى سلبها القراصنة الفرنسيون . والذى يعنينا هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسى إلى مسقط .

وعندما وصل كافنياك إلى مقر عمله فى أكتوبر سنة ١٨٠٣ كانت الحرب قد استؤنفت بين فرنسا وانجلترا ، وعلم الخبر فى مسقط ، فلم يكن أمام

السلطان — فى نظر السلطات البريطانية — أى عذر لاستقبال الممثل الفرنسى . وهذا ما يفسر إصرار سلطان البلاد على عدم قبول كافنياك فى بلاده ، رغم التهديدات التى سمعها من قائد السفينة الحربية المقلة للوفد الفرنسى . ومما علل به السلطان موقفه أمام الفرنسيين ، وجود ثلاثين أو أربعين سفينة عمانية فى موانى الهند، وأن قوى الدولتين غيرمتعادلة فى المحيط الهندى(٣) .

ويستنتج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهند كانت أشد اتساعا وألزم لحياد السلطنة . على أن فشل بعثة كافنياك لم يحدث استياء ما لدى السلطات الفرنسية فى جزيرة موريشس . وقد كان رأى حاكم الجزيرة الجديد الجنرال ديكان Decan أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوى المشاق التى تلزم لضمان احترام الممثل الفرنسى فى سلطنة عمان . وكان تقرير كافنياك الذى كتبه عند عودته مؤيداً لوجة النظر هذه . فقد جاء فى هذا التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية . ولا يزيد السلطان عن أن يكون شيخا من مشايخ البدو . والفائدة الوحيدة التى قد تجنيها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تتعدى إيجاد محطة للبريد بين المحيط الهندى وأوربا . وحتى هذه لا يمكن تحقيقها طالما بقى الإنجليز يسيطرون على الملاحة فى الخليج الفارسى(٤) .

ولكن بعد إقامة طويلة بالمنطقة بلغت ثلاث سنوات بدأ ديكان يدرك خطأ موقفه السابق حيال السلطنة العربية . ولذلك انتهز أول فرصة أتيحت له ، فاقترح على السيد سعيد حاكم عمان الجديد الدخول فى معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة فى باريس لأنه وضع شروطاً لا تتفق والحصار القارى الذى ضربته فرنسا على انجلترا

ومستعمراتها فى ذلك الوقت . وفى تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التى تبرر ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما يلى (٥):

أولا : بعد دخول الدانمرك فى الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكز تموينها فى الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن العمانية وسيلة من وسائل الاتصال .

ثانيا : إن تشجيع أسطول عمان يضر بمصالح الأسطول التجارى البريطانى الذى يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثا : إن مسقط بما لديها من ممتلكات فى أفريقيا الشرقية تستطيع توريد عدد كبير من الرقيق اللازم لرخاء المستعمرة خاصة بعد أن أقفلت السوق البرتغالية فى موزنبيق أمام الفرنسيين .

ولعل الظروف التى هيأت قيام مفاوضات بين السلطات العمانية والفرنسية لإتمام إتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن القراصنة الفرنسيين الراسية فى ميناء مسقط فى يوليه سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولى السيد سعيد الحكم فى مسقط فأسرع بإرسال اعتذار إلى الجنرال ديكان وكان يحتوى على عبارات تدل على الإحترام الشديد إلى حد القول « إننى أنظر إلى بلادى كأنها تابعة لسيادتكم (٦)» . وبعد ثلاثة أشهر من التردد احتجز أثناءها ديكان البحارة العرب الذين حملوا رسالة السيد سعيد ، أجاب ديكان برسالة يعرض فيها مشروع إنشاء علاقات ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سيد سعيد أحد وجهاء عمان ماجد بن خلفان ومنحه تفويضا كاملا لتوقيع أى إتفاق يصل إليه .

كانت المشكلة أمام ديكان هى كيف يعترف رسميا باستمرار الملاحة والتجارة بين سلطنة عمان وبين الموانى الهندية التابعة لدولة معادية ، بينما تحرم التشريعات الفرنسية الخاصة بالحصار القارى« Blocus Continental » على المحايدين وحلفاء فرنسا معا الاتجار مع العدو . ومن المعروف أن هذا التشريع ينبنى على قانونين صدر أولهما بتاريخ ١٨٠٦/١١/٢١ ويقضى على الدول المحايدة بتحريم الاتجار مع الإنجليز وإلا تعرضت سفنها للمصادرة . وصدر الثانى بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقضى بتجريد كل سفينة تدخل الموانى العادية من جنسيتها .

واحتراما لهذا التشريع ماأمكن، اتفق ديكان على حل وسط ، فهو لايمنع التجارة بين عمان والموانى الإنجليزية بتاتا ، ولكن يقيدهما ، وذلك فى مشروع المعاهدة الذى اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحاكم الفرنسى ووكيل السيد سعيد . فتقضى المادة السادسة من مشروع المعاهدة على أن السفن العمانية تستطيع الرسو فى أحد موانى الهند ولكن بشرط أن تخرج منها وتتجه مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلايجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الإتجار بالأسلحة مع الإنجليز ، ولكنها تستثنى الخيل، لأنها من أهم الصادرات العمانية . وترخص المعاهدة للسفن الفرنسية بتفتيش السفن العمانية، كما تنظم عدة موادللوسائل التى يمكن التعرف بها على شخصيات السفن العربية، فتلزمها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى جهات تحركاتها ، وحمل قائمة بأسماء التجارة والركاب(٧) وبينما تقيد المعاهدة التجارة مع الإنجليز تنص فى نفس الوقت على الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط وتوابعها ، وبين المستعمرات الفرنسية مما يترتب عليه رجحان كفة فرنسا على بريطانيا فى السلطة . وبالرغم

من هذا رفضت الحكومة فى باريس توقيع المعاهدة أو مجرد النظر فيها تمسكا بمبدأ الحصار الإقتصادى المفروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت فى تطبيقه فى أوربا ، وكان من باب أولى فشلها فى المحيط الهندى ؛ حيث لا تتعادل قوى الدولتين المتحاربتين . إذ لم يكن الصراع قائما فى الحقيقة بين فرنسا وانجلترا كما هو الحال فى أوربا . بل كان يمثلها فيه مستعمراتها فى المحيط الهندى — وفرق شاسع بين جزيرتى موريشس وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن ديكان كان يقدر هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك قبل أن يصله رفض باريس وافق فى العام التالى على تعديل لهذه المعاهدة حسبما يطلبه السيد سعيد . وهذا التعديل يخفف من القيود على الملاحة العمانية فى الهند ، فيبيح لها الانتقال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى الخليج الفارسى بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر لأى من المعاهدتين وجود قانونى .

وهنا يصح التساؤل كيف تمت جميع هذه الاتصالات رغم النفوذ البريطانى الذى بدأ يستولى على سلطة عمان كما ذكرنا خاصة ، وأن سيتون استطاع أن يقنع حكومة بومباى بتقديم معونة عسكرية إلى سلطان مسقط، وفعلا أرسلت فى سنة ١٨٠٥ ثلاث سفن صغيرة وخمسة وعشرين مدفعا استخدمها سيد بدر فى الضرب على أيدى القراصنة العرب فى جزيرتى كشم وهرمز ،

والظاهر أن السيد سعيد عند توليه السلطة فى يوليو سنة ١٨٠٦ لم يكن متمكنا من الأحوال الداخلية فى عمان وكانت خطته تقوم على مبدأ الاحتماء

بإحدى الدول الأوربية التى لها ممتلكات فى المحيط الهندى . فاتجه أولا إلى الفرنسيين فى موريشس : ولكن ما كاد يبلغه نبأ إحتجاز سفارته فى سبتمبر سنة ١٨٠٦ حتى تحول إلى الإنجليز فى بومباى ويلاحظ أنه كان فى عرضه على الإنجليز ، أكثر صراحة فى رغبته فى أن يضع بلاده تحت حمايتهم(٨) إما خوفا من الفرنسيين أو ضمانا لمركزه فى الداخل . وكادت بومباى توافق على هذا الطلب لولا أن جاء رد الحكومة العامة فى كلكتا معارضا لمبدأ الحماية .

وقد بنى جورج بارلو G. Barlow الحاكم العام رفضه على الأسس الآتية : —

أولا : ازدياد الأعباء على البحرية البريطانية ، لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن المتوقع أن وضع السلطة تحت الحماية البريطانية يعرضها لهجمات الفرنسيين .

ثانيا : قد يترتب على هذه الحماية كفالة السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجر حكومة الهند إلى التدخل فى السياسة الداخلية فى شبه جزيرة العرب . وهذا مبدأ كانت تكرهه السلطات البريطانية بشدة فى ذلك الوقت .

ثالثا : إن حياد مسقط يحميها من السفن الفرنسية ، ولا يعنى البتة السماح بإقامة وكالة فرنسية بها ما دامت معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية .(٩)

وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن الحماية البريطانية ، ستقتصر على السفن القائمة بالملاحة بين عمان والهند ، وأنه لايخشى أى إعتداء فرنسى على السلطة . فلم يكن أمام السيد سعيد إلا إستمرار المفاوضة مع فرنسا . ولكن قبل أن يعلم برفض الحكومة الفرنسية التصديق على

المعاهدة التى أبرمها مع ديكان ، بدأ يشعر بسوء اختياره للحليف .وقد أخذ النفوذ الفرنسى ينحسر عن المحيط الهندى وما حوله فى أواخر سنة ١٨٠٨ ، وذلك بسبب الحصار الذى أقامته البحرية البريطانية حول الجزيرتين الفرنسيتين إبتداء من سبتمبر سنة ١٨٠٨ . وفى نفس هذا التاريخ كانت البعثة الفرنسية لدى الشاه فى طريقها إلى العودة لتفسح الطريق أمام بعثة هارفورد جونس البريطانية .

(ب) فارس :

إذا كانت مسقط محلا للتنافس بين مستعمرتين أوربيتين فى المحيط الهندى . فقد كانت فارس موضع اهتمام العاصمتين الأوربتين المتنازعتين زيادة على مستعمراتهما . وليس الذى يعنينا من أمور التنافس فى فارس ما يتعلق بالتوسع الروسى فى شمال البلاد ، فقد كان أثر هذا التوسع على سياسة الخليج الفارسى غير مباشر ، وفى نفس الوقت لايمكن تفسير التقريب بين فارس وفرنسا إلا برغبة فارس فى التخلص من الخطر الروسى . ولما كان نابليون لا ينظر إلى فارس إلا على أنها مرحلة فى الطريق إلى غزو الهند ، فقد بدت سواحل فارس على الخليج فى مسرح هذه السياسة الأوربية بشكل يستحق الانتباه .

ومن المؤكد أن تفكير الإمبراطور فى النيل من إنجلترا عن طريق ضرب ممتلكاتها فى الشرق . أخذ يزداد بعد فشل مشروع غزو الجزر البريطانية نفسها سنة ١٨٠٤ ، وقبيل هذا التاريخ كان الصلح قد تم بين الدولة العثمانية وفرنسا وعاد القناصل إلى مراكزهم فى الشرق الأوسط . والذى يعنينا من هؤلاء إثنان إهتما بشئون فارس بحكم الموقع الجغرافى

لمركزيهما وهما كورانسيز Coransés قنصل فرنسا بحلب ، وروسو (١٠) Rousseau قنصلها بالبصرة .

وبناء على تقرير هذين القنصلين ، أرسلت بعثتان فرنسيتان إلى فارس لجس النبض سنة ١٨٠٥ . وعادت البعثة الثانية التى كان يرأسها ج. ب. م جوبير إلى أوربا وبصحبته سفير فتح على شاه لتوقيع معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين . وقد التقى السفير الفارسى بالإمبراطور فينكين شتاين Fenken Stein ببولندة ، حيث كان نابليون يقيم معسكره أثناء الحرب مع روسيا ، وبعد مفارضات قصيرة تم توقيع المعاهدة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧ وتحتوى هذه المعاهدة على قسمين متميزين : —

الأول : يحتوى على عدة مواد تبين مدى الوساطة التى ستقوم بها فرنسا لدى روسيا لإعادة الأقاليم الفارسية إلى الشاه .

الثانى : يحتوى على مواد أكثر عدداً (المادة ٨ — ١٥) وتفصل التسهيلات التى يجب على فارس أن تمنحها لفرنسا توطئة لغزو الهند. وتنص على اشتراك فارس فى حالة النزاع مع فرنسا (١١)، ويتبين من هذه الشروط أن كلا من الدولتين المتحالفتين كان لها من وراء هذه المعاهدة مصلحة خاصة . ولذلك اشترطت فارس على فرنسا تنفيذ القسم الخاص بروسيا قبل أن تقوم هى بتنفيذ القسم الموجه ضد انجلترا . وكان التوفيق بين المصلحتين شيئاً طبيعياً فى وقت توقيع المعاهدة ، حيث كانت فرنسا فى ذروة انتصاراتها على روسيا . ولكن سرعان ما يبدلت هذه الظروف حين تم صلح تلست بين نابليون والقيصر فى ٧ يولية سنة ١٨٠٧ . ومع ذلك استطاعت فرنسا الاحتفاظ بنفوذ قوى فى فارس طوال سنة ١٨٠٨ ، بفضل الوفد الكبير

الذى أرسله نابليون إلى الشاه تحت إمرة الجنرال جاردان Gardane والذى كان يضم عدداً كبيراً من الضباط لتقوية جيش فارس .

وصلت البعثة الفرنسية إلى طهران فى نوفمبر سنة ١٨٠٧ وكانت تعليمات جاردان تنم عن رغبة فرنسا فى القيام بنشاط واسع المدى فى المنطقة . وأهم هذه التعليمات ما كان يتصل بدراسة الطرق التى يمكن استخدامها عبر فارس للسير إلى الهند(١٢). ومنها ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض فى إعداد حملة بحرية فى الخليج الفارسى ، وتوخى الاتصال بالوهابيين فى بلاد العرب لمعرفة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند . وأخيراً تقضى هذه التعليمات بالبحث عن أنسب جزيرة فى الخليج لإقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفرنسا قد أثير أولا عند وضع مشروع معاهدة فينكين شتاين . ولكن مندوب الشاه طلب تأجيل بحثه حتى وصول البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائياً على أن يكون التنازل مشروطاً . فنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التى وقعت بين فرنسا وفارس فى ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفرنسا يتم بعد إعادة إقليم جورجيا إلى فارس بمساعدة فرنسا بوساطتها لدى روسيا . فلا غرو إن رفضت باريس توقيع المعاهدة التجارية(١٣) علما منها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة . وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على انجلترا فلم تنجح ، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ الوعد الخاص بإعادة أملاكه التى سلبتها روسيا أولا . ومهما يكن هناك من شروط للتنازل عن جزر فى الخليج ، فمن الواضح أن موقف الشاه فى هذا الموضوع كان أشد صلابة بالنسبة لإنجلترا ، لأنه رفض أصلا مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ . ويمكن تعليل هذا التشدد بأن فرنسا ليست

لها بجوار فارس قوات هائلة مثل ما لبريطانيا فلا يخشى منها تهديد لاستقلال بلاده .

ويبدو أن الشاه كان يعلق على وساطة فرنسا لدى روسيا آمالا تزيد على إمكانيات فرنسا فى الواقع . ولعل هذا ما دعا إلى ترك الضباط الفرنسيين يجوبون أنحاء البلاد المختلفة بحرية تامة . ومما هو جدير بالذكر أن دراسة منطقة الخليج الفارسى قد أثارت قلقا خاصاً عند السلطات البريطانية فى الهند . وقد وقعت مهمة دراسة هذه المنطقة على الضابطين تريزيل Trezelle ودوبريه Dupré (*) . فما كادت بومباى تعلم بظهورها فى جزيرتى كشم وهرمز فى فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوفدت سيتون وكيلها فى مسقط مع سفينة حربية لتتبعهما ، ولكنه لم يظفر بهما إذ أنهما وصلا إلى بوشهر قبل الضابط الإنجليزى ببضعة أيام . ولعل زيارة الضابطين الفرنسيين لمنطقة الخليج لم تؤد إلى نتيجة أكثر من تبصير الحكومة الفرنسية بحقيقة هامة ، وهى أن النفوذ البريطانى قد بلغ فى هذه المنطقة حداً لا يمكن معه المنافسة ، ولذلك قالا بعدم صلاحية الخليج كطريق أساسى لحملة الهند . ومن المقطوع به أن النفوذ الفرنسى عندما بلغ ذروته فى أوائل سنة ١٨٠٨ لم يتسرب إلى منطقة الخليج، فقد كانت المنطقة الساحلية فى فارس يحكمها رؤساء قبائل عربية مستقلون بالنسبة للسلطة المركزية فى طهران . وكان هؤلاء المشايخ وخاصة حاكم منطقة بوشهر من آل نصر يستفيدون من حركة التجارة النشيطة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر كان يحصل بمقتضى معاهدة سنة ١٧٦٣ على ٣ ٪ من جميع العمليات التجارية

(*) كتب دوبريه Dupré قصة رحلته ونشرها سنة ١٨٠٨ .

من التجار المحليين ، وفى نظير هذا الامتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع لطهران مبلغا سنويا قدر بتسعة آلاف جنيه مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان فى استطاعته أن يقدم هدايا ثمينة إلى رجالات البلاط فى طهران . وهذا ما يفسر لنا استمرار الوكالة البريطانية فى بوشهر رغم إلحاح جاردان على الشاه لطردها ، بل على العكس ذكر أن المقيم البريطانى فى هذه الآونة بروس، منح « كسوة شرف » خلعها عليه حاكم شيراز بفضل توسط حاكم بوشهر .(١٤)

وقد جاء فى تقرير تريزيل أن نحو مائتى سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنويا إلى بوشهر حاملة منتجات الهند وأوربا من ذلك الأرز والمعادن والأدوات الصناعية الثمينة وخاصة الصوف. ثم تعود محملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخيل ونبيذ شيراز والقطن والفواكه المجففة . وباعتراف أحد المختصين الفرنسيين لم يكن فى وسع فرنسا مجرد التفكير فى التنافس التجارى مع إنجلترا ، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحة منظمة بين فرنسا وفارس . فعلاوة على طول المسافة لابد أن تخضع هذه الملاحة لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستضطر التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مسقط فى النقل البحرى . وينتهى التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحتة(*)

ولعل هذا مادعا ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين أسندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس فى أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء

---

(١) هذا التقرير كتبه اسكالون Escalon أحد التجار الفرنسيين بالآستانة سنة ١٨٠٦.

على اعتقاده هذا لم يصطحب ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندي . بينما كانت تعليمات منتو Mintu الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسي(*). لذلك كانت دهشة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر فى ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن فتح على شاه ، راعى فى نفس الوقت مركز بريطانيا فى الخليج فأحاله على حاكم شيراز المختص بشئون المنطقة للمفاوضه . ولكن ملكولم رأى فى هذا الإجراء إهانة عظمى . وترك البلاد متوعداً بالعودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . ومما يذكر أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يولية كان يستمتع بالترحيب الفائق من حاكم المنطقة وتجارها .

وقد استخدم ملكولم هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد منتو بنظريته القديمة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية فى الخليج الفارسى ، وكان نظره فى ذلك الوقت موجها نحو جزيرة « خاراج » دون كشم . وهى الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر والتى كان يستخدمها الهولنديون حتى سنة ١٧٦٥ مركزاً من أكبر مراكز شركتهم التجارية . فكان ملكولم يقترح نقل وكالة بوشهر إلى هذه الجزيرة التى ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن بينما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباى ، نرى منافسة هارفورد جونس فى فارس فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها ممثلا للبلاط الملكى رأساً ، وليس مندوباً عن حكومة الهند التى كانت تتولى فى العادة شئون العلاقات بين بريطانيا والدول

(*) كان هارفورد جونس يتوقع استحالة استقبال أى ممثل بريطانى فى ذلك الوقت فكتب إلى وزير الخارجية ينبهه إلى هذه الحقيقة .

المتاخمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد منتو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج . فكتب إلى جونس يأمره بالعودة وإفساح الطريق لحملة الهند العسكرية المعدة ضد فارس . ولما لم يكن جونس تابعاً لحكومة الهند ، استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار فى التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماما عن ملكولم إزاء هذه المشكلة فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونس وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية ضماناً لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونس لا يمكن نسبته إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول فى هـــذا النجاح هو يأس الشاه من فرنسا ووعودها بالمساعدة ، خاصة بعد أن صرح جودوفتش القائد الروسى الذى تولى قيادة الحملة الروسية فى شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه واستأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

وفى نوفمبر بذل الشاه آخر محاولة للحصول على تدخل فعلى من الإمبراطور . وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائى ولما لم يصل أى نبأ من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة ، قرر الشاه استقبال جونس فى طهران وتم ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٨٠٩ . ولم يلق إبالا لاعتراضات جاردان الذى انسحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المعادية . كانت الظروف إذن مهيأة أمام هارفورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطانى فى تلك البلاد . وفعلا لم ينقض شهر على إقامته حتى وقع فى ١٥ مارس اتفاقا تمهيدياً ألغى به جميع المعاهدات التى تمت بين فارس والدول الأوربية الأخرى(١٥). بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية .

وأصبحت الدوله الوحيدة التى يمكن طلب وساطتها فى النزاع بين فارس وجيرانها . وفيما يخص منطقة الخليج ، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانى فارس وجزرها فى حالة الاعتداء عليها . ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لا يعنى تملكها إياها . وهكذا أصبحت حملة ملكولم غير ذات موضوع . وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جندى وأوشك على الإبحار إلى الخليج ، فجاءت أنباء جونس مخيبة لمشروعه المأمور .

وقد فتح الاتفاق التمهيدى لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس . فضمنت الأولى نفوذا سياسيا واقتصاديا فى الجزء الجنوبى من البلاد على الأقل . ولكن على خلاف سياسة روسيا كان الذى يعنى بريطانيا هو الجانب الاقتصادى دون التوسع الإقليمى . وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئا حيويا بالنسبة لشركة الهند الشرقية . ولكن ما كادت تستقر لها الأمور فى فارس حتى ظهر على الشاطىء الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة فى الخليج . مما أضطر حكومة الهند إلى التدخل العسكرى ضد هذه القوى العربية الناشئة .

هوامش الفصل الثالث

رقم (١)	Kaye T. 1. Page 105
» (٢)	A. C. 113 Magallog à Decrés —20—6—1802
» (٣)	A. A. E. Muscat 1783—1810 Rapport Cavignac 20 Frimaire
» (٤)	A. C. C. 4—118 De Caen au ministre 30 Fructidor an XI (16/9/1803)
» (٥)	A. C. C. 4—129 Rapport De Caen. 1/8/1806
» (٦)	A.C.C.4 — 129. S. Said to Decane. 15 Gumada the First. 1222. H.
» (٧)	A. A. E. Muscat juin 1807.
» (٨)	B.P.C. S. Said to Duncan. Nov: 1806
» (٩)	Bengal Political Secret Consultations. March - April 1807 Governor General to B. G.
» (١٠)	A. A. E. C. Perse T. VIII—Talleradd à Coransez & Vend : an XII.
» (١١)	Declerc "Recueil de Traités de la France T. I. P. 201 à 203.
» (١٢)	Gardane Page 81.
» (١٣)	A.A.E.C. Perse. T. 9 4/12/1807.
» (١٤)	G.P.G. Page 927.
» (١٥)	A. A. E. Perse—Memoire et Documents Vol. 7.

الفصل الرابع

ظهور الإمارات العربية فى الخليج الفارسى
ومعاهداتها الأولى مع بريطانيا

١ ـ الأحوال الداخلية فى الخليج قبل الحملة البريطانية الكبرى سنة ١٨١٩

نلاحظ من قراءة الفصول السابقة أنه لم يوجد فى منطقة الخليج سوى دولتين جذبتا إهتمام العالم الخارجى، وهما فارس وسلطنة عمان . وتعليل ذلك هو أنه لم توجد على شواطىء الخليج سوى قبائل مفككة فى الجزء الذى يقابل الآن سواحل الكويت والمملكة العربية السعودية وشبه جزيرة قطر والشياخات ألست المعروفة عند الانجليز باسم (تروشيال كوست Trucial Coast الساحل المهادن) . أما ولاية بغداد التى تعرضنا لها فى مناسبات كثيرة فإن أهميتها فى دراسة كهذه مخصصة للخليج الفارسى ترجع إلى أنها تقع على نهاية خط ملاحة الخليج . وهى وإن كانت نظريا تمتد على الساحل الجنوبى الغربى حتى القطيف(*) فإن سلطة الولاة لم تكن تتعدى فعليا ميناء البصرة الواقع على شط العرب . وحتى هذا الممر المائى الذى يوصل ميناء البصرة بقوة على رأس الخليج ، كانت تسيطر عليه قبيلة عربية مستقلة هى قبيلة كعب . فضلا عن أن اعتراف ولاة بغداد بالسيادة العثمانية جعل

(*) ميناء يقع قرب الظهران المركز المعروف لشركة البترول الأمريكية فى المملكة العربية السعودية .

الدول الأوربية وخاصـــة بريطانيا تعالج علاقاتها السياسية بالعراق عن طريق سفارتها بالأستانة . ومما يذكر أنه عند ما حاول سليمان كجك ، (والى بغداد من سنة ١٨٠٧ إلى ١٨١٠) ، الانفصال عن الباب العالى وصادف ذلك نشوب حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية . قدم كاننج وزير خارجية بريطانيا إقتراحا بأن تتعهد بلاده بضمان استقلال والى بغداد وسلامة أراضيه . وحجته فى ذلك ما لبريطانيا من نفوذ بحرى على الخليج مما يجعلها تسيطر على تجارة الولاية الخارجية(١)، ولكن الظروف لم تتح لهذا المشروع الخروج إلى حيز التنفيذ ، لأن الصلح قد تم بين بريطانيا وتركيا فى يناير سنة ١٨٠٩ ، فتحول سليمان باشا إلى عدو للمقيم البريطانى وطرده من بغداد .

وفى أوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر إلى جانب هذه الدول قوى عربية ذات شأن فى الخليج الفارسى وعلاقته بالخارج . ولعل أهم هذه القوى هى قبائل العتوب التى سيطرت على الجزء الساحلى من الكويت إلى قطر وعلى جزر البحرين . ثم قبائل ساحل القرصنة ، كما كان يسميه الأوربيون فى ذلك الوقت ، والذى يمتد من قطر حتى رأس موساندم شمال سلطنه عمان . ومن أهم تلك القبائل قبيلة القواسم . وكان للموقع الجغرافى لكل من هذه القوى أكبر الأثر فى توجيه تاريخها فى القرن التاسع عشر ، فالأسرة التى وقعت تحت حكمها جزر البحرين استمدت قوتها من استثمار مصايد اللؤلؤ المعروفه فى مياه هذه الجزر ، فضلا عن صلاحية جزء كبير منها للزراعه ، بينما اتجهت القبائل التى احتلت المنطقه الفقيرة بين قطر وعمان إلى حياة القرصنه التى كان معترفا بها فى ذلك الوقت كوسيلة شرعية من وسائل العلاقات

بين الدول غير المتعارفه ، ومن باب أولى الدول التجارية(*) أما قبيلة العتوب فيسجل التاريخ ظهورها للمرة الأولى على سواحل الخليج فى الكويت سنه ١٧١٦ . فلما تشعبت فروعها لم تكفها هذه المدينة الصغيرة التى لم تكن تتعدى ميناء لبناء السفن ، فانتقل منها فرعان — آل خليفة والجلاهمه — إلى شبه جزيرة قطر سنه ١٧٦٦ . ومن المعروف أن هذه المنطقه ليست بأحسن حالا من الكويت ، وهى على النقيض تماما من مجموعة الجزر(*) المقابلة لشواطئها المعروفه بجزر البحرين . وكان طبيعيا أن تتجه أطماع الأسر العربية إلى امتلاك هذه الجزر . وقد هيئت لها فرصة مناسبة بعد وفاة حاكمها من قبل كريم خان الزندى ناصر خان سنة ١٧٧٧ . فطلب محمد بن آل خليفة من الشاه أن يوليه على هذه الجزر بدل الشيخ نصر الذى كان يتولاها بجانب منطقة بوشهر . فقبل كريم خان هذا العرض على أساس أن يدفع له الحاكم العربى جزية سنوية . ولما عادت الفوضى إلى بلاد فارس بعد إنتهاء حكم كريم خان صادف ذلك حكم شخص طموح من آل خليفة ، هو أحمد بن محمد المعروف باسم أحمد الفاتح ، لأنه كف عن دفع الجزية للشاه ثم استولى على هذه الجزر عنوة واستخلصها من يد حاكم بوشهر الذى كان قد حاول استردادها سنة ١٧٨٢ . وباستيلاء آل خليفة على البحرين فى يوليو سنة ١٧٨٣ انتهى عمليا حكم الأسر الفارسية لهذه الجزر . ولكن فارس ظلت تدعى حق السيادة عليها محتجة بأن إنتقال السلطة إلى يد الحكام

(*) لا شك أن تجمع عدد كبير من هذه القبائل تحت لواء الوهابيين جعل من حولتهم أكبر قوة فى الخليج ما بين ١٨١٠ — ١٨١٩ . ولكن لم نشر إليهم فى هذا الكتاب إلالماماً انتظاراً البحث خصصناه لتاريخ الدولة السعودية الأولى . وسيظهر قريباً .

(*) تتألف جزر البحرين من جزيرتين كبيرتين هما جزيرة البحرين ومحرق وأربع جزر صغيرة منها ستر ا وعار ا والنبي صالح .

العرب سنة ١٧٨٣ كان اغتصابا لحق مشروع ، ودليلهم على ذلك(*) أن آل خليفة إعترفوا أنفسهم فى مناسبات عدة بسيادة فارس . . ويمكن تبرير هذا الإدعاء بأن حكم فارس فى جزر البحرين لم يكن قائما بصفة مستديمة قبل سنة ١٧٨٣ . فقبل أن يبسط نادر شاه الحكم الفارسى على البلدان الواقعه ما بين الهند وعمان ، كانت الجزر محل نزاع بين حكام مسقط وحكام فارس، بل ورؤساء بعض القبائل العربية فى الأحساء . وتبادل جميع هؤلاء الحكم فى هذه الجزر الغنية . وإذا كان حقا أن بعض الحكام من آل خليفه قد اعترف بسيادة فارس ، فقد كان ذلك فى ظروف خاصة اضطرتهم إلى الالتجاء إلى قوة كبيرة نسبيا لحمايتهم من خطر داهم وخاصة خطر الوهابيين الذين بلغوا ذروة قوتهم فى الخليج ما بين سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٨ . وقد حدث فعلا أن أرسل سليمان بن أحمد سفارة إلى طهران(٢) فى سنة ١٨١٧ رجاء تدخل الشاه لطرد عمال الجزية من قبل عبد الله بن سعود فى مقابل إعترافه بسيادة الشاه .

ولم يكن الوهابيون وحدهم هم الذين يهددون حكومة آل خليفة فى البحرين . فقد كان هناك سلاطين مسقط الذين لم يكفوا عن المطالبة بحقهم فى وراثة حكم هذه الجزر أيضا . وقد قام سلطان بن أحمد بمحاولة لاحتلال البحرين سنة ١٧٩٩ ، وكذلك خرج السيد سعيد سنة ١٨١٦ فى حملة بحرية للاستيلاء عليها . ولكن كلتا المحاولتين باءتا بالفشل . وعلاوة على هذا كان هناك القراصنة من القواسم وغيرهم يتربصون بالمراكب التابعة

(*) يدعى الفرس أن مذهب الشيعة يغلب على سكان البحرين البالغ عددهم ١٢٠ ألف . ولكن من الصعب عمل إحصاء دقيق لعقائد السكان فضلا عن تعداد السكان أنفسهم .

لسكان البحرين التى تحمل منتجاتها الزراعية أو مستخرجاتها من اللؤلؤ . ومن ثم كانت حاجة آل خليفة إلى دولة قوية ظاهرة . ولكن بشرط أن تكتفى هذه الدولة بحمايتهم فى مقابل امتيازات اقتصادية دون أن يكون لها أطماع فى الحلول محلهم فى إدارة البلاد . وعندما ظهرت بريطانيا فى الخليج الفارسى فى أوائل القرن التاسع عشر كانت سياستها تتفق مع هذه الأهداف ولذلك رحب سكان البحرين منذ البداية بالسير وراء توصيات حكومة بومباى . ويرجع تاريخ أول اتصال رسمى بين آل خليفة وبين الحكومة البريطانية إلى سنة ١٨٢٤ حين زار بروس Bruce جزر البحرين(٣) وطمأن حكامها إلى استعداد بريطانيا لحمايتهم . ولذلك أسرع هؤلاء بالدخول فى المعاهدات العامة التى وقعت فى سنة ١٨٢٠ مع رؤساء القبائل العربية بالخليج .

أما قبيلة القواسم فقد بدأت تظهر كقوة مناوئة للملاحة فى الخليج منذ أواسط القرن الثامن عشر ولم يكن فى هذا شىء من الغرابة حيث لم توجد فى منطقة الخليج آنئذ دولة بحرية كبرى تستطيع فرض احترام سفنها على القراصنة . وكما أن المنازعات القبلية كانت هى القاعدة فى داخل شبه الجزيرة العربية ، فكذلك كان الحال فى الخليج الفارسى ، تدهم كل قبيلة سفن القبائل لأتفه الأسباب .

وفى مستهل القرن التاسع عشر لوحظ أن قبيلة القواسم تتميز من قبائل المنطقة . بحيث أصبحت حركة القرصنة معتمد القبيلة للسيطرة على القبائل الأخرى . لا فى البحر

فقط بل فى المدن الساحلية . وهكذا خضعت لها قبيلة بنى ياس التى كانت تابعة لسلطنة عمان . وأمتد نفوذها على منطقة ساحلية طولها نحو ١٥٠ ميلا(٤) ، من جنوب قطر إلى خور نكان القريبة من مسقط . واتخذت من ميناء رأس الخيمة مركزا لإدارة حركة القرصنة ، حتى أصبحت الهدف الرئيسى لحياة القبيلة . ويمكن المقارنه بين طريقة القرصنة عند القواسم وعند غيرها من قبائل المنطقة . فنذكر مثلا أن بعض الجلاهمة كان يقوم بغارات على المراكب السائرة فى الخليج تحت زعامة أحد قراصنة العرب المشهورين فى ذلك الوقت وهورحمة بن جابر . إلا أن القبيلة ، لم تكن تشترك جميعا فى أعمال السلب ، ولم يكن لقراصنة الجلاهمة مركز ثابت . فكان رحمة ابن جابر يقيم تارة بالدمام على ساحل الأحساء وتارة فى قطر ، وأخرى فى إحدى جزر الخليج ، وعندما أنضمت القواسم إلى حلف الوهابيين سنة ١٨٠٣ ، أصبحت تجد مبررا شرعيا للاستيلاء على السفن التى لاتخضع للدولة السعودية . وفى ذلك الوقت بلغت قوتها البحرية الذروة . حيث قدر أحد ضباط الأسطول الهندى المراكب التى يستخدمها القواسم بثلاث وستين من الحجم الكبير و ٨٠٠ من الحجم الصغير(٥)، وكانت الأضرار التى حاقت بسلطنة عمان من جراء توسع القواسم فى حركة القرصنة أشد من الأضرار التى نزلت بأية دولة أخرى من دول الخليج ، فهى لم تصب فى سفنها التجارية فقط بل فقدت جزءاً كبيرا من أراضيها كما رأينا . وقد راح سلطان بن أحمد ضحية معاداة القواسم ، إذ قتله هؤلاء أثناء مروره بسواحلهم فى طريق عودته من البصرة سنة ١٨٠٤ .

ووقعت عمان بعده فى حالة من الفوضى نتيجة للتنازع على العرش ،

حتى أضطر أحد المتنازعين المدعو بدر بن سيف إلى إعلان تبعيته للسلطة السعودية حتى يتمكن من منافسيه ، وبذلك جلب نفوذ القواسم إلى جميع سلطنة عمان ، إذ أن سعود كان يعد صقر بن صالح شيخ قبيلة القواسم بمثابة وكيل له فى منطقة الخليج الجنوبية بصفة عامة ، على أن حكم بدر بن سيف لم يطل . ففى يولية سنة ١٨٠٦ ظهر السيد سعيد أحد أبناء سلطان بن أحمد فى بركة قرب مسقط ، وقتل بدر بن سيف وتولى السلطنة فى البلاد . ولم يكن سنه يزيد فى ذلك الوقت على تسع عشرة سنة فأتيح له حكم طويل إمتد إلى نصف قرن ، من سنة ١٨٠٦ إلى سنة ١٨٥٦ ، وهذا استقرار فى الحكم لم يعهده تاريخ عمان من قبل .

ورغم أنه بدأ حكمه بين سلسلة من الأخطار فقد تغلب عليها جميعا وحافظ على سلامة السلطنة فى بلاد العرب ، ولكن شهرته التى وصلت إلى صحف بريطانيا وفرنسا لا تقوم على أعماله فى بلاد العرب ، فهو لم يضف إلى عمان شيئا من بلدان الخليج . ولكن هذه الشهرة (*) الواسعة التى حصل عليها والتى جعلته من أعظم الشخصيات العربيه فى عصره ، ترجع إلى بناء إمبراطورية عربية فى شرق أفريقيا مما لا محل لذكره فى هذا الكتاب . وقد رأينا كيف أنه فكر منذ بداية حكمه فى الإحتماء بدولة أوربية ، إلا أن هذا لم يدفعه إلى إعلان عداوته للوهابيين ، بل على العكس كان يدفع لهم جزية كلما أحس باشتداد حنقهم على بلاده وعجزه عن مقاومتهم ، كما حدث فى سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨١٣ . وكان السيد سعيد مسالما ويخشى

(*) اللقب الذى اشتهر به السيد سعيد هو إمام مسقط .

المخاطرة بمركزه وتجارته فى الحروب . والفضل الأكبر فى تخلص عمان من الوقوع تحت سلطة السعوديين إنما يرجع إلى تدخل قوة أخرى ، هى قوة مصر ، فأن محمد على أطاح بحكومة الوهابيين من بلاد العرب سنة ١٨١٨ .

ب — تدخل بريطانيا ضد القرصنة ونتائجه :

منذ بدأت القواسم تشن غاراتها على السفن السائرة فى الخليج كانت تتجنب السفن التابعة لشركة الهند الشرقيه مكتفية بأسلابها من السفن المحلية . وقد ذكرنا أن أول اعتداء وقع على سفينه بريطانيه وكان فى سنه ١٧٩٧ ولم تجرؤ القواسم حينئذ على إغضاب بريطانيا فقدمت إعتذاراً عن الحادث إلى وكيل الشركة بالبصرة إلا أنها بعد انضمامها للوهابيين ، أحست بقوة كبيره تسندها فى الداخل وشجعها ذلك على مهاجمة السفن التى تحمل العلم البريطانى سواء أكان يملكها رعايا هنود أم إنجليز . فلم تكد القرصنه الفرنسية تخف من منطقه الخليج حتى حلت محلها القرصنة العربية فكتب مانستى(٦) فى أوائل سنة ١٨٠٥ ينبه حكومة بومباى إلى أن خطر القراصنة العرب أصبح يفوق خطر العدو القومى (يقصد الفرنسيين) . وكان من المعتقد لدى السلطات البريطانية أن القرصنة العربية تختلف فى نوعها عن القرصنة الفرنسية ، فهى فى نظرهم ترتكب لأهداف السلب لمصلحة الأمراء لا لمصلحة الدولة كما كان متعارفاً فى ذلك الوقت بين الدول المتحاربة ، ولكن فى هذه التفرقة شىء كثير من الخطأ ، خاصة بعد انضمام القواسم إلى دولة كبيرة كالدولة السعودية الأولى ، فأصبحت تعمل لحساب الحكومة المركزية فى الدرعية . وتدفع جزءاً من المسلوبات إليها

كما كان يفعلى القراصنة الفرنسيون(*) . ويبدو أن الممثلين البريطانيين فى البصرة أو فى بوشهر لم يدركوا حقيقة تبعية القواسم للدولة السعودية الأولى. فكان إلحاحهم فى التدخل العسكرى ضد القرصنة يشير دائما إلى تجنب معاداة الوهابيين والاكتفاء بتأديب سكان السواحل ، ولعل هذا يفسر لنا لماذا لم تؤد الحملات البريطانية الأولى إلى نتيجة جاسمة لمنع القرصنة أو تخفيفها فى الخليج .

ويرجع أول هذه الحملات إلى سنة ١٨٠٥ ، وكان المقصود بها إعانة بدر بن سيف سلطان عمان على استرجاع جزيرتى كشم وهرمز وميناء بندر عباس من يد القراصنة . ولعل حكومة الهند كانت تهدف إلى تثبيت سلطة مسقط على هذه الجزر كيما تتخذ منها مطية للحصول على تنازل عن إحداها فى المستقبل . ولكن هذه الحملة أعدت على مدى ضيق جدا . فهى وإن نجحت فى إعادة هذه البلدان إلى بدر بن سيف ، إلا أنها انسحبت سريعا ، وتركته يسقط أخيرا تحت تهديد القواسم وإنتقامهم . نعم !! وقع سيتون هدنة مع القواسم فى فبراير سنة ١٨٠٦ تحت تأثير هذه الحملة ، ولكن احترام القواسم للهدنة لم يطل أكثر من سنة ففى سنة ١٨٠٨ سجلت عدة اعتداءات على سفن بريطانية . وللمرة الأولى استطاعت الاستيلاء على أحد الطرادين اللذين كانا يحرسان بعثة ملكولم إلى فارس ، وقد انتهز سيتون هذه الفرصة لإقناع الجنرال البريطانى بضرورة تدخل عسكرى ضد القرصنة ، وإلا زالت حكومة مسقط أمام ازدياد قوتهم .(٧)

وقد سبق أن ذكرنا كيف أن حكومة بومباى كانت تتردد فى تقديم

(*) لم تلغ القرصنة بجميع أشكالها إلا فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ الذى أعطى لبريطانيا سلطات واسعة للقيام ببوليس البحار .

المساعدة إلى السيد سعيد لأنها كانت ترتاب فى صلاته بالفرنسيين ، فحاول سيتون إزالة هذا الشك بأن أكد لحكومته انقطاع الصلة تماما بين مسقط وموريشس خاصة وأن القراصنة الفرنسيين لم يكفوا حتى بعد محاصرة المستعمرة الفرنسية بحريا عن مهاجمة السفن الإنجليزية والعمانية دون تمييز ، ولكن ملكولم كان منصرفا تماما عن شئون سلطنة عمان والقبائل العربية إلى مفاوضاته فى طهران .

على أنه بعد النجاح السياسى الذى أحرزته بريطانيا فى مارس سنة ١٨٠٩ لم يبق أمام حكومة بومباى قوة مناوئة فى الخليج غير هؤلاء القراصنة . فقررت في سبتمبر من هذا العام إرسال حملة بحرية أوسع مدى من حملة سنه ١٨٠٥ ، ويتبين أغراض هذه الحملة من التعليمات التى زود بها قائدها وينرايت Weinright ومندوبها السياسى سيتون. وتوصى هذه التعليمات(٨)

أولا : بتدمير مراكز القرصنة وردها إلى السيد سعيد مع ملاحظة عدم الاصطدام بالوهابيين .

ثانيا : ومراعاة سيادة فارس على الساحل الشرقى ومحاولة التعاون مع السلطات الفارسية ما أمكن إذا اضطرت الحملة إلى تتبع القراصنه على هذا الساحل . ومما يلاحظ أن القواسم كانوا يسيطرون على ميناء لنجو على الشاطىء الفارسى للخليج .

ثالثاً : البحث عن أنسب جزيرة عند مدخل الخليج لإقامة قاعدة بريطانية ثابتة .

خرجت الحملة من بومباى فى أواخر أكتوبر سنه ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط

بدأت تطوف بأهم مراكز القرصنة ومن بينها رأس الخيمة وقد تجنبت تماما إنزال أى جندى بريطانى على شاطىء بلاد العرب ، خوفا من أن يجر ذلك إلى إشتباك مع القبائل العربية وخاصة مع الوهابيين . وأكثر من هذا لم تشأ الحملة أن تطيل عمليتها بالخليج . فعند ما حل أول يناير سنة ١٨١٠ شدت رحالها عائدة إلى بومباى طبقا للتعليمات الصادرة إليها . وذلك رغم بقاء بعض حصون القواسم فى سلطنة عمان نفسها مثل حصن شناس الذى حماه موقعه الطبيعى من المدفعية البريطانية . وهذا يدل على أن حكومة الهند لم تكن قد اختارت حتى ذلك الوقت سياسة ثابتة نحو الخليج مما أغضب السيد سعيد، سلطان عمان(*) الذى كان يأمل فى تدخل البريطانيين على مدى أوسع . إلا أنه لم يفقد الأمل تماما وظل يراسل حكومة بومباى مستنجدا بها ولكنها لم تعر رسائله إهتماما إلا حين شعرت بأن مصالحها الخاصة مهددة .

وقد تسببت حملة سنة ١٨٠٩ فى إختفاء القرصنة نحو سنتين من الخليج . وعند ما بدأت ذكراها تمحى من أذهان القواسم عادوا إلى « حياة الجهاد » كما كانوا يعتقدون أو « حياة القرصنة » كما كان يسميها الإنجليز والدويلات التجارية فى الخليج مثل عمان والبحرين . ففى سنة ١٨١٢ عادت تهاجم السفن المحلية ثم جرؤت على السفن جميعا إنجليزية كانت أو محلية مع هذا الفارق : إنها قبل سنة ١٨٠٩ كان ميدانها مقتصرا على منطقة الخليج . ولكن فى سنة ١٨١٤ أمتد نشاطها إلى ساحل كوتش(*) والسند . ويسجل تاريخ البحرية الهندية

(*) فى مخطوط عربى بالمتحف البريطانى مجهول المؤلف وعنوانه « لمع الشهاب » فى سيرة محمد بن عبد الوهاب ، وصف تفصيلى لهذه الحملة يمثل وجهة نظر بعض العرب من سكان الخليج .

(*) كوتش : يقابل الآن ساحل الباكستان الغربى على بحر عمان .

حادث مهاجمة القواسم لإحدى السفن الإنجليزية على بعد ٦٠ ميلا من بومباى نفسها سنة ١٨١٨ .

وردا على أعمال القواسم حاولت السلطات البريطانية انتهاج سياسة التفاهم أولا ، فقام بروس ممثل الشركة فى بوشهر بمفاوضات طوال سنتى ١٨١٥ ، ١٨١٦ على أساس رد المسلوبات وإعطاء تعهد باحترام السفن البريطانية . ورغم إرسال مندوب عنها المفاوضة فإن القواسم لم تظهر إستعداداً لقبول المطلب الأول .

ومن جهة أخرى بدأت فكرة إستخدام القوة تسود مختلف الأوساط البريطانية فى الشرق ، فيعبر مثلا أحد ضباط البحرية الذين زاروا الخليج فى تلك الحقبة عن هذا الرأى بقوله « إن المفاوضة مع أمثال تلك العصابات خدش للكرامة البريطانية وتنازل عن السيادة المعترف بها لها على البحار» (*). وكتب ويلوك القائم بالأعمال البريطانى فى طهران ينبه إلى مبدأ توازن القوى فى فارس بين بريطانيا وروسيا ، ذلك المبدأ الذى سيكتسب أهمية كبرى فيما بعد . ولما كانت روسيا قد انتزعت من شمال فارس أقاليم شاسعة بمقتضى معاهدة جولستان سنة ١٨١٣ ، فقد أشار ويلوك إلى ضرورة الإلتجاء إلى نفس طرق العنف للحصول على نفوذ مقابل لبريطانيا فى جنوب البلاد. (٩)

وما كادت حكومة بومباى تخضع إتحاد المهراتا سنة ١٨١٨ بعد حرب طويلة طاحنة فى داخل شبه جزيرة الهند ، حتى أخذت تنظر إلى هذه المقترحات بشكل جدى . وفى سبتمبر من تلك السنة وضعت أمام حاكم الولاية

(*) هذا الضابط هو وليم هيد W. Heude . وقد نشر رحلته فى الخليج سنة ١٨١٩ .

إيفان نيبيان Evan Nepian عدة مشاريع لاختيار واحد من بينها . وكانت هذه المشاريع تختلف أساسا على مدى التدخل البريطانى فى شئون الخليج . فمن قائل بالاكتفاء بتدمير القرصنة وعدم التدخل فى الشئون السياسية ، إلى قائل بضرورة رسم خريطة الخليج السياسية على الوجه الذى يروق بريطانيا . وكان نيبيان أميل إلى الرأى الثانى فاختار مشروعا يؤيد مساعدة الدول المسالمة فى منطقة الخليج للحلول محل القبائل المناوئة . وهكذا يوطد سلطان فارس على سواحل الخليج الشرقى ويمد نفوذ السيد سعيد إلى رأس الخيمة، ويشجع الأتراك على الاحتفاظ بالساحل الممتد من رأس الخيمة إلى ولاية بغداد . ويوصى المشروع بإقامة قاعدة بريطانية ثابتة فى رأس الخيمة ، على أن يتولى إمام مسقط نفقات إقامة الحامية (١٠).

وعند ما أرسل هذا المشروع للحكومة العامة فى كلكتا للموافقة عليه ، رأت أنه أوسع مدى مما يجب ولكنها وافقت على مبدأ التدخل الحربى والسياسى(١١)وبناء على هذا أعادت بومباى النظر فى تحديد أهداف سياستها فى الخليج . وفى أبريل سنة ١٨١٩ استقر الرأى على المبادىء الآتية : —

أولا : إحترام الأوضاع السياسية الداخلية فى الخليج فلا تتدخل بريطانيا لصالح أحد الرؤساء إلا إذا طلب إليها ذلك . وحينئذ تؤيد صاحب الحق المشروع . وعلى هذا استبعد الرأى بتسليم جزر البحرين لإمام مسقط .

ثانيا : لا يجب على الهند تشجيع الأتراك على بسط نفوذهم فى منطقة الخليج بعد أن استولى إبراهيم باشا على نجد وجميع البلدان التابعة للوهابيين.

ثالثا : وضع أسس لحرية الملاحة فى الخليج، وحق تفتيش السفن بالإتفاق مع القبائل العربية . وأخيرا أفضلية جزيرة كشم على رأس الخيمة ، لإقامة

قاعدة بريطانية . ثابتة وسنرى أن هذه المبادىء قد وجهت السياسة البريطانية في الخليج فترة طويلة ،

وعلى أساس هذه القرارات خرجت حملة بحرية كبرى من بومباى فى ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩ تتألف من ست سفن حربية كبرى علاوة على السفن الصغيرة التابعة لها . وعلى ظهرها ثلاثة آلاف بحار أكثرهم من الأوربيين . وقد عين الجنرال وليام جرانت كير Keir قائداً لها . ووصلت الحملة إلى هدفها الأول فى رأس الخيمة فى أوائل ديسمبر سنة ١٨١٩ ورغم عدم تعادل القوى والتفاوت الكبير فى الأسلحة التى يستخدمها كل من الخصمين. فقد أظهرت القواسم بسالة فائقة فى الدفاع عن رأس الخيمة فظل الإنجليز يضربونها بمدافعهم ستة أيام من ٣ إلى ٩ ديسمبر قبل أن يستطيعوا النزول بها ، ولم تقم بعد ذلك حركة مقاومة تذكر فى الموانى الأخرى .

لم تنسحب القـــوات البريطانية بعد تدمير الموانى العربية كما فعلت سنة ١٨٠٩ ، بل أنزلت الجنود على الشاطىء وأقامت عدة حاميات كان أهمها يعسكر فى رأس الخيمة ، وفى نفس الوقت أخذ أسطول حكومة بومباى يمسح الجزء الجنوبى لشاطىء الخليج للتعرف على مخابىء القراصنة فى الخلجان الصغيرة(*) وأفاد علم الجغرافيا من جهة أخرى برسم أول خريطة علمية لهذا الجزء من العالم .

على أن النتيجة الأساسية لحملة سنة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية فى معاهدات مختلفة جعلت من بريطانيا الحكم الأعلى لسياسة

(*) كان الأسطول الهندى مستقلا استقلالا تاما عن الأسطول الملكى البريطانى . وكان يتبع إدارة شركة الهند الشرقية وله قوانين خاصة به تلائم صفته الإستعمارية .

جنوب شرق بلاد العرب وقد عمد جرانت كير أولا إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة فى المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان . وتتناول هـــذه المعاهدات الإجراءات العملية المناسبة لـكل مشيخة من هذه الشياخات . فى المعاهـدة المعقودة مع صالح بن صقر شيخ القواسم وضع القائد البريطانى الشروط الآتية :(١٢)

(ا) يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة فى رأس الخنة أو فى الشارقة أو فى أبو ظبي،ويحتفظ فقط بمراكب الصيد .

(ب) يتعهد الإنجليز بألا يدخلوا أحياء القبائل بغية تخريبها .

(ج) يرد العرب ما لديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين .

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم فى معاهـدة الصلح العامة كبقية القبائل العربية المسالمة .

وهذان الشرطان الأخيران نجدهما فى جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين . ولـكن بينما يتعهد الإنجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم، يشترطون فى المعاهدة الثانيـة المعقودة مع حسن بن رحمة شيخ الجلاهمة احتلال موانى رأس الخنين ومسهرة وجميع القـلاع المشيدة فى البـلدان المجاورة لها . ولما لم يكن لهذا الشيخ منطقة نفوذ محدودة فقد نصت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة فى موانى الشياخات الأخرى. ولا تختلف المعاهدات الأخرى التى وقعت مع الثلاثة الآخرين من مشايخ المنطقة وهم : مشايخ أبو ظبى ، وبنى ياس ، ودبى عن المعاهدة الأولى الخاصة بالقواسم . اللهم إلا فى المعاهدة الموقعة مع شيخ دبى حيث وردت مادة تسترعى الانتباه ، وهى تقول « يمتنع الإنجليز عن الدخول لساحل

المشيخة أو عن تحطيم أى حصن أو برج بها ، وذلك احتراما للسيد سعيد سلطان عمان . ويستنتج من هذا أن شيخ دبى كان يعترف بسيادة عمان على منطقته .

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادى عشر من ينـــاير سنة ١٨٢٠ . وفى الحادى والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على المشايخ الخمس تاركا الباب مفتوحا لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادىء العامة التى تحتويها ويتعلق معظمها بتنظيم قواعد الملاحة ولا يعدو بعضها أن يكون مبادىء خلقية أولية فى العلاقات الدولية . ونظراً لأهمية تلك المعاهدة فى تاريخ الإمارات العربيـة بالخليج ، ندرج فيما يلى موادها مرتبة مع حذف قليل من التفاصيل .

المادة رقم ١ : تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة فى البر والبحر بصفة دائمة .

المادة رقم ٢ : كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذى يرتـكب بصفة فردية يعتبر ضارا بالإنسانية مادامت لا توجد أى حرب رسميـة بين الحـكومات .

المادة رقم ٣ : تلتزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر .

المادة رقم ٤ : تسوى القبائل المسالمة علاقاتها الداخلية فيما بينها .

المادة رقم ٥ : يجب على السفن العربيـة من الآن فصاعداً أن تـكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها ويسجل فيها إسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة ، ويعين فيها ميناء الخروج وميناء الوصول .

وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب .

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب فى إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم العام البريطانى فى الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تسهيلا لدخولهم الموانى البريطانية ولعمليات التفتيش ، ويشترط عرض السجلات على المقيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض فى عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية فى التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملا من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملا من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقا لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ولا يكف القتال إلا بعد تسليم المذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقى لأفريقيا ونقلهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملا من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التى تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى الموانى البريطانية . وكذلك موانى حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بكل حرية وإذا هوجمت إحدى هذه السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الاعتبار .

المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التي انضم بها الموقعون .

وقد انضم إليها شيخ آخر من المشايخ البحريين كما كان يسميهم الإنجليز فى مارس سنة ١٨٢٠ . وهو شيخ منطقة القرين الواقعة جنوب قطر مباشرة.

لم تتقبل حكومة بومباى إجراءات كير الدبلوماسية بعين الرضى لأنها كانت ترغب فى انتهاج وسيلة أعنف مع المنهزمين . ومن أهم الاعتراضات التى وجهت إلى تصرفات القائد جرانت كير هو أنه أفرج عن المرضى من الذين وقعوا فى الأسر ، وأبقى بعضهم فى رئاسة قبيلته ، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة ، ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التى يجب فرضها على المخالفين لمبادىء الملاحة الجديدة كحمل الوثائق أو غيرها . وكذلك لم تحدد عدد السفن التى يجوز لكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذى لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بومباى تساهل كير فى عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بومباى رغبتها فى إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أخشاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بتجارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تتضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كير عن معاهداته ببراعة فائقة واستطاع بعد وصوله إلى بومباى فى مارس إقناع الحكومة بتوقيعها حتى لا تظهره على الأقل بمظهر غير الموثوق فى كلمته أمام العرب . ومما استخدمه من حجج لتفنيد اعتراضات بومباى نستطيع اختيار النقط الآتية على سبيل التمثيل . فقد ذكر كير :

أولا : إن القبض على جميع الرؤساء المسئولين كان يتطلب تتبعهم فى

داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التعليمات الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية ، بينما كان العفو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

ثانياً : إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة فى الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التى تكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلا عن أن المقصود بالشروط الإنسانية فى المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادىء العامة للعلاقات الدولية ، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التى يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد بشىء ، لأنه من الأفضل ترك المقدار اللازم من السفن الذى تحمى به كل قبيلة نفسها ، وليس أكبر السفن هو أصلحها للقرصنة .

رابعاً : من الأقرب إلى المنطق أن تقوم الهند بمنع تصدير الأخشاب للعرب لا أن تنص المعاهدة على أن يلتزم العرب أنفسهم بالامتناع عن استيرادها(١٣) وقد ثبت فيما بعد أن آراء كير كانت أدعى لنجاح السياسة البريطانية وأصبحت هذه المعاهدة الموضوعة أصلا لمنع القرصنة دعامة للنفوذ البريطانى فى منطقة جنوب الخليج الفارسى ، وجعلت من أعداء بريطانيا السابقين أطوع خلفائها .

هوامش الفصل الرابع

F.O. 60. 1 Canning. Instructions à Jones et Lettres a Ali Pasha 21—8—187	رقم (١)
F. O. 60. T. 17 Willock to Maira 6—5—1718	« (٢)
S. R. B, No. 24 Page 371	« (٣)
Miles Vol. 2 Page 302	« (٤)
Heude Page 60	« (٥)
P. B. C. Manesty to B. G. 3—1—1805.	« (٦)
P. B. C. Seton to Malcolom 3—2—1809	« (٧)
G. P. G. T. 2. Page 930.	« (٨)
F. O. 60 Willock Gastlereagh 17—4—1817	« (٩)
F. R. P. T. 32—29—9—1818.	« (١٠)
F. R. P. T. 32—Hastings to B. G. 7—11—1818	« (١١)
Aichison. T. 7 Page 54.	« (١٢)
S. R. B. No. 24 Page 65 — S.q.	« (١٣)

الفصل الخامس

الساحل الجنوبى للخليج الفارسى

١٨٣٠ — ١٨٣٨

المقصود بهذا التعبير جغرافيا،هو الساحل الممتد على شواطىء سلطنة عمان ،وساحل القرصنة الذى أصبح يسمى منذ معاهدة سنة ١٨٢٠ بساحل المهدنة أو ساحل الصلح Trucial Oman وتعتبر المنطقتان أول جزء من أجزاء الخليج توطد فيه النفوذ البريطانى ، وإن اختلف هذا النفوذ فى الأساس الذى قام عليه فى كل من المنطقتين . فبالنسبة للرؤساء البحريين كان الخضوع للتوجيه البريطانى نتيجة إستعمال القوة الذى أدى إلى فرض المعاهدة المعروفة ، فكان عليهم إحترام هذه المعاهدة خوفا من إعادة إستعمال القوة ضدهم . أما سلطنة عمان فقد كانت تصادق بريطانيا بسبب إتفاق مصالحها فى كثير من النواحى . وكان السيد سعيد يعتقد أن وجود حامية بريطانية قرب بلاده يساعد على توطيد سلطته فى البلاد .

وهذا ما يفسر لنا التضحيات التى قام بها من أجل بريطانيا،كإلغاء تجارة الرقيق ، والكف عن مهاجمة البحرين ، وهى تضحيات كبرى كما سنرى . وقد أثبتت الحوادث بعيد حملة سنة١٨١٩ قيمة الخدمات التى تستطيع بريطانيا تقديمها للسيد سعيد ، وإن لم تقدم هذه الخدمات إلا رعاية لمصلحتها الخاصة أيضا كما جرت العادة . ففى أواخر سنة ١٨٢٠ أعلنت قبيلة بوعلى عصيانها

للسيد سعيد ولما كانت هذه القبيلة من أقوى قبائل عمان الجنوبية وتسيطر على ميناء صور الهام ، فقد أصبح موقف الإمام حرجا . لذلك أسرع بالإستنجاد بالحامية البريطانية فى جزيرة كشم . وقد رفض قائد الحامية أولا التدخل فى هذه المنازعات الداخلية ، ولكن الظروف شاءت أن تنقذ السيد سعيد إذ قام بنو بوعلى بمهاجمة إحدى السفن الإنجليزية . وعندما أرسل قائد الحامية إحتجاجا إلى صور قتل هؤلاء المندوب البريطانى . وحينئذ أسرع الميجر طومسون قائد الحامية بإرسال قوة صغيرة إلى عمان فوصلت إلى ميناء صور فى ٢٤ نوفمبر ولحق بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الدائمين الذين كانوا يجمعون من بين العنصر البلوخستانى . واتجهت القوة إلى أحياء قبيلة بنى بوعلى فى إقليم جعلان ، ولكن على نحو خمسين ميلا من مدينة صور فوجئت الحملة الإنجليزية العمانية بمقاتلى القبيلة فلم تستطع الصمود لهم وفرت بعد أن قتل نحو ثلثى الحملة البالغ عددهم ٧٠٠ جندى منهم سبعة ضباط إنجليز ، أما الجنود فقد كانوا رعايا من الهند . ولم تستطع حكومة الهند السكوت على هذه الهزيمة التى قد تطيح بسمعة بريطانيا فى الشرق . فتجاوزت عن المبدأ السائد فى سياستها نحو بلاد العرب، الذى يقضى بعدم التدخل فى الشئون الإقليمية . وفى فبراير سنة ١٨٢٩ أرسلت قوة كبيرة من الجند الأوربيين تحت قيادة الجنرال ليونيل سميث Lionel Smith فاتجهت القوة مباشرة إلى أحياء قبيلة بنى بوعلى وقامت بأعمال تخريبية وبتقتيل الأهالى غير المحاربين دون تمييز ، ولم ينج من هذه القبيلة إلا من فر، ولم يشترك السيد سعيد فى هذه الحملة الانتقامية لأنه ،كان قد جرح أثناء الحملة الأولى(١) .فكافأه الحاكم بسيف مرصع رمزا للزمالة فى القتال . على أن قبيلة بنى بوعلى لم تستأصل تماما من الوجود . فحين بدأت تستعيد قوتها فى العقد الرابع من القرن التاسع

عشر ، لم تكن ذكرى الحملة الانتقامية قد انمحت كما سجل ذلك الرحالة البريطانى ولستد (٢) Wellested الذى زار القبيلة فى سنة ١٨٣٧ وقد راوغ بنو بوعلى ما استطاعوا سلاطين عمان ، فلم تخضع لهم القبيلة تماما حتى أواخر القرن التاسع عشر ، كما اتخذ عداؤها للإنجليز مظهرا دبلوماسيا خاصا حيث التجأ أصحاب السفن من أعضاء القبيلة إلى فرنسا لمنحهم حق رفع علمها على أسطولهم بما يترتب عليه استمتاعهم بحقوق الرعايا الفرنسيين وخروجهم من سلطة إمام مسقط القانونية . وعندما وقعت سلطنة عمان تحت الحماية البريطانية رأت بريطانيا أن فى انسلاخ بعض رعايا السلطان عن سلطته القانونية إضعافا لمركز الدولة صاحبة الحماية فرفعت الأمر إلى محكمة العدل الدولية سنة ١٩٠٥ ، وقضت المحكمة بتحريم رفع العلم الفرنسى بعد ذلك على أهل صور . وألغت تراخيص حمله الممنوحة قبل سنة ١٨٩١ ، أى قبل سنة من إعلان الحماية البريطانية .

ويمكن مقارنة هذا التدخل البريطانى ضد إحدى قبائل عمان سنة ١٨٢١ بموقفها فى نفس الفترة من مسألة مشابهة ، من حيث أنها محاولة أخرى لخروج جزء من البلاد العمانية عن سلطة الإمام . ولكن لما كانت هذه المسألة الثانية لا تتصل بمصالح بريطانيا ، فقد غضت الطرف عن رعاية مصلحة حليفها السيد سعيد . وتتعلق هذه المسألة بمجموعة واحات البريمى الواقعة شمال غرب سلطنة عمان على حافة صحراء الربع الخالى فإن النزاع على هذه الواحات بين سلاطين عمان وبين حكام نجد من آل سعود يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر حين اتخذها الوهابيون منذ سنة ١٨٠٣ قاعدة ثانية لجيش الموحدين ، وخلقوا منها مركزاً لبسط نفوذهم الإدارى والروحى على قبائل المنطقة ، فأصابوا فى ذلك الميدان نجاحا كبيرا . وعندما انهارت

سلطة السعوديين فى الجزيرة العربية سنة ١٨١٨ بقيت دعوة الإصلاح الدينى حية فيما بينهم، وأقوى دليل على هذا، هو أنه ما كاد تركى بن عبد الله يعيد حكم السعوديين فى بلاد نجد سنة ١٨٢٢ حتى أعلنت قبائل بنى نعيم التى تسكن البريمى تبعيتها له . ولم يكن تركى بن عبد الله قد وطد سلطته بعد فى جميع بلدان نجد نفسها . وقد خشى السيد سعيد أن تتخذ البريمى مرة أخرى قاعدة لضغط الوهابيين على بلاد عمان كما كان الحال قبل سنة ١٨١٨ . وفى أكتوبر سنة ١٨٢٣ وجه خطابا إلى حكومة بومباى يستنجد بحلفائه الإنجليز . ونستطيع أن نستنبط من الرد الذى أجاب به حاكم بومباى إلفنستون حقائق هامة عن أول موقف وقفته بريطانيا إزاء هذه المشكلة ، فضلا عن أن هذا الخطاب قد يكون أول نص متعلق بمسألة البريمى فى أرشيف حكومة بومباى (٣)، فقد جاء أن «واحة البريمى تقع بعيدا عن الساحل فى المنطقة الواقعة خلف سلسلة الجبل الأخضر . وأن جزءا كبيرا من هذه المنطقة لا تخضع فعلا لحكم أئمة مسقط ، فمنذ تولى سلطان بن أحمد الحكم فى المنطقة الساحلية إستقل أبوه أحمد بن سعيد بالمنطقة الداخلية على رأس حزب دينى متمسك بمبادىء الإباضية، وهذا الحزب ينتقد بشدة سياسة التقرب من الأجانب التى استنها السيد سعيد . وقد اتخذ من مدينة الرستاق شبه عاصمة فى داخل البلاد، وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لا تجد أى مبرر لتدخلها فى مثل هذه الشئون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود» .

وقد ظل موقف السلطات البريطانية فى الخليج ثابتا على هذا المبدأ فى جميع المناسبات التى أثيرت فيها مسألة البريمى طوال القرن التاسع عشر . وأكثر من هذا سنرى أن بريطانيا قلبت مبدأ دفع جزية سنوية من سلاطين عمان إلى حكام نجد السعوديين . بل إنها ضمنت بنفسها هذا الدفع

فى بعض السنين . ويبدو أن بريطانيا لم تدرك حتى سلاطين مسقط على واحة البريمى إلا بعد أن أصبحت شركات البترول تأمل فى العثور على الزيت فى هذه المنطقة ، ولم يكن هناك مايبرر تنصل بريطانيا عن مناصرة حليفها فى ذلك الوقت، إذلم يكن قد مضى زمن طويل على توقيع السيد سعيد على معاهدة إلغاء تجارة الرقيق فى يونية سنة ١٨٢٢.ورغم أن هذا الإلغاء لم يكن ينصب على التجارة فيما بين ممتلكات عمان فى أفريقا وبين الدول المسيحية ، أو على الأصح انجلترا وفرنسا ، فقد قدر السيد سعيد خسارته من جراء تحريم هذه التجارة بنحو عشرين ألف جنيه استرلينى سنويا . ولكنه حرصها على صداقة بريطانيا صرح للمقيم البريطانى بروس ، حين جاءه فى مسقط للمفاوضة فى أمر هذه المعاهده بقوله : لو أنه ترتب على ذلك خسارة أكبر لفعلنا نفس الشيء إرضاء « لحكومة صاحبة الجلالة (٤)» ومن المعروف أن أول محاولة قامت بها بريطانيا نحو إلغاء تجارة الرقيق من منطقة الخليج ترجع إلى تاريخ عقد المعاهدة العامة مع الرؤساء البحريين سنة ١٨٢٠ حيث نصت المادة التاسعة على تحريم اختطاف الرقيق من شرق إفريقيا . ولكنه تبين للسلطات البريطانية فى جزيرة موريشس أن هذا النص غير مجد ، لا لغموضه فحسب ، بل لأن معظم تجارة الرقيق يديرها سلطان مسقط ورعاياه العمانيون . ولا يأتى إلى ساحل شرق أفريقيا من السفن التابعة لمشايخ ساحل الهدنه إلا القليل ، ولا يتجاوز مقدار مايوردونه من عبيد إلى منطقة الخليج ثمن مايورده العمانيون(٥). ومما يلاحظ أن اتفاق سنة ١٨٢٢ ، بين حكومة موريشس البريطانية، وبين إمام مسقط قد أعطى لسفن البحرية الملكية البريطانية حق تفتيش السفن العمانية للتأكد من عدم مخالفة القانون . وعلى ذلك أصبحت تجارة الرقيق ذريعة أخرى إلى جانب محاربة القرصنة تذرعت

بها بريطانيا للإستئثار بمهمة بوليس البحار فى الخليج الفارسى .

لم تكن مسألة إلغاء تجارة الرقيق هى التضحية الوحيدة التى كلفتها صداقة بريطانيا للسيد سعيد ، فقد سبق أن تحدثنا عن أطماع هذا الأمير الطموح فى الاستيلاء على جزر البحرين ، وكان يعلق أملا كبيراً على حملة سنة ١٨١٩ لتحقيق غرضه . ولعل هذا من الدوافع التى جعلته يضع سفنه تحت تصرف الحملة . وكان السيد سعيد مستعدا لقبول مبدأ اقتسام إيرادات البحرين مع فارس ، فى حالة ما إذا رفضت بريطانيا تسليمها إياه مباشرة ، كما لمح بذلك المقيم البريطانى جورج بروس ، ولكن عندما انضم مشايخ البحرين من آل خليفة إلى معاهدة الصلح العامة فى ٥ فبراير سنة ١٨٢٠ ، أصبح من العسير تحقيق هذا الأمل أو على الأقل الحصول على مساعدة بريطانية ، لأن الدخول فى هذه المعاهدة كان يتضمن اعترافا باستقلال الأطراف المتعاقدة سياسيا . ورغم هذا لم يكف السيد سعيد عن توجيه نظر حكومة الهند إلى القيام بواجبها لنصرته مكافأة له على خدماته . ولما لاحظ عدم أكتراثها لطلبه اتجه مباشرة إلى سليمان وعبد الله من آل خليفه وكانا يقتسمان حكم البحرين فى ذلك الوقت ، اتجه إليهما محاولا الحصول على أى فائدة ممكنة وعرض عليهما التخلى عن المطالبة بحكم البلاد على أن يدفعا له جزية سنوية قدرها ثلاثون ألف كرونه (*)، وحتى هذا الاتفاق رفضت بريطانيا الدخول فيه كطرف ثالث ضامن لدفع المبلغ المتفق عليه . وقد استغل مشايخ البحرين رفض بريطانيا فأنقصوا المبلغ إلى ١٨,٠٠٠ كرونه . ولما قام السيد سعيد سنه ١٨٢٨ بآخر محاولة عسكرية للاستيلاء على البحرين وفشل كعادته فى المشروعات

(*) الكرونة = ¼ جنيه استرلينى .

العسكرية ، كف مشايخ آل خليفة عن دفع أى مبلغ لسلاطين عمان ، واتجهوا إلى الوهابيين يطلبون منهم الحماية . وقد استغل سعيد هذا التحول فعاد إلى بريطانيا يطالبها بمساعدته ضد آل خليفة . وتوجه هذه المرة إلى وزارة الخارجية رأسا مبينا الأضرار التى ستعود على بريطانيا إذا وقعت هذه الجزر فى يد قوة إن لم تكن معادية فهى على الأقل غير معروفة النوايا(٦). على أن فشل السيد سعيد العسكرى سنة ١٨٢٨ والتأنيب الذى وجهته حكومة بومباى إليه بهذه المناسبة قائلة « إن القيام بأى حركة عسكرية من شأنه أن يعيد الاضطرابات إلى منطقة الخليج » كل هذا أيأسه من أى كسب سياسى يوسع سلطانه فى بلاد العرب أو جزر الخليج ، وأكثر من هذا لم يستطع المحافظة على جميع أجزاء السلطنة كما كانت فى عهد سلطان ابن أحمد . ففى سنة ١٨٣٠ أعلن حاكم صحار، حمود بن قيس، وهو أحد أقرباء السيد سعيد استقلاله بهذا الميناء وما حوله من بلدان ، وهو يقع على مائة ميل شمال مسقط ، فلا غرو إن اتجه سعيد بجميع تفكيره إلى ممتلكاته بشرق أفريقيا . ومنذ سنة ١٨٢٨ يلاحظ أن إقامته بزنزبار أصبحت أطول منها بمسقط . وبدأت عمان تفقد مكانتها فى زعامة الدول البحرية الواقعة على شوطىء الخليج ، خاصة وأن بريطانيا بدأت تدخل الملاحة البخارية فى هذ المنطقة فى ذلك الوقت .

* * *

وبينما كانت سلطنة عمان تسير إلى التفكك والضعف بدأت الشياخات الواقعة شمالها تستمتع بشىء من الاستقرار، إذ أن معاهدة سنة ١٨٢٠ جعلت منها شبه وحدات سياسية منفصلة أو دويلات صغيرة لا مجرد شياخات

قبلية تقوم على أساس العلاقات الدموية . ويسجل تاريخ البحرية الهندية حقبة من الهدوء فى الخليج أثناء الفترة التى تلت حملة سنة ١٨١٩ ، فانقضت نحو عشر سنوات لم يسجل فيها أى حادث اشتباك مع السفن البريطانية كما قلت المنازعات الداخلية ، ورغم هذا لم تشأ بريطانيا سحب قواتها من المنطقة حرصا منها على توطيد نفوذها . وفى يوليو سنة ١٨٢٠ قررت نقل حاميتها الكبيرة برأس الجنة إلى جزيرة كشم لأسباب صحية . ولكى تكون فى موقع يمكنها من بسط مراقبة أشد على الملاحة فى الخليج . وإذا كانت حكومة الهند قد قررت الانسحاب من جزيرة كشم بعد سنتين ، فإن ذلك لم يكن تلافيا لأزمة خطيرة مع فارس التى لم تكف عن الاحتجاج على احتلال تلك الجزيرة ، كما يتبين من خطاب حكومة بومباى إلى الحاكم العام حيث جاء فيه «إن الانسحاب من جزيرة كشم وإن سبب ضررا محدوداً ، وهو تخفيف الإشراف على ملاحة الخليج ، وما قد يترتب عليه من ظهور القرصنة من جديد ، فإنه يجنبنا أضراراً أشد ، وهو الوقوع فى نزاع مسلح مع فارس.(٧)

ومما يذكر أن السلطات البريطانية عندما قررت إقامة الحامية بجزيرة كشم لم تطلب موافقة فارس ، بل اتجهت إلى إمام مسقط لأنها كانت تعتبر الجزيرة ملحقة بميناء بندر عباس ، ومن المعروف أن هذا الميناء الواقع على الشاطىء الفارسى كان تحت إدارة أئمة مسقط منذ سنة ١٧٩٦ بتفويض من الشاه ، وعندما أخليت الجزيرة سلمتها الحامية البريطانية إلى إمام مسقط دون السلطات الفارسية . فلم تنجح حكومة طهران لأنها لم تكن تملك الوسائل العملية لوضع الجزيرة تحت إدارتها .

لم يعن انسحاب القوات البريطانية من الخليج قلة اهتمام حكومة الهند بهذه المنطقة ، فهى لم تتخذ هذا القرار إلا بعد أن وجدت وسيلة أخرى

لاستمرار إشرافها على الملاحة فى الخليج الفارسى ، وذلك بتخصيص ست سفن حربية للقيام بدوريات مستمرة . ومن جهة أخرى طمأنت حليفها السيد سعيد إلى أن رعايتها لمصالحه لن تضعف بسبب هذا الانسحاب : (٨)

بل إن سنة ١٨٢٢ تسجل اهتماما جديداً بمنطقة الرؤساء البحريين حيث عنيت الوحدات البريطانية بتنفيذ نصوص معاهدة سنه ١٨٢٠ الخاصة بتنظيم الملاحة العربية . ويمكن استخلاص سياستها نحو هؤلاء الرؤساء من التعليمات التى زود بها ماكلويد Macleod بمناسبة تعيينه خلفاً لبروس فى وظيفة المقيم العـــام فى الخليج الفارسى فى أواخر سنة ١٨٢٢ فتوجهه هذه التعليمات إلى القيام بزيارة استطلاعية لدى الرؤساء البحريين فى الخليج(*). وكان عليه أن يخبرهم بأن انسحاب بريطانيا إنمـا منشأه ثقتهـا فى احترام اتفاقهم ، وأن بريطانيا تلزم الحياد التام فى أمر علاقاتهم الداخلية فيما بينهم ، أما الاستعلامات التى وكل إليه البحث فيها، فهى تتعلق بالوضع السياسى لكل من هؤلاء الرؤساء كمعرفة ما إذا كانوا يخضعون لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة فى فارس أو عمان أو السلطة السعودية فى نجد ، وكذلك البحث عن موارد البلاد الإقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفيته(٩). وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تكلف نفقات كبيرة ، وتشعر هذه التعليمات بنوايا بريطانيا المستقبلة لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك بالدول الأخرى المجاورة .

قام ماك لويد بالطواف بجميع البلدان الوارد ذكرها بالتعليمات أثناء شهر يناير سنة ١٨٢٣ . وعندما وصل إلى مقر عمله فى بوشهر كتب تقريراً

(*) كان شيخ البحرين يعد ضمن هؤلاء الرؤساء، إلا أننا أفردنا اماره البحرين بفقرات خاصة لأهميتها واتصالها بسياسة فارس .

مفصلا عن هذه الزيارة، لعله أصبح مرشداً لحكومة بومباى فى سياستها نحو الرؤساء البحرين لمدة طويلة .

وفيما يخص إقامة وكيل دائم،أشار التقرير إلى مناسبة استخدام أحد أهالى البلاد فى هذه الوظيفة على أن يكون مركزه ميناء الشارقة الواقع فى منطقة نفوذ سلطان بن صقر . ومن الملاحظ أن هذا الشيخ الذى يرأس قبيلة القواسم ، أصبح أوثق اتصالا ببريطانيا من غيره من مشايخ المنطقة . وكانت بريطانيا قد اتبعت نفس النظام فى مسقط حيث لم تعين أحداً من الإنجليز بعد وفاة سيتون سنة ١٨١٠ بسبب شدة قيظ البلاد . أما السياسة العامة التى رسمها التقرير (١٠) فتقوم على الأسس :

ليس من المتوقع أن يتحدى الرؤساء العرب قواتنا البحرية من جديد . ولكنه لا يمكن الآن منعهم من مهاجمة السفن التجارية التابعة لجيرانهم . فإذا أردنا محاولة تغيير هذه المعاهدات ، فيجب علينا أولا تشجيعهم على استخدام سفنهم للنقل البحرى لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئاً إلى الخارج . وأن نمنحهم كل ما نستطيعه من حماية لمراكبهم ، وذلك بتحريم النزاع فيما بينهم فوق اليم ، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لا نثير غضبهم . ويلاحظ أن بريطانيا بدأت تجنى ثمار هذه السياسة منذ ذلك الوقت . فمثلا عندما أرادت فارس الاستعانة بسفن سلطان بن صقر لغزو جزر البحرين سنة ١٨٢٣ ، ودعتهم إلى المفاوضة معها فى بندر عباس ، أشارت بريطانيا على رئيس القواسم بالامتناع عن مساعدة فارس ، لأنها لم تكن راضية عن ضمها لجزر البحرين ، ولم يسع الشيخ إلا الائتمار بأمرها . وعندما عاد الاضطراب إلى الملاحة فى الخليج ظهرت فى الميدان قبائل أخرى غير قبيلة القواسم كأعداء للسيطرة البريطانية .

ويبدو أن فشل السيد سعيد فى حملة البحرين سنة ١٨٢٢ هو الذى هيأ الظروف للقوات البحرية العربية الأخرى لمناوئة أساطيل بريطانيا . فطبقا لمعاهدة سنة ١٨٢٠ رفضت بريطانيا التدخل لصد السيد سعيد كما طالب حاكم البحرين، بحجة أنها حرب رسمية ، لذلك صمم سليمان بن خليفة على الانتقام لنفسه من السيد سعيد فهاجم سواحـــل عمان . وانتهز بنو بوعلى الفرصة للثأر لأنفسهم فهاجموا إحدى السفن البريطانية قرب صور مما دعا إلى مظاهرة بحرية بالإشتراك مع السيد سعيد أمام الميناء فى أكتوبر سنة ١٨٢٩ ولم يعد الهدوء تماما بعد هذه المظاهرة ، فإن معظم القبائل القوية التى كانت تعترف بسيادة السيد سعيد الاسمية فقط كانت غير راضية عنه لخنوعه للأجانب ، لذلك لم تجد نفسها ملزمة بالاستسلام للسفن الحربية البريطانية التى تقترب من شواطئها . فنى سنة ١٨٣٤ هاجم بنو ياس طراداً بريطانيا وأعطبوه . وتقدمت السلطات البريطانية فى الهند بمشروع حملة بحرية جديدة ، ولـكن الشركة رفضت تنفيذ هذا المشروع الحربى تلافياً للتكاليف . وحينئذ أشار هنل المقيم البريطانى فى بوشهر بتطبيق فكرة ماك ليود بمنع المشاجرات بين القبائل فوق سطح البحار . ولـكنه وضع نظاما لتنفيذ هذه السياسة يتبع طريقاً تدريجيـاً . فنى أغسطس سنة ١٨٣٥ عرض على الشياخات الست الامتناع عن التحارب سواء أكان عن طريق إعـلان حرب رسمية أو غير رسمية . وكانت معاهدة سنة ١٨٢٠ تقر النوع الأول من الحرب(١١). ولا تعتبر من أعمال القرصنة إلا ما كان اعتداء فرديا . واقترح المقيم البريطانى هدنة لمدة ستة أشهر فقط أثناء موسم اصطياد اللؤلؤ فى البحرين . إذ أن هـذا الموسم كان مناسبة تـكثر فيها المنازعات بين الدويلات البحرية . وبعـد موافقة جميع المشايخ الموقعين على معاهدة سنة ١٨٢٠ تمت التجربة فى شتاء

١٨٣٥ و ١٨٣٦ . وفى سنة ١٨٣٦ رسم هنل خطا وهمياً وسط الخليج ليكون حاجزاً لا تتخطاه السفن العربية المسلحة المتجهة نحو الشاطىء الفارسى .

وسواء أكان البحارة العرب قد أحسوا بالفائدة التى تعود عليهم من تجنب القتال ، أم أن بريطانيا قد استعملت نفوذها الأدبى الذى تستمتع به، خاصة لدى شيخ القواسم ، فقد طلب سلطان بن صقر إلى حكومة بومباى سنة ١٨٣٧ وضع اتفاق عام لتحريم المنازعات البحرية بصفة دائمة بين الشياخات العربية المختلفة وذلك تحت ضمان بريطانيا ، ولكن هنل بين لحكومته الأضرار التى ستحيق بها إذا قبلت هذا العرض بسبب المسئوليات التى ستترتب على ضمانها ، وما يصحبها من تكاليف . واكتفى المقيم العام بجعل الهدنة بين القوات البحرية لمدة سنة بدل ستة أشهر على أن تجدد فى أواخر كل سنة باتفاق جميع المتعاقدين .

هوامش الفصل الخامس

رقم (١) Royal Asiatic Society Vol. 11 P. 598

» (٢) Wellested T. 1. P. 254.

» (٣) P. B. C. Elphinstone to S. Said 7—1—1824

» (٤) P. B. C. Muscat - Bruce Report 25—2—1822

» (٥) S. R. B. N. 24 — P. 640. S.q.

» (٦) F. O. 54 — T. 4 — Report from Hennel

» (٧) F. R. P — T. 34 Warden to Hastings. 13—3—1822

» (٨) B. P. C. Elphinstrone to S. Said 22—10—1822

» (٩) F. O. 248. T. 49 — Lloyd ro Warden 27—2—1823

» (١٠) G. P. G. P. 205

» (١١) G. P. G. P. 690



الفصل السادس

إبعاد الدول الكبرى

عن منافسة النفوذ البريطانى

١٨٢٠ — ١٨٤٠

لم يكن فى وسع بريطانيا أن تحتفظ بسيطرتها على دويلات الخليج ومشيخاته من غير أن تحول دون امتداد نفوذ الدول الكبرى الواقعة فى المنطقة ، خاصة وأن هذه الدول كانت تطمع فى ضم هذه الدويلات إليها لأنها لا تقوم على أساس تاريخى أو قومى . وفى سنة ١٨٢٠ لم تلق بريطانيا أمامها سوى فارس . ولكن بريطانيا أفادت من عدم وجود أى قوة بحرية تملكها حكومة طهران ، وكفتها المناورات السياسية لإبعاد أى توسع فارسى . ثم اصطدمت انجلترا بقوة محمد على التى وصلت إلى شواطىء الأحساء سنة ١٨٣٨ ، ومحاولته ضم جميع السواحل العربية إلى ممتلكاته الجديدة .

(أ) فارس :

لا شك أن الحملة البريطانية فى الخليج الفارسى سنة ١٨١٩ قد حثت حكومة طهران على الاهتمام بالمنطقة الساحلية . وكان هناك عاملان متناقضان يتجاذبان موقفها إزاء هذه الحملة :

العامل الأول : هو رغبتها فى التخلص من القوات العربية التى لا تخضع لسلطة عليا لا فى البر ولا فى البحر .

العامل الثانى : هو الخوف من وجود قوات أجنبية ترابط قرب سواحلها .

وكانت تعليمات القائد البريطانى كير سنة ١٨١٩ تحذر من أى احتكاك بفارس . لذلك تجنب القيام بأى عملية عسكرية على شواطئها . وكانت حكومة طهران قد أبلغت الهند بأن القيام بأى عملية عسكرية هناك سيعد اعتداء على سيادتها . (١)

وإذا كانت حكومة فارس المركزية قد نجحت فعلا فى توطيد سلطتها على جزء كبير من الساحل خاصة الجزء الجنوبى الممتد إلى إقليم كرمان فإنها عجزت تماما عن بسط نفوذها على الجزر التى تدعى السيادة عليها . وقد رأينا كيف نقلت بريطانيا حاميتها إلى جزيرة كشم رغم معارضة فارس مكتفية بترخيص السيد سعيد . وفى مايو سنة ١٨٢٢ أرسلت بومباى بعثة خاصة إلى فتح على شاه لإقناعه بالتنازل عن تلك الجزيرة . ولكن المبعوث البريطانى كان عليه أن يمر بكشم أولا للبحث عن وضعها القانونى . وقد انتهى إلى أن إمام مسقط هو صاحب السلطة الشرعية على هذه البلاد، وذلك فى التقرير الذى كتبه عن جزيرة كشم . فلما يئست فارس من حكومة الهند أرسلت سفيراً خاصا إلى لندن للاحتجاج لدى كاسلرى Castlereagh وزير الخارجية البريطانية(٢) .

ولعل حكومة الهند قد قررت اشتداد أزمة أخرى مع فارس بالنسبة لجزر البحرين ، حين قررت الانسحاب من كشم فى أواخر سنة ١٨٢٢ .

وتختلف مشكلة البحرين عن سابقتها من حيث أن فارس كانت تهدف فى مسألة كشم إلى تأمين حدودها من خطر أجنبى . بينما كان هدفها من البحرين التوسع بضم جزر بعيدة عن سواحلها لأنها تقع قرب شاطىء بلاد العرب . وعند قيام حملة سنة ١٨١٩ كانت بومباى مستعدة لترك هذه الجزر تحت إدارة السيد سعيد على أن تتقاسم إيراداتها مع فارس(٣) ، إلا أن سياسة (احترام الأوضاع القائمة) التى تغلبت بعد توقيع معاهدات الصلح مع الرؤساء العرب وقفت حائلا دون تحقيق مطامع كل من عمان وفارس فى البحرين ، خاصة وأن فارس كانت تأمل فى الاعتماد على المساعدة البريطانية فطلبت إلى حكومة بومباى إعارتها خمس سفن لنقل الجنود وذلك بمقتضى معاهدة ١٨١٤ حيث تنص المادة التاسعة على أن بريطانيا يجب عليها أن تمد فارس بالقوة البحرية اللازمة لمنع أى اضطراب يقع على شواطئها ، ولكن بريطانيا احتجت بأن المعاهدة كانت دفاعية فقط ، إلا أنها لم تكتف برفض تقديم المعونة بل إن السلطات البريطانية فى الخليج أحبطت جميع المحاولات التى قامت بها فارس للاستيلاء على البحرين ، ففى ديسمبر سنة ١٨٢٠ طلبت طهران من بعض حكام السواحل كعبد الرسول حاكم منطقة بوشهر أن يجمعوا كل ما يقع فى أيديهم من سفن لاستخدامها فى حملة لغزو البحرين . ورغم ما كان يتوقع لهذه المحاولة من فشل ، فقد قام بروس بزيارة خاصة لحكام البحرين وطمأنهم إلى أن بريطانيا تعترف باستقلال حكومتهم ، كما أرسل من هناك مذكرة إلى السيد سعيد يطلب فيها التعهد باحترام استقلال هذه الجزر (٤) .

أثارت تصرفات المقيم البريطانى غضباً شديداً فى طهران إلى حد أن طلب الشاه إلى بومباى سحبه من منصبه . وهنا تغلبت المصلحة الشخصية لذلك

الموظف البريطانى الذى كان يقوم بأعمال تجارية خاصة فى بوشهر ، فأخذ يتقرب من السلطات الفارسية وذهب بنفسه إلى شيراز حيث يقيم الحاكم المختص بشئون منطقة الخليج . وهناك اتفق بروس مع الحاكم الفارسى على تسوية لمشكلة البحرين تتفق ورغبة فارس(٥) . وتعترف المعاهدة أولا فى المقدمة بأن جزر البحرين كانت دائماً ملكا لفارس وأن العتوب قد اغتصبوا حكمها حين استولوا عليها سنة ١٧٨٣ . وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية :

١ — منع أهل البحرين من حمل العلم الخاص بهم طبقا لا تفاق سنة ١٨٢٠ وعدم منحهم أى معونة سياسية أو أدبية .

٢ — تعويض أهل النجو وغيرها من الموانى الفارسية عن السفن التى فقدوها فى محاولة غزو البحرين سنة ١٨٢٠

٣ — تسمح فارس لبريطانيا بالإقامة فى كشم مدة ثلاث سنوات ، وفى أثناء هذه الفترة تنشأ قوة بحرية مشتركة إلى أن تصبح فارس ذات أسطول قوى. وإذا أرادت فارس أعداد حملة لإخضاع البحرين كان على بريطانيا تقديم طرادين حربيين لشد أزر الأسطول الفارسى .

٤ — إن حكومة فارس يجب أن تغير موقفها من بروس وتوضح ذلك لدى حكومة بومباى حتى تبقيه فى مركزه .

وقع هذا الإتفاق فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٢ . ولما كانت المصلحة الشخصية هدفا ظاهرا فى عقد هذا الإتفاق ، فقد كان من المتوقع أن ترفضه حكومة بومباى . وفعلا لم تكتف برفض المعاهدة بل أنها عزلت المقيم العام من منصبه . ولكنها لم تذكر أن سبب رفضها المعاهدة هو عقدها لمصلحة

شخصية . بل إن وردن مستشار حكومة بومباى للشئون الفارسية ذكر اعتراضات تنصب على موضوع المعاهدة ذاته . ذلك أن بريطانيا لا يمكن أن تمنع أحداً من حمل علم هو فى الحقيقة شعار يرمز إلى الارتباط ببريطانيا . ولإن تسليم البحرين لفارس سيغضب حليفاً أخلص لها هو إمام مسقط .

لم يسع فارس بعد رفض التصديق على هذه المعاهدة فى بومباى إلا الإلتجاء مرة أخرى لمحاولة الإستيلاء على البحرين بالقوة . ولعل محاولة جمع الجنود فى الموانى الفارسية أواخر عام سنة ١٨٢٢ كانت أكثر جدية منها سنة ١٨٢٠ . إلا أن فارس اصطدمت بالعقبة الدائمة ، وهى كيفية نقل الجنود إلى البحرين مع عدم وجود سفن حربية أو تجارية كبيرة تابعة لحكومة الشاه . ولعل هذه المحاولة كانت آخر تهديد لاستعمال القوة قامت به فارس نحو البحرين . وسنرى أن محاولاتها اتجهت فيما بعد إلى الطريق الدبلوماسى فيما بينها وبين بريطانيا .

وتعتبر سنة ١٨٢٣ بداية فترة من الهدوء ساد العلاقات البريطانية الفارسية فى منطقة الخليج . فمن جهة اشتبكت فارس فى حرب جديدة مع روسيا فى سنة ١٨٢٦ وتحملت فيها خسائر إقليمية فادحة . ومن جهة أخرى تغير نوع التمثيل السياسى البريطانى ، فأصبح المبعوث البريطانى مندوبا عن وزارة الخارجية بلندن لا عن حكومة الهند . ومن المعروف أن الخارجية البريطانية لم تكن تهتم بمنطقة الخليج الفارسى مثل حكومة الهند .

وإذا كان التاريخ قد سجل تدخلا عسكريا بريطانيا ضد فارس ، وكان مسرح هذا التدخل هو منطقة الخليج الفارسى ، فان هدف بريطانيا فى كلتا حالتى التدخل لم يكن التوسع فى جنوب فارس ، بل كان غرضها الضغط

لمنع ازدياد النفوذ الروسي فى الشمال . ويمكن التدليل على ذلك بحادث بسيط . ففي سنة ١٨٢٨ التجأ عبد الرسول حاكم منطقة بوشهر إلى السلطات البريطانية فى الهند ، وطلب إليها وضعه تحت حمايتها تخلصا من نزاع وقع بينه وبين الشاه ، ورغم أن فارس كانت فى ذلك الوقت تعانى انهيارا تاما أمام الغزو الروسي ، فقد رفضت بريطانيا قبول منح حمايتها لحاكم بوشهر . وفى أثناء تلك الفترة من عدم الاكتراث التى سادت سياسة بريطانيا نحو فارس ، كان النفوذ الروسي يتوتر فى الشمال . وبينما حصلت روسيا فى معاهدة تركمان شاه التى أنهت الحرب الفارسية الروسية سنة ١٨٢٨ على إقليمى إريفان ونقشبند فى الشمال ، حاولت بريطانيا تعديل معاهداتها مع فارس وذلك بحذف الشروط التى تلزمها بتقديم مساعدات عسكرية وماليه فى حالة وقوع اعتداء على فارس . واضطر الشاه إلى قبول هذا التعديل فى نظير توسط بريطانيا لدى روسيا(٦) إلا أنه بعد وفاة فتح على شاه سنة ١٨٣٤ وتولى خلفه محمد شاه العرش ، أدركت بريطانيا خطر امتداد النفوذ الروسى إلى فارس ومن المعروف أن هذا الشاه كان خاضعاً تماما لتوجيه السفير الروسى فى طهران « سيمونوفيتش » وبتحريضة قام بحملة هراه(*) أواخر سنة ١٨٣٧. ولما كانت هراه منفذا هاما فى الطريق إلى الهند ، فقد اعتبرت بريطانيا ضمها إلى فارس امتدادا للنفوذ الروسى نحو مستعمرتها الآسيويه الكبرى . وعقدت العزم على منع فارس من الاستيلاء عليها . فلما فشل الممثل البريطانى فى طهران — ماك نيل — فى إقناع الشاه برفع الحصار عن هراه قررت بريطانيا إرسال حملة بحرية كبرى إلى الخليج الفارسى فى أبريل

(*) امارة مستقلة فى ذلك الوقت ، وكانت محل نزاع دائم بين حكام الأفغان وحكام فارس وهى الآن تكون الإقليم الغربى لمملكة أفغانيستان .

سنة ١٨٣٨ واحتلت جزيرة خاراج فى ١٩ يونيو من تلك السنة .

ورغم فشل محمد شاه فى حملته ضد هراه ، إذ عجز عن إختراق أسوارها فاضطر إلى رفع الحصار فى نهاية سبتمبر سنة ١٨٣٨ ، فقد بقيت القوات البريطانية معسكرة فى الجزيرة الفارسية نحو أربع سنوات . ولعل العامل الأول فى تمسك بريطانيا بالبقاء فى تلك الجزيرة ليس هو رغبتها فى التوسع الإقليمى فى منطقة الخليج . وإنما هو أن تلك الفترة صادفت تطورات هامة فى الشرق الأوسط وألصقها بمنطقة الخليج هو ظهور قوات مصرية على ساحل الأحساء . وعندما اقترح المقيم البريطانى فى الخليج — هنل — شراء جزيرة خاراج لتكون مقرا دائما للوكالة البريطانية بدلا من بوشهر . رفضت حكومة الهند(٧) الأخذ بهذا الاقتراح خشية أن تطالب روسيا بتوسع مقابل فى شمال فارس ، واكتفت ببحث إمكان نقل الوكالة إلى الكويت وإقامة محطة تموين بالجزيرة .

كانت العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وفارس قد إنقطعت منذ يوليو سنة ١٨٣٨ ومع ذلك لم تقم حرب رسمية بين البلدين رغم بقاء قوات بريطانيا فى الجزيرة الفارسية . وقد إتخذت بريطانيا من هذا الإحتلال وسيلة للضغط على فارس للحصول على إمتيازات إقتصادية ، وهى الناحية التى تهم بريطانيا فى ذلك الوقت أكثر من التوسع الإقليمى . بل إن هذا التوسع كثيرا ما كان وسيلة غير مرغوب فيها لتحقيق الهدف الأول . وفى سنة ١٨٤١ افتتحت مفاوضات بريطانية فارسية بشأن توقيع معاهدة تجارية تضمن لبريطانيا الامتيازات الاقتصادية المذكورة . وبقبول فارس لرغبات بريطانيا قررت السلطات فى الهند الإنسحاب من جزيرة خاراج ونص على ذلك فى المعاهدة التجارية(٨) التى وقعت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٤١ .

ومن أهم الإمتيازات التى حصلت عليها بريطانيا فى هذه المعاهدة هو حق معاملة الدول الأكثر رعاية . وكذلك حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين فى أى مدينة من مدن فارس . وأخذ ضمانات كافية لحماية أشخاص ممثليها وأموالهم . وتعد هذه أول معاهدة تجارية بين البلدين إذا تذكرنا أن معاهدة سنة ١٨٠١ لم تصادق عليها حكومة الهند . وقد ترتب على معاهدة سنة ١٨٤١ تزايد ملحوظ فى الصادرات البريطانية إلى فارس واستئثارها بتوزيع كثير من السلع المصنوعة ، بحيث تغلبت على منافسة الصناعة الروسية . ومهد ذلك لتدخل بريطانيا فى سياسة فارس أثناء جميع الأزمات التى مرت بالبلاد فى القرن التاسع عشر .

إن الحملة المصرية التى دمرت أول دولة سعودية فى بلاد العرب سنة ١٨١٨ لم تحاول الاستقرار فى البلاد التى فتحتها . ورغم إستعداد السلطات البريطانية فى الهند للتعاون مع إبراهيم باشا فى إيجاد سلطة منظمة فى ساحل القرصنة تحت إدارة مصرية ، فقد أظهر محمد على عدم اكتراث تام بشئون هذه المناطق البعيدة . إلا أنه بعد ضم الشام إلى ممتلكاته أخذت فكرة وضع العالم العربى تحت سلطته تسيطر على سياسته . وأول خطوة عملية اتخذها لتحقيق هذا الغرض كانت توجيه خورشيد باشا حاكم المدينة من قبله سنة ١٨٣٤ لضم بلاد نجد من جديد لحكومة الحجاز التابعة له . وقد نجح خورشيد باشا سنة ١٨٣٨ فى طرد الحاكم السعودى فيصل بن تركى من عاصمته بالرياض وبسط نفوذ وإلى مصر على جميع ما كان تحت سلطته من أقاليم ، ومنها إقليم الأحساء الذى يحتل جزءا كبيرا من شاطىء الخليج ، واتخذ خورشيد من ميناء القطيف مركزا للاتصال بالإمارات العربية محاولا اغراءها بالانضواء تحت سيادة محمد على ، فاصطدم بمعارضة بريطانية شديدة .

ومن المعروف أن بريطانيا لم تكن تطمئن إلى نوايا والى مصر نحوها ، ولذلك كانت تخشى على سلامة خطوط ملاحتها البخارية الجديدة التى تصل الهند بأوربا . فقد أنشأت بريطانيا الخط الذى يصل بومباى بالسويس سنة ١٨٢٩ ليتصل بالخط الفرنسى الذى يصل الاسكندرية بمرسيليا(٩). فلم تكن لتنظر إلى ظهور القوة المصرية على سواحل الخليج بعين الارتياح، لأنه سيجعل كلا الخطين واقعا تحت رحمة والى مصر . ورغم أفضلية طريق البحر الأحمر لسرعة المواصلات البريدية بين أوربا والهند ، فإن إدارة شركة الهند بلندن وكذلك مجلس العموم اهتما بدراسة إمكان فتح خط ملاحى تجارى عبر الخليج فنهر دجلة والفرات وذلك منذ سنة ١٨٣١ . وأرسلت لذلك بعثة خاصة برئاسة الكولونيل تشيسنى Chesney(١٠) وبعد أن أثبتت البعثة صلاحية النهر للملاحة البخارية . نجحت بريطانيا فى إستصدار فرمان بتاريخ ديسمبر سنة ١٨٣٥ يبيح لباخرتين إنجليزيتين الملاحة فى النهرين بولاية بغداد لأغراض تجارية ولكن أضيف إليهما فيما بعد باخرة حربية للحراسة(١١). وهكذا إزدادت أهمية الخليج للتجارة البريطانية ، إذ أضافت للأسواق الواقعة على سواحله سوق آسيا الوسطى ، وقد وجه الرحالة الإنجليزى ولستد نظر حكومته إلى خطر التوسع المصرى فى بلاد العرب على سلامة طرق الهند وذلك بعد زيارته لسلطنة عمان ولحضرموت سنة ١٨٣٥ . ومما يلفت النظر أن يتنبه إلى هذا وزير الخارجية بلندن قبل حكومة الهند فكان بلمرستون المعروف بعدائه لسياسة محمد على التوسعية أول من احتج رسميا(١٢) على مناورات خورشيد باشا فى الخليج أواخر عام ١٨٣٨ . ولكن عندما إنتقل الأمر إلى حكومة الهند للتصرف فيه أصبحت أشد خصومة للنفوذ المصرى فى منطقة الخليج.

وأول عمل قامت به هو إرسال القائد العام لأساطيل بريطانيا فى الشرق ،

سير متلند Maitland إلى الخليج على رأس قوة بحرية لتهديد كل من يجرؤ على تحدى النفوذ البريطانى فى هذا الجزء من العالم . وهكذا أعطيت للقائد البريطانى تعليمات مشددة تدل على ذعر السلطات البريطانية ، فهى ترخص لمتلند قبول وضع البحرين تحت حمايتها بعد أن كانت تعارض فى هذا المبدأ منذ مدة طويلة . وتشير هذه التعليمات إلى وجوب إخبار خورشيد باشا بأن إستعمال القوة سيكون عملا عدائيا نحو بريطانيا ما دام لم يتلق أى توجيهات من حكومته . وأنه يجوز للقائد توجيه تهديد باستعمال القوة فى حالة إمتناع القائد المصرى عن الأخذ بوجهة النظر البريطانية . ولكن التعليمات تترك للقائد حرية تقرير ما إذا كان استعمال القوة فعلا سيصبح ضرورة لا مفر منها .(١٣)

وجهت هذه التعليمات فى أبريل سنة ١٨٣٩ . وعند ما وصل الأسطول البريطانى إلى الخليج لم يكن فى حاجة إلى تنفيذ ما جاء فيها ، لأن خورشيد كان يحس بضعف موقفه لعدم إمتلاكه قوة بحرية فى الخليج . ومما يذكر أن إحتلال بريطانيا لعدن فى فبراير من هذه السنة ، قد جعل إنتقال البحرية المصرية من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسى أمرا عسيرا بدون إذن بريطانيا. هذا ما يفسر لنا فشل خورشيد فى المحافظة على الإتفاق الذى عقده مع عبد الله آل خليفة فى مايو سنة ١٨٣٩ . وكان هذا الاتفاق يحقق بعض أطماع الوالى فى تلك البلاد . فهو يقضى بدفع جزية سنوية قدرها ألفا كورونه ، على أن يتولى القائد التركى حماية الحاكم من منافسيه . وكان عبد الله آل خليفة يعانى تهديدا مستمرا من أعضاء أسرته فى البحرين . وأنه لم يكن مطمئنا إلى نوايا الوالى التركى ، فاشترط فى نفس الوقت ألا تقيم قوة تركية أو مجرد وكيل دائم(١٤) . كما أنه لم يتجه إليه إلا بعد أن أحس بأن وكيل فارس الذى طلبه

لنجدته يتآمر مع منافسه . وأن المقيم العام البريطانى فى الخليج لم يكترث بطلبه — أن تضمن بريطانيا حكومته . ويلاحظ أن بريطانيا كانت إلى ماقبل توقيع الإتفاق بين شيخ البحرين ومندوب مصر تتحاشى الإتصال بحكام البحرين ؛ إما لأنها لم تشأ أن تغضب السيد سعيد ، أو أن سكان هذه الجزر لم يكن لهم نشاط فى أعمال القرصنة ، ولذلك لم تدخل حكومة البحرين فى إتفاقات الهدنة التى تكرر عقدها مع الرؤساء البحريين منذ سنة ١٨٣٥ .

ولكن إمتداد النفوذ المصرى إلى قلب الخليج، غير مجرى السياسة البريطانية نحو البحرين تغييراً تاما ، فسارع المقيم العام بزيارة البحرين فى ٢٨ يوليو على باخرة حربية حتى يملى رغباته على حاكم البلاد . وفعلا أعلن عبد الله إلى خورشيد شفاهة تراجعه عن إتفاق مايو السابق، وعلل هذا التراجع بوقوعه تحت تهديد القوة . إلا أن تقرير هنل الذى أرسله إلى بومباى يروى أن تصرفات شيخ البحرين كان منشؤها الرغبة فى مسالمة أى دولة قوية تطمع فى غزو البلاد . وإنه اعتذر لها بقوله : « إن الاتفاق تم قبل زيارة سير متلند وأنه تعهد كتابة بالتراجع عن إتفاقه مع مصر بشرط أن تقبل بريطانيا ضمان حكومته(١٥). وقد أوصى هنل بقبول مبدأ الحماية فى نهاية تقريره كما وعد به حاكم البحرين . ولكن عندما وصل هذا التقرير إلى حكومة بومباى، ووضع تحت البحث كانت مصر قد إنسحبت من شاطىء الأحساء . فلم يكن ثمة داع أن تكلف بريطانيا نفسها مسئولية ضمان حاكم صغير تهدده أخطار المنافسات العائلية .

على أن مناورات محمد على فى منطقة الخليج لم تقتصر على البحرين ، وإن كانت هذه الجزر قد إسترعت إنتباهه أكثر من غيرها ، فقد إتجه

كذلك إلى رؤساء الشياخات الست فى شمال عمان ، وعرض عليهم التحالف معه ، فلقى نجاحا عند أحدهم وهو شيخ أبو ظبى ، بينما أسرع صالح بن صقر المعروف بولائه لبريطانيا إلى إبلاغ حكومه الهند عروض والى مصر ، مما أدى إلى إضافة مهمة الطواف بساحل الهدنه إلى أعمال سير متلند . وقد إستطاع القائد البريطانى الحصول من معظم هؤلاء الرؤساء على تعهدات مكتوبة بعدم الإنضمام إلى محمد على . وبالإضافة إلى هذا تعهد صالح بن صقر وحدة ، بعدم التراسل مع محمد على أو غيره من رؤساء الدول الكبرى دون علم الحكومة البريطانية التى وعدت من جانبها بمده بالسلاح فى حالة حدوث تدخل مصرى . وبذلك أصبحت الشارقه ، وهى مركز القواسم الجديد ، أول منطقه فى ساحل الهدنه اعترفت صراحة بالحماية البريطانية .

لم تضع زيارة قائد أساطيل بريطانيا حدا للنفوذ المصرى طوال سنة ١٨٣٩ ، فقد ظل شيخ أبوظبى يتعاون مع سعيد بن مطلق الذى كان يعمل لحساب والى مصر فى هذا الجزء النائى من بلاد العرب . وجر هذا إلى تنازع داخلى بين الشياخات فصالح بن صقر الذى أصبح ممثلا للنفوذ البريطانى يقف أمام شيخ أبوظبى ، وسعيد بن مطلق فى محاولاتهما اخضاع بنى نعيم ، أهم قبيلة فى واحات البريمى . والراجح أنه هو الذى عرض عليهم فكرة الحماية البريطانية . فقد كتبت القبيله فعلا إلى المقيم البريطانى ترجو تدخل بريطانيا لتخليصهم من سعيد بن مطلق ورئيسه خالد بن سعود. (١٦)

ولما كنا قد ذكرنا تمسك أهل البريمى بحكم السعوديين فإن تحولهم هذا يحتاج إلى تفسير . والجواب واضح فان الذى كان يحكم نجداً فى سنة ١٨٣٩ لم يكن مثل اسلافه من السعوديين حاكما مستقلا يستمد سلطته من الدعوة الدينية التى إنتشرت فى نجد والأحساء باسم الوهابية ، وإنما كان هذا الحاكم

وهو خالد بن سعود أحد الأسرى المحجوزين فى مصر من آل سعود ، ولاه محمد على من قبله على البلاد حين أحس بعجزه عن إدارة نجد والأحساء وملحقاتهما إدارة مباشرة، فلم يكن حكم خالد بن سعود مقبولا من أهل نجد نفسها فضلا عن ملحقاتها كواحة البريمى ، لأنه مولى من قبل من هدم « دعوة التوحيد » . ولم يكتب لحكمه البقاء فقد سارع أهل نجد بعد خروج المصريين إلى طرده فى منتصف عام سنة ١٨٤١ . (١٧)

ولم تنتظر مسألة الحماية البريطانية على البريمى انقضاء حكم خالد بن سعود حتى تجد حلا نهائياً . فإن حكومة الهند العليا رغم موافقتها على الاتفاق مع صالح بن صقر والسياسة العامة البريطانية فى ساحل الهدنة، رفضت أساساً مبدأ منح الحماية لواحة داخليه . ولكن قبل أن يعرف موقف حكومة الهند العليا قامت السلطات البريطانية فى الخليج بنشاط ملحوظ امتد نطاقه للمرة الأولى إلى واحة البريمى. فقام هنل بجولة فى ساحل عمان وساحل الهدنة فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ وشمل تقريره توصيات خاصة بالبريمى وهى تشير إلى مساعدة السيد سعيد والرؤساء الموالين لبريطانيا على استرداد مجموعة هذة الواحات ، ولكن بدون إرسال الجند البريطانيين كما كان يرغب سعيد، مبينا أن طرد سعيد ابن مطلق من واحة البريمى يزيل الضغط المصرى من هذه المنطقة نهائيا (١٨) والمظهر الثانى لاهتمام بريطانيا هو زيارة ممثل شركة الهند الشرقية بمسقط الكابتن همرتن Hamerton المستشرق لهذه الواحات . فكان أول انجليزى ظهر بها . ومما يستحق الذكر أنه قام ببحث عن مسألة السيادة على هذه الواحات . وانتهى إلى تقرير عدم تبعيتها لإمام مسقط .(١٩)

أما موقف السيد سعيد من جميع هذه المناورات، فإنه كان محل ارتياب السلطات البريطانية فى الخليج . ومن المؤكد أنه جرت بينه وبين محمد على

مراسلات ودية ، ولكنها لم تتجاوز فى ميدان السياسة بحث مشروع للتعاون على فتح جزر البحرين ، على أن يديرها السيد سعيد مقابل جزية سنوية يدفعها إلى محمد على . ومن المعروف أن الاستيلاء على هذه الجزر ظل رغبة مسيطرة على السيد سعيد لم تحققها له بريطانيا . فكان طبيعياً أن يرحب بأى عرض من هذا النوع مهما كان مصدره . ولكن هذا لا يعنى أنه فكر يوما ما فى استبدال والى مصر بحلفائه الإنجليز ، وقد وضح هنل فى تقريره المذكور حقيقة موقف السيد سعيد ، وأزال ما كان يساور حكومة الهند من شكوك حول اتصاله بوالى مصر. وحتى لا يقع مرة أخرى تحت ضغط الإغراء ، نصح هنل بتسليم جزر البحرين له ، خاصة وأن نفوذ بريطانيا الأدبى فى سلطنة عمان قد اتخذ شكلا رسمياً بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف فى مايو سنة ١٨٣٩ .

هوامش الفصل السادس

F. O. 60. T. 17 — Willock to Keer 29—12—1819	رقم (١)
E. O. 60 T. 18 زيارة السفير الفارسي بدزا حسين على بلندن	« (٢)
F. R. P. T. 34 Warden to Keer 26—1—1820	« (٣)
F. R. P. Report from Bruce	« (٤)
G. P. G. T. 2 P. 945 — 947	« (٥)
Aitchison T. 10. P. 65	« (٦)
G. P. G. T. 2 P. 990	« (٧)
Aiehison T. 10. P. 65	« (٨)
Fontanier Voyage. T. 1 P. 174 — 194	« (٩)
Dodwell. The Founder of Modern Egypt, London 1928 — P. 225 — 353	« (١٠)
Aitchison T. 7. P. 13 — 15	« (١١)
S. L. B. T. 9. Palmerstone to Hodges 29 — 11.	« (١٢)
G. P. G. Page. 864	« (١٣)
G. P. G. Page 861—862	« (١٤)
B. P. C. Hennel to P. G. August 1839	« (١٥)
B. P. C. Report from Hennel — August 1839	« (١٦)
G. P. G. Page 704	« (١٧)
B. P. C. 1840 Auckland to P. G. 18—12—1893	« (١٨)
S. L. B. Report from Hennel 30—12—1839. Ibid N. II „ „ „ 11—1—1840.	« (١٩)

الفصل السابع

منشأ الحماية البريطانية

على الإمارات العربية

فى الوقت الذى كانت فيه أزمة الخليج الفارسى على أشدها بسبب اصطدام بريطانيا بكل من فارس ومصر ؛ صرح بلمرستون وزير خارجية بريطانيا فى مستهل عام ١٨٣٨ م بقوله : « إن مهمتنا فى الخليج الفارسى هى وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ، ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة . »

وعلى ذلك تأكد المبدأ الذى سارت عليه حكومة الهند من قبل ، وهو مبدأ منع الإمارات الصغيرة فى منطقة الخليج من الاتصال بدولة كبرى، سواء أكانت من الدول المتاخمة أم إحدى الدول الأوروبية التى لها نفوذ فى منطقة المحيط الهندى .

ولكن تنفيذ هذه السياسة استدعى فرض اتفاقات جديدة على الإمارات الصغيرة تحقق فصلها عن العالم الخارجى . وتم ذلك تدريجياً . وقد لوحظ ان الإمارات كلما كانت أصغر ؛ كان سيرها نحو الحماية البريطانية أسرع . فكان طبيعياً أن تؤول منطقة الرؤساء البحريين قبل غيرها إلى هذا المصير .

(ا) مشيخات الساحل المهادن :

رأينا أن الاتفاقات التى كانت تجدد سنوياً بين رؤساء الساحل المهادن وبين بريطانيا قد أتت بنتائج ملموسة فى المحافظة على أمن الملاحة فى الخليج . ولم تكلف بريطانيا مجهوداً مالياً أو حربياً يذكر . وعندما تقرر الانسحاب من جزيرة خارج فى مارس سنة ١٨٤٢ م ، خشى المقيم العام الجديد روبرتسون أن يفسر هذا العمل بانه دلالة على تناقص فى اهتمام بريطانيا بالخليج ، وبالتالى قد يؤدى إلى تراجع الرؤساء عن تجديد تعهداتهم بسهولة . لذلك كتب إلى حكومة بومباى يشير عليها بتعديل النظام المتبع بشأن الاتفاقات السنوية (١)، ويستبدل به اتفاقاً دائماً يحرم جميع المنازعات رسمية كانت أو غير رسمية (على سطح البحر) دون تحديد منطقة معينة . ولكن السلطات البريطانية خشيت أن يحملها مثل هذا الاتفاق مسئولية كبيرة لا تطيقها ميزانيتها . فاقترحت أن يكون هذا الاتفاق مؤقتا بعشر سنوات كتجربة يمكن بعدها توقيع اتفاق دائم .

لم يجد المقيم العام فى الخليج صعوبة فى توقيع الاتفاق المقترح مع الرؤساء البحريين ، بل إنه جعلهم يعلنون فى مقدمة المعاهدة الجديدة التى وقعت فى إبريل سنة ١٨٤٣ م ما نصه : « بعد أن تحققنا من الفوائد التى تعود علينا من سلامة الملاحة وخاصة فيما يتعلق بتقدم مصايد اللؤلؤ ، فإننا نتعهد أمام المقيم البريطانى باحترام الشروط الآتية : »

وتتلخص هذه الشروط فى :

أولا : تحريم أى اشتباك بحرى مسلح ابتداء من يونيو سنة ١٨٤٣ لمدة عشر سنوات .

ثانياً : فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط بمجرد أن يبلغ نبأ الاعتداء إلى أحد الرؤساء .

ثالثاً : قبل توقيع أى عقوبة يتعهد الرؤساء العرب بنقل مضمونها إلى المقيم العام ، أو قائد حامية باسي دور(*) حتى يكون الحكم مطابقاً لتوجيهاته .

رابعاً : فى نهاية السنوات العشر ، يتعهد الرؤساء العرب ببذل كل ما فى وسعهم لمد هذه الهدنة أو جعلها دائمة . فإذا لم يتفقوا فيما بينهم احتكموا إلى المقيم العام ليجدد هذا العقد .

وقد تمت التجربة بنجاح ، ودون حدوث ما يوجب تدخلا مستمرا من بريطانيا . ولكن لوحظ أن الرؤساء العرب بدأوا يفقدون قوتهم البحرية ، وبالتالى أهم مصادر ثروتهم . ذلك أنهم لم يستطيعوا تحويل نشاط مراكبهم إلى التجارة . وحتى لو حاولوا ذلك ؛ كما كانت تقترح عليهم بريطانيا ؛ لواجهتهم عقبات كثيرة أهمها استخدام الملاحة البخارية فى المحيط الهندى وعدم قدرتهم على منافساتها فى الميدان التجارى ؛ لدرجة أن أسطول عمان الضخم ذاته بدأ يتأثر بشكل واضح من هذه المنافسة . ورغم ما لحق الرؤساء العرب من ضرر ؛ فإننا نلاحظ مسايرتهم للسياسة البريطانية دون مقاومة أو معارضة ؛ فلم يحاولوا مراوغة هذه السياسة أو مماطلة رغبات البريطانيين كما فعل السيد سعيد فى اتفاقات إلغاء تجارة الرقيق . كما أنهم سارعوا قبيل انتهاء مدة معاهدة سنة ١٨٤٣ م إلى الدخول فى اتفاق جديد ضمن لبريطانيا إشرافا أقوى على شئونهم الداخلية . ولعل الفائدة الوحيدة

(*) مركز للبحرية البريطانية فى جزيرة كشم

التي عادت عليهم من ارتباطهم ببريطانيا هي بقاؤهم رؤساء وحدات سياسية قائمة بذاتها غير معرضة لابتــلاع الدول الكبرى المجاورة ، وبخاصة دول السعوديين النجدية في مستهل القرن التاسع عشر . فإن فيصل بن تركي بعد أن وطد حكمه في الأحساء مرة ثانية وعاد إلى احتلال البريمي ؛ كان في استطاعته أن يمد نفوذه إلى الساحل المهادن كما حدث في عهد سعود الأول في مستهل القرن التاسع عشر ، ويضم هذه المشيخات إلى حكومته الائتلافية لولا احتماء هؤلاء المشايخ باتفاقاتهم مع بريطانيا . ولكنه لم يشأ الاصطدام ببريطانيا في الخليج لعدم امتلاكه قوة بحرية تستطيع مقاومة تدخلهم . ومع ذلك فإنه كان يتمتع بنفوذ سياسي في معظم بلاد العرب حتى اعترف المقيم العام كامبل ، بأن المشايخ يلتزمون بتقديم المؤن إلى حامية البريمي السعودية ، كما أن الحاكم السعودي في هذه البلاد تركي « السديري » هو الذي أعان « زايد بن خليفة » على الاستيلاء على مشيخة أبو ظبي والحلول محل طحنون سنة ١٨٥٦ م .

ويعد اتفاق السلام الدائم الذي وقع في مايو سنة ١٨٥٣ م الوثيقة التي نظمت أسس علاقات بريطانيا بهذه المنطقة حتى العصر الحاضر . ولذلك نجد من المناسب أن نذكر أسماء الذين وقعوه وهم :

سلطان بن صقر عن القواسم ، وخليفة بن شخبوط عن بني ياس ، ومكتوم بن بوطي عن العجمان ، وعبد الله بن راشد عن أم القيوين ، وسعيد بن راشد بن عثمان عن أبو ظبي .

وقد تعهدوا فيها عن أنفسهم وعن حلفائهم باحترام الاتفاقات الواردة في معاهدة سنة ١٨٤٣ م بصفة دائمة . ولكن تضيف المادة الثالثة عبارة صريحة إذ تقول :

« إننا نوافق على أن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا ، وهى التى تعمل على تنفيذ احترامه ، والله يشهد أنها خير ضامن لذلك(٢) » .

وهذه أول معاهدة مع الشياخات يوقعها الحاكم العام للهند ، وقد تم ذلك فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٨٥٣ م .

ولعل أهم فائدة جنتها بريطانيا من بسط نفوذها على منطقة الساحل المهادن هو تمكنها من إقامة أعمدة البرق للخط الحيوى الذى وصل أوربا بالهند عبر الخليج ، ولم يكن فى استطاعة سلطة ما أن تفرض على سكان البلاد احترام منشآت البرق فى منطقة مضطربة كهذه دون أن يكون لها نفوذ فعال على رؤساء القبائل . ولم تكتف بريطانيا بنفوذها الأدبى ، بل نصت فى اتفاق جديد عقدته مع الرؤساء البحريين عند إنشاء الخط سنة ١٨٦٤ م ، وألحقته بمعاهدة سنة ١٨٥٣ م ، وتقول مقدمة هذا الاتفاق : « إنه نظراً لأهمية البرق فى رخاء التجـــارة ، فإن رؤساء العرب يمنعون رعاياهم من المساس بشىء من منشآته » .

ولا شك أن بريطانيا كانت تنظر من زاوية مصلحتها فقط حين ذكرت رخاء التجارة .

لم تكتف بريطانيا بمراقبة العلاقات بين الإمارات العربية فوق سطح البحر فقط ، كما تنص المعاهدة ، بل نلاحظ أنها أخذت ترقب ما يدور داخل شبه جزيرة العرب بشىء من الاهتمام . وكان للمقيم العـام البريطانى فى بوشهر وكيل فى بلدة الشارقة يخبره بكل ما يدور فى داخل البلاد . وأوضح مثل على هذا التدخل هو ما حدث سنة ١٨٦٨ م بالنسبه لشيخ منطقة أبو ظبى ، زيد بن خليفة ، فقـد اشترك هذا الشيخ مع محمد بن خليفة حاكم البحرين

فى غارة شناها على قطر ، ونهبا معظم قراها مثل البيضاء ، وروحاء . وفى سبتمبر سنة ١٨٦٨ أبحر المقيم البريطانى بيلى Belly على باخرتين حربيتين ، وأرغم حاكم البحرين على التخلى عن حكمه كما سنرى . ولكن بالنسبة لشيخ أبو ظبى ، اكتفى بفرض غرامة قدرها ٢٥ ألف دولار ؛ ودفع منها على الفور تسعة آلاف وتقرر دفع الباقى على قسطين . ولكن بيلى عاد فتنازل عن بقيه الغرامة ، ثم طمعاً فى كسب نفوذ أدنى أوسع ، عرض على زيد ابن خليفة ضم قرية العديد الواقعة قرب قطر إلى أملاكه مما يمد نفوذه إلى خمسمائة كيلو متر نحو الشمال . ولعل الدافع الذى دفع بيلى إلى هذا التصرف هو ظهور الأتراك فى قطر سنة ١٨٧١ م . ولكن أهل الساحل قاوموا انضمامهم إلى أبو ظبى فاضطر بيلى إلى التراجع خشية أن يجره ذلك إلى تدخل يفوق ما لديه من سلطات . على أن فترة حكم زيد بن خليفة فى أبو ظبى التى امتدت من سنة ١٨٥٦ م إلى سنة ١٩٠٤ قد شهدت تفوق مشيخة أبو ظبى على الشياخات الأخرى . لذلك وقعت معاهدة مع بريطانيا سنة ١٨٩٢ ، منحت بريطانيا بمقتضاها حق الإشراف على علاقتها الخارجية .

ولهذا الحادث أهمية أخرى ، فقد كان المناسبة المباشرة لإدخال مشيخة قطر ضمن دائرة النفوذ البريطانى ، ولم يكن لبريطانيا أى اتصال سابق برؤساء شبه جزيرة قطر قبل هذا التاريخ ؛ إما لأن سكانها لم يكن لهم نشاط بحرى ، وإما لأن بريطانيا كانت تعتبرها جزءاً من ممتلكات حاكم البحرين ؛ لأنها كانت تدفع له جزية سنوية . كما أن معظم أهلها ينتسبون إلى قبائل العتوب . ولم يتجاوز عددهم فى وقت ما عـــدة آلاف ؛ نظراً لقحط البلاد العام .

وعند ما وقع الاشتباك الكبير بين محمد بن خليفة ، ومحمد بن ثانى حاكم

قطر ، رأى الكلونيل بيلي ضم هذه البلاد إلى اتفاقية السلام . ونلاحظ أن شروط قطر جاءت أكثر تأكيداً للنفوذ البريطاني من شروط معاهدة سنة ١٨٥٣ م . فهي مثلا تحدد مكان إقامة حاكم البلاد في أحد موانى قطر « مادة — ١ » . ومن جهة أخرى تعهد شيخ قطر بعدم التدخل فى المنازعات الداخلية فى البحرين، وبتسليم محمد بن خليفة الذى فر عند ظهور الأسطول البريطاني بالقرب من شواطىء البحرين . وأخيراً فإن الجزية التى تدفعها قطر للبحرين تحددت ، وأصبح دفعها مكفولا بضمان بريطانيا .

وإذا كان التاريخ لم يسجل بعد ذلك وقوع اضطرابات فى البحر ، فإن ذلك يرجع إلى أن قوة هؤلاء الرؤساء العرب قد تلاشت ، واضطر كثير منهم إلى بيع مراكبهم الشراعية إلى الهنود الذين حلوا محل العرب فى تجارة الموانى الصغيرة . وصارت بلادهم إلى حال من الفقر جعلتهم يلجأون إلى الإدارة البريطانية لتجود عليهم بمرتبات شهرية ضئيلة . فأضحوا بذلك مرتزقة فى يد حكومة الهند .

(ب) البحرين :

رأينا أن السياسة البريطانية نحو البحرين كانت تقوم على تفضيل حكومة العتوب كوحدة سياسية منفصلة عن دول الخليج الكبرى التي تدعى السيادة عليها . ولكنها لم تبلغ حد التدخل العسكري أو التهديد به للمحافظة على هذا المبدأ حتى أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر . لذلك تركت السيد سعيد يقوم بحملته المذكورة سنة ١٨٢٨ م ضد حكومة العتوب فى البحرين . وكان عجزه عن إنزال الجنود هو الذى أدى إلى فشل هذه الحملة .

وقد امتازت الفترة التى انقضت بين محاولة خورشيد باشا سنة ١٨٣٩ م ضم جزر البحرين للنفوذ المصرى ، وبين تدخل بريطانيا سنة ١٨٦١م لربط جزر البحرين بسياستها نهائياً . امتازت هذه الفترة (١٨٣٩ — ١٨٦١) بالإضطرابات الداخلية التى أطمعت كثيراً من الدول المجاورة فى الاستيلاء على هذه الجزر ، واستدعى ذلك تدخلا مستمراً من جانب بريطانيا للحيلولة دون ضمها إلى أى من هذه الدول . وكان أشدها خطراً بالنسبة لبريطانيا ؛ دولتان، هما فارس؛ لإصرار حكومتها على حق السيادة على الجزر ، وحكومة فيصل بن تركى السعودية ؛ التى كانت تسند أحد الثوار من العتوب ضد منافسه حاكم البحرين طوال هذه الفترة . أما سلطنة عمان وهى الدولة الثالثة التى لم تكف عن المطالبة بالبحرين ، فلم تجد بريطانيا عناء يذكر لإقناع رئيسها السيد سعيد بالتخلى عن مشروع ضم البحرين . وأخيراً ظهر من بين الطامعين ؛ الدولة العثمانية ، ولكنها لم تكن متمسكة يوماً ما بالسيطرة على البحرين لعدم وجود قوة بحرية لها فى الخليج الفارسى .

أما فارس فقد بدأت تعد حملة بحرية بمجرد انسحاب بريطانيا من جزيرة خاراج سنة ١٨٤٢ ، ولكن تهديدات حكومة الهند أوقفت جميع تحركاتها . ومما يذكر أن الحاكم العام أشار على بومباى باستخدام(٣) الرؤساء البحريين العرب ضد أى هجوم فارسى إذا لم تكن هناك ضرورة لاستخدام الأسطول البريطانى .

وفى سنة ١٨٤٣ تمكن محمد بن خليفة من طرد عمه عبد الله بن سليمان الذى كان يشاركه فى حكم البحرين . ففر هذا الأخير إلى فارس ؛ مما أتاح لها مبرراً لإعادة التفكير فى مشروع الاستيلاء على البحرين . ولم تقف مسألة الحملة الفارسية فى هذه المرة عند السلطات المحلية ، بل انتقلت إلى

وزارة الخارجية بلندن للتصرف فيها . ونلاحظ من الخطاب الذى أرسله أبردين Aberdeen إلى شيل Sheil الوزير البريطانى بطهران ؛ أن بريطانيا لم تكتف بالتهديد باستخدام إجراءات مسلحة ، بل أضافت للمرة الأولى مبدأ خطيراً بالنسبة لفارس ، وهو نفى حق السيادة الفارسية على البحرين ؛ بحجة أنه منذ أتت أسرة القاجار سنة ١٧٩٦ م إلى الحكم فى فارس ؛ لم يمارس أحد من ملوكها سلطة فعلية فى هذه البلاد .

رضخت حكومة الشاه ، كما هى العادة ، للتهديدات البريطانية ، ولكنها فيما يختص بمسألة السيادة أرسلت احتجاجاً شديد اللهجة تؤكد فيه شرعية سلطة الشاه على جميع بلدان الخليج الممتدة من فوة إلى مسقط بما فى ذلك جميع الجزر الواقعة فى مياهه .

إزاء هذا الموقف الضعيف تحول عبد الله بن خليفة عن حكومة الشاه إلى إحدى الجزر النائية فى جنوب الخليج وهى جزيرة قيس ، وأخذ يغرى الرؤساء العرب المقيمين على ساحل كرمان بمد يد المساعدة له . ويبدو أنه استطاع جمع قوة بحرية ذات شأن لأن محمد بن خليفة أحس بخطورة الموقف . فأخذ يستنجد بالدول المجاورة : فارس تركيا ، وبريطانيا .

ولما كانت فارس تعرف عجزها عن تقديم أى معونة فعلية ، فقد أوحت إلى والى بغداد بقبول طلب حاكم البحرين . ورحب الباب العالى بإرسال السفن إلى الخليج فى مقابل اعتراف محمد بن خليفة بسيادة السلطان . وقد صادفت هذه الحوادث عودة بلمرستون ؛ المعروف بسياسته الاستعمارية التوسعية ؛ إلى وزارة الخارجية ، فأرسل احتجاجاً إلى الآستانة(٤) يذكر فيه أن حكومة البحرين حكومة مستقلة بحكم ارتباطها بمعاهدات مع بريطانيا .

وأهم تلك المعاهدات فى نظر الوزير البريطانى ، معاهدة إلغاء تجارة الرقيق . فلا يجوز لدولة أخرى فرض سيادتها عليها ، فلم تصر الأستانة على موقفها. وفى نفس الوقت أرسل إلى شيل يطلب إليه بحث مشروع وضع البحرين تحت حماية بريطانيا . وبينما كان شيل يتشاور مع حكومة بومباى فى هذا الأمر ، مات عبد الله بن خليفة سنة ١٨٤٨ م فظنت السلطات البريطانية أن الهدوء سيعود إلى البحرين . وعلى ذلك أشارت بومباى برفض الحماية البريطانية،مذكرة بأن النفوذ الأدبى الذى تتمتع به بريطانيا فى الخليج يكفى للمحافظة على بقاء حكومة محمد بن خليفة . ولكنها أخطأت الظن ، فقد التجأ محمد بن عبد الله بعد وفاة أبيه إلى ساحل الأحساء ، وأقام فى قرية الدمام التى رأينا فيها القرصان العربى القديم رحمة بن جابر قد اتخذ منها مركزاً لمهاجمة سفن البحرين . وما لبث أن أعلن نفسه تابعاً لحكومة فيصل ابن تركى فى نجد . وباسم حكومة الوهابيين قام بمحاولة لغزو بلاد البحرين سنة ١٨٥٢ م . ولما كانت بريطانيا قد منعت السيد سعيد حليفها من القيام بمثل هذه المحاولات ، فقد كان عليها من باب أولى أن تتدخل لمنع امتداد نفوذ السعوديين إلى قلب الخليج الفارسى ، لأنها تذكر جيداً معنى امتداد هذا النفوذ منذ الدولة السعودية الأولى وحلفائها القواسم . على أن تدخل بريطانيا لم يغن محمد بن عبدالله آل خليفة(٥) عن حملة أوسع نطاقاً سنة ١٨٥٩م. فقد حاول فى هذا العام إنزال جند من أتباعه على ساحل البحرين بعد أن ضرب مدينة المنامة،مقر حاكم البحرين من البحر . وأسرع المقيم البريطانى بإرسال سفينتين حربيتين إلى ساحل الأحساء استطاعتا تدمير قرية الدمام بضربها بالمدافع من البحر .

لم يرض هذا العمل محمد بن خليفة لأنه كان يود انتقاماً أشد من

حكومة فيصل بن تركى نفسها . ولما لم تكن بريطانيا مستعدة للاشتباك مع الوهابيين داخل بلاد العرب ، فقد قام هو بنفسه بمحاصرة ميناء القطيف التابع للحكومة السعودية ، وخشيت بريطانيا أن يؤدى هذا إلى وقوع اضطرابات فى الخليج ، فأرسلت إلى محمد بن خليفة تؤنبه . ونتيجة لهذا الموقف ، أخذ حاكم البحرين يبحث عن حلفاء جدد . فاتجه إلى كل من تركيا وفارس . ورغم ما كان بين محمد بن خليفة والشاه من خصومة سابقة، فقد رحب الأخير بهذا العرض الجديد من جانب حاكم البحرين ، لأنه يكسبه السيادة على بلاد هو فى الحقيقة عاجز عن كسب أى سلطة فيها . وقد اختار الشاه أحد الفرس المعروفين بعداتهم للإنجليز ليكون ممثلا له فى البحرين ، وهو ميرزا مهدى خان(٦) ، فوصل إلى البحرين فى ديسمبر سنة ١٨٥٩ بعد وصول الوكيل التركى بأيام . ولما كانت فارس أكثر اهتماما بالأمر لأسباب جغرافية وتاريخية ظاهرة ، فقد رأى محمد بن خليفة أن من الأحكم الاعتماد على محالفتها . وفى أول أبريل سنة ١٨٦٠ م أعلن قبوله لسيادة الشاه ولدفع جزية سنوية لطهران .

أسرع جونس المقيم العام فى بوشهر بإبلاغ النبأ إلى رولنسن Rowlinson الوزير الإنجليزى بطهران . ووصف هذا الحادث بأنه شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن الوزير البريطانى آثر ألا يثير هذا الموضوع فى مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وتؤدي إلى تدخلها فى سياسة منطقة الخليج . وكان الوزير الإنجليزى يخشى تدخل روسيا بالذات لما لها من نفوذ فى فارس . لذلك اكتفى رولنسن بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأى عمل عسكرى فى الخليج قبل طرح المسألة للبحث فى لندن(٧) . ولكن عندما تلقى « رسل» وزير الخارجية

فى ذلك الوقت تقرير رولنسن عن مشكلة البحرين . أحاله إلى مكتب الهند . وبعد مشاورة مع الحاكم العام بكلكتا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ م تقرر أنه لا بد من إعـــلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التى كانت تتردد فى اتخاذها منذ سنة ١٨٤٠ م . ويلاحظ أنها اتخذتها فى الوقت الذى تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها . لذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد . ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ م لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونس على رأس أربع سفن حربية بريطانية ، وبعد حصار لميناء المنامة قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها . وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة قائمة بذاتها . وتحدد أهدافها بما يلى :

« نظراً للاضطرابات التى أحدثتها القبائل البحرية ، فإنى محمد بن خليفة ، أعلن انضمامى إلى معاهدة الصداقة والسلم الدائم التى تهدف إلى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التى تستعمل هذا البحر لملاحتها . »

وتتلخص مواد المعاهدة نفسها فيما يلى : (٨)

١ — تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا .

يتعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرى أو الاشتراك فى أعمال القرصنة ما دامت بريطانيا تمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التى تسكن الخليج .

٣ — تنفيذاً لهـــذا التعهد ، يقبل شيخ البحرين أن يخبر المقيم العام

البريطانى بكل حادث اعتداء يقع عليه فى اقرب وقت ممكن ، ويقبله حكما بينه وبين المعتدين . ويتعهد بألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية ، إذا اشترطت بريطانيا ذلك . ويتعهد المقيم البريطانى بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه ، كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التى يصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتديا .

٤ — يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة فى البحرين دون قيد لحريتهم، على أن يدفعوا ضريبة جمركية عن بضائعهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع . ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الأمة الأكثر رعاية .

٥ — تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى المقيم البريطانى فى بوشهر ، إذا لم يستطع الوكيل المحلى فى البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك يستطيع المقيم البريطانى منح وساطته بشأن المنازعات التى تقع بين رعايا الإمارة ،وبين أحد سكان موانى الخليج التابعة لقبائل حليفة لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة فى ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ م . ولم يضمن هذا الاتفاق الإجبارى حسن تفاهم مستمر بين حاكم البحرين والسلطات البريطانية فى الخليج . فنى سنة ١٨٦٧ م بعد توقيع المعاهدة بست سنوات ، شن محمد بن خليفة غارة على شبه جزيرة قطر بسبب اختلافه مع شيخ المنطقة، محمد بن ثانى على أمر الجزية التى كان يدفعها له . ولما كانت هذه الغارة مخالفة لارتباطات سنة ١٨٦١ م فقد أنذره المقيم البريطانى بالعودة إلى بلاده . ولكنه استمر فى حملته الانتقامية فى قرى قطر . وقبل أن تقوم السلطات

البريطانية بتدخلها المنتظر ، ردت قبائل قطر نفسها بهجوم مضاد مما أحدث خسائر كبيرة فى الجانبين ، لذلك قام بيلى بمحاصرة البحرين فى أغسطس سنة ١٨٦٨م، ولم يكن فى استطاعة محمد بن خليفة المقاومة ، ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه على بن خليفة . ولم يرفع الإنجليز حصارهم إلا بعد أن وقع الحاكم الجديد على اتفاق سنة ١٨٦١ م وقبل الشروط التأديبية التى فرضتها بريطانيا . واشترك معه فى توقيع هذه الشروط وجهاء البلاد ، وذلك فى ٦ سبتمبر من عام ١٨٦٨ م .(٩)

وقد جاء فى المقدمة :

« بما أن محمد بن خليفة ارتكب عملا من أعمال القرصنة ، فإن صفته الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه » . أما الشروط نفسها فتألف من :

١ — تسليم جميع السفن الحربية التى تمتلكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة .

٢ — دفع مبلغ مائة ألف دولار ؛ غرامة إلى المقيم البريطانى ؛ يدفع منها ٢٥ ألف فوراً ويقسط الباقى على ثلاث سنوات .

٣ — إبعاد محمد بن خليفة نهائياً عن حكم البلاد وتسليمه إلى المقيم العام فى حالة عودته إلى البلاد

٤ — يعتبر على بن خليفة نفسه من القراصنة إذا ما خالف أحد تعهداته أمام بريطانيا

٥ — تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين فى بوشهر حتى يتلقى إرشادات المقيم العام .

* * *

لم يختف محمد بن خليفة مدة طويلة من مسرح سياسة الخليج . فقد فر إلى الكويت أولا ومنها انتقل إلى القطيف حيث أخذ يتآمر مع قبائل الأحساء خاصة قبيلة بنى مهاجر لمهاجمة البحرين . وفى سبتمبر سنة ١٨٦٩ وصل مع عدة سفن صغيرة إلى ساحل الجزر . فهيأ لأهلها فرصة الثورة على حكم على بن خليفة الذى أثقلهم بالضرائب ليتمكن من دفع الغرامة التى فرضتها بريطانيا . وقد استطاع الثوار القبض على الحاكم وقتله ، وسلموا القلاع إلى الغزاة .

وكان معنى عودة محمد بن خليفة إلى حكم البحرين ؛ هو نهاية النفوذ البريطانى فيها . لذلك أسرع المقيم العام بيلى إلى مكان هذه الاضطرابات ، وصحب معه السفينتين الحربيتين الكبيرتين : « نمف » و « دفنى » وللمرة الأولى نزل بالبلاد الجند البريطانيون ، وذلك بعد ضرب مدينتى المنامة والمحرق بالقنابل ، وكان محمد بن خليفة قد قتل أثناء هذه المعارك ، فاستطاع بيلى أن يسوى مشكلة حكومة البحرين وفق رغباته : فقبض أولا على جميع المعادين لبريطانيا وأرسلهم أسرى إلى بومباى ، ثم صادر أموالهم . وأخيراً نصب على الجزيرة أحد أبناء على بن خليفة واسمه عيسى . وقد استمر حكمه فى البلاد أكثر من نصف قرن .

على أن شخصية الحاكم الجديد كانت من الضعف بحيث أثارت أطماع الدول المجاورة . وفى هذه الفترة ظهرت تركيا بوصفها عاملا أقوى فى سياسة الخليج وفى معارضة امتداد النفوذ البريطانى . وسنرى أن الدولة العثمانية رسخت منذ سنة ١٨٧٠ م سياسة توسعية فى شبه جزيرة العرب . ولم تغب عن هذه السياسة جزر البحرين فعملت على ضمها إلى متصرفية الأحساء . وفى سنة ١٨٧٤ حاولت بناء قلعة فى قرية الزبارى المواجهة للجزيرة ، ولكنها

كفت عن هذه العملية عندما سلم وزير خارجية بريطانيا احتجاجا إلى السفير العثماني بلندن .

أما فارس فنلاحظ أنها كفت عن محاولاتها العسكرية بل والدبلوماسية لتنفيذ مشروع ضم البحرين ، وذلك منذ القبض على وكيلها (*) الذى أرسل إلى الجزر سنة ١٨٦٩ بمناسبة عودة محمد بن خليفة إلى الحكم بوقت قصير .

وعند ما جاء ادوارد روس Edward Ross للإقامة العامة فى بوشهر ، رأى أن يضع البحرين تحت حماية بريطانية صريحة (١٠) . لأن هذا خير وسيلة لمنع مناورات الحكومات المجاورة لضم البحرين إلى أراضيها ، وخاصة فى عهد حاكم ضعيف كعيسى بن خليفة .

ولما كان مركز المقيم العام البريطانى فى الخليج الفارسى قد أصبح من الأهمية بحيث تتولاه شخصيات كبيرة منذ عهد الكولونيل بيلى ، فقداستطاع روس أن يرسم بنفسه اتفاق سنة ١٨٨٠ م . وقد جاء على صورة تعهد من جانب واحد ؛ هو أمير البحرين ؛ أمام السلطات البريطانية . ويشمل هذا التعهد :(١١)

أولا — عدم الدخول فى مفاوضات أو اتفاقات مع أى حكومة أخرى بغير موافقة الحكومة البريطانية .

ثانياً — منع أى حكومة غير الحكومة البريطانية من إيجاد تمثيل

(*) حاولت فارس إحياء مطالبها بشأن البحرين فقدمت مذكرة إلى عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ ، وكان من الأدلة التى ردت بها بريطانيا على هذه المذكرة وأخذت بها العصبة ؛ هو أن سكان بلاد البحرين يغلب عليهم الطابع العربى لا الفارسى ، ولا تزال فارس تثير هذه المسألة من وقت لآخر .

دبلوماسى أو قنصلى، أو إنشاء مستودعات لوقود السفن فى ممتلكات الأمير دون إذن الحكومة البريطانية .

أما فيما يتعلق بالمسائل الأقل أهمية ، فيجوز لحكومة البحرين الاتصال المباشر مع جيرانها .

وفى مارس سنة ١٨٨٢ م أدخلت بريطانيا على هذه التعهدات التزامات جديدة وهى :

١ — عدم جواز التراسل بين حكومة البحرين وبين حكومة غير الحكومة البريطانية .

٢ — عدم جواز بيع أو رهن ، أو السماح باحتلال جزء من أراضى البحرين لأية دولة أخرى عدا بريطانيا .

وهكذا أصبحت بريطانيا صاحبة التصرف فى شئون البحرين الداخلية بحكم الامتيازات الاقتصادية والقضائية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٨٦١م، ثم أشرفت على سياستها الخارجية بشكل رسمى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٨٠، ١٨٨٢ م .

وقد زادت أهمية البحرين بالنسبة لبريطانيا عندما عادت سياسة الخليج تظهر على مسرح السياسة الأوربية فى أواخر القرن التاسع عشر بسبب الأطماع الروسية من جهة ، وامتداد النفوذ الألمانى من جهة أخرى بواسطة امتياز سكة حديد بغداد ، ونتيجة لهذا أنشأت بريطانيا وظيفة ممثل سياسى دائم فى جزر البحرين سنة ١٩٠٢م . ثم اتخذت من هذه الجزر قاعدة حربية دائمة منذ ظهرت أهميتها الاستراتيجية فى الحرب العالمية الأولى .

هوامش الفصل السابع

B. P. C. 1842 Robertson to B. G. 15—1842	رقم (١)
S. R. B. P. 282	
Aitchison Vol, II P. 66,67.	« (٢)
F. O. 248 T. 116. Governor General to B.G. 18-8-1848.	
F. O. 60. Aberdeen to Sheil. 1—5—1844	« (٣)
S. P. A letter from Palmerstone to Wellesley	
F.O. 248. T. 126—12—1847.	« (٤)
Miles VII. P. 350.	« (٥)
G. P.G. VII. p. 887—889.	
F. O. 60. V. 249. A letter from Jons to Rolinson	
17—4—1860.	« (٦)
Ibid.	« (٧)
Aitchison V. 7. p. 51.	« (٨)
Aitchison V. 7. p. 22.	« (٩)
B. B. C. 18—11—1879. From Ross	« (١٠)
Aitchison Vol. 10. p. 120.	« (١١)

الفصل الثامن

سلطنة عمان — من التفكك الإقليمي إلى الحماية البريطانية

كان الوضع فى سلطنة عمان يختلف عنه فى الإمارات الصغيرة التى رأيناها فى الفصل السابق. فلم تكن لهذه الإمارات من الأهمية السياسية أو الاقتصادية ما يسمح بإنشاء علاقات دائمة مع العالم الخارجى. ولم تحتج بريطانيا حين أدخلتها فى منطقة نفوذها أن تنص على منع مزاولتها لسياستها الخارجية كما تجعلها تحت حمايتها بصفة رسمية. وذلك باستثناء تعهد شيخ البحرين سنة ١٨٨٠ م الذى جاء نتيجة لظروف خاصة.

أما سلطنة عمان التى بلغت أوج قوتها فى شرق أفريقيا أثناء العقدين الرابع والخامس من القرن الماضى، فقد لفتت نظر العالم الخارجى، واسترعت تجارتها انتباه العالم الجديد. فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من ارتبط مع حكومة السيد سعيد بمعاهدة تجارية رسمية على أساس الدبلوماسية، مع أن بريطانيا لم تكن تربطها بهذه السلطنه حتى توقيع المعاهدة الأمريكية فى سبتمبر سنة ١٨٣٣ سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المعقودة فى سنة ١٨٢٢ م. ولا يعنى هذا أن نفوذ بريطانيا فى سلطنة عمان كان أقل من الولايات المتحدة أو حتى مساويا له. فإن هدف الولايات المتحدة من صلتها بالإمارة العربية الإفريقية كان اقتصاديا بحتا، ويرمى إلى

ضمان حرية التجارة وتنظيم الرسوم الجمركية . وكان اهتمامها مركزا فى الجزء الإفريقى من السطنة حيث تصدر السلع التى تهم أمريكا مثل الصمغ والعاج والزيوت .

أم بريطانيا فبواسطة مستعمراتها الهندية الكبرى كانت أكبر حليف للسيد سعيد ، وأقربه إلى عاصمة بلاده مسقط . وعندما بدأت القلاقل تهدد سلطته فى شبه جزيرة العرب منذ سنة ١٨٢٨ م ، ساوعت حكومة بومباى بإرسال وعدمنها فى إبريل سنة ١٣٨٠ لتقديم المعونة ضد كل إعتداء يهدد بزوال سلطته . وقد تذخلت فعلا ضد ثورة أحمد وهلال ابنى قيس حاكم صحار القديم . فقد أعلن هذان الأميران انفصالها عن مسقط ، واتخذا من صحار مركزا لحكومتهما . وفى أواخر سنة ١٨٣١ كادت مسقط تقع فى أيديهم أثناء غياب السيد سعيد فى زنز بار لولا أن أرسلت بومباى طرادين وعاد السيد سعيد إلى عمان ، فهدأ الحال مؤقتا .

ولم يكن انفصال ميناء صحار عن السلطنة هو العنصر الوحيد الذى هدد سلطة السيد سعيد فى ذلك الوقت ، فقد استأنفت حكومة تركى ابن عبد الله السعودية هجماتها على شمال غرب عمان أواخر سنة ١٨٣٢ ، ولم يقبل الانجليز فى هذه المرة التدخل لحماية حليفتهم كما فعلوا فى العام السابق . ولكنهم نصحوا بالتفاهم مع الوهابيين . فوضع هؤلاء شروطا مضعفة لمركز السيد سعيد الأدبى . إذ كانت تقضى بتدخل كل من الطرفين لمساعدة الآخر فى حالة حدوث قلاقل داخلية . وبأن يدفع إمام مسقط إلى حاكم الرياحه جزية سنوية قدرها خمسة آلاف كرون (الكرون يساوى خمسة شلنات)

ولما علمت بومباى بهذه الشروط ، نصحت كذلك بعدم قبولها . وتركت

سعيداً فى موقف حرج . ولعل هذا من الدوافع التى جعلته يرحب بالدخول مع الولايات المتحدة الأمريكية فى معاهدة صداقة وتجارة كان يؤمل من ورائها الحصول على بعض الأسلحة .

وقد أرادت بومباى على أثر عقد هذه المعاهدة تغيير موقفها إزاء السيد سعيد حتى لا تخسر صديقا هاما فى منطقة المحيط الهندى . ولكن عندما استشارت الحكومة العليا للهند فى هذا الأمر ، أجابت بالخطاب الهام التالى(١) :

« ليست الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على استعمال قواتها للمحافظة على سلامة ممتلكات إمام مسقط فى داخل القارة . إن قوة الوهابيين فى إزدياد دائم ، وليس لنا أى مصلحة فى الاشتباك معهم فى حرب . وقد أوحى وردن Warden الخبير بشؤن بلاد العرب فى مذكرة بتاريخ فبراير سنة ١٨٢٦ بأفضلية اتباع هذه السياسة . وعلى فرض أن مسقط سقطت فى أيدى الوهابيين ، فإن هذا لا يزعجنا مادمنا نحافظ على تفوقنا البحرى فى الخليج . ولما كانت سلامة التجارة هى التى تهمنا فقط فى هذه المياه ، فإننا لن نتدخل ضد الوهابيين إلا إذا شجعوا القرصنة . »

ومما يذكر أن تركى بن عبد الله حين استولى على الأحساء سنة ١٨٣٠م أفهم السلطات البريطانية فى الخليج أنه لن يثير العرب ضد السفن البريطانية :

على أن الخطوة التالية جاءت من السيد سعيد نفسه .(٢) فقد أحس بحاجته الملحة إلى مساعدة حكومة الهند ضد الثورات الداخلية التى استشرى أمرها بسبب ابتعاده(٣) عن أملاكه فى الجزيرة العربية واضطراره إلى الإقامة وقتاً أطول فى زنزبار حيث توجد ممتلكاته الأفريقية التى تدر عليه أرباحا طائلة . فبمناسبة تولى الملكة فيكتوريا العرش ، أرسل وفدا برئاسة على

ابن ناصر لتهنئتها ، وحمل إليها هدية هى كبرى سفنه الحربية وكان قد اشتراها من بومباى ، وظلت تحمل اسمها الانجليزى ليفربول . وقد ذكر فى تقدمة هذه السفينه أنها أكبر من أن تلائم حاجات مسقط البسيطة .

كان إرسال هذا الوفد فرصة مناسبة لتعيد بريطانيا النظر فى أمر علاقاتها بسلطنة عمان . وعندما أخذ الوفد العربى طريقه إلى العودة ، أرسلت الحكومة البريطانية برفقته الكابتن كوجان Cogan وهو أحد الخبراء بشئون السلطنة للتفاوض فى عقد معاهدة صداقة وتجارة مع السيد سعيد . ونلاحظ من التقرير الذى كتبه الضابط البريطانى على أثر زيارته للإمام فى زنزبار ، أن بريطانيا كانت بخلاف الولايات المتحدة تركز اهتمامها على الجزء الآسيوى من السلطنة . وهو الجزء الواقع على سواحل الخليج الفارسى . وشاهد ذلك أن كوجان قدم الأسباب الآتية كمبرر للمعاهدة : —

١ — إمكان اتخاذ جزيرة سقطرة(*) محطة لتموين الأسطول البريطانى فى المحيط الهندى .

٢ — وضع بحرية عمان تحت تصرف الأسطول البريطانى فى حالة تقدم روسيا نحو الخليج الفارسى .

٣ — الحصول على قاعدة بحرية ثابتة فى الخليج بأن يتنازل الإمام عن إحدى الجزر التابعة له . وهذه خير وسيلة لإنهاء القرصنة .

وكان رأى كوجان أن تضم هذه المعاهدة محالفة دفاعية تحتم على بريطانيا

(*) تقع هذه الجزيرة جنوب بلاد العرب قرب ساحل الصومال ، وسكانها عرب حضارمة . لذلك فإن تبعيتها لمسقط مشكوك فيها، وقد احتلها البرتغاليون أولا ثم الإنجليز سنة ١٨٣٤ ثم أخلوها لأسباب صحية .

الدفاع عن سلامة السلطنة ضد الاعتداءات الداخلية فى بلاد العرب إذا ما حدث اشتباك مع الدول الأجنبية مثل فارس أو فرنسا حتى تتجنب بريطانيا التعقيدات الدولية التى « لا تستحقها هذه السلطنة » (٤) ولكن لم يؤخذ برأيه فى هذا الصدد .

وهكذا وضعت معاهدة الصداقة العمانية البريطانية الموقعة فى ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ على نمط المعاهدة الأمريكية فى مجموعها . ولكن لا بد من ملاحظة نقطتين هامتين تختلف فيهما المعاهدتان . النقطة الأولى تتصل بموضوع إلغاء تجارة الرقيق وهو الأمر الذى كان يعنى السياسة البريطانية بصفة عامة فى علاقاتها مع المستعمرات.

والنقطة الثانية تختص بالامتيازات القضائية . فإن المعاهدة الأمريكية كانت تنص على أن سلطات القنصل القضائية لا تتعدى الرعايا الأمريكيين ، ولكن بريطانيا أدخلت فى سلطنة عمان نظام الامتيازات القضائية المعروف فى الدولة العثمانية ، والذى يعطى القنصل البريطانى سلطات قضائية فى أمر المنازعات بين الرعايا البريطانيين والمواطنين العرب .

وقد ثبتت خطورة تطبيق هذا النظام فى سلطنة عمان حينما تمسك همرتن القنصل البريطانى فى زنزبار بتطبيقه على الهنود باعتبارهم رعايا بريطانيين . فقد كان عددهم كثيراً فى سلطنة عمان وتوابعها إذ قدر سنة ١٨٣٩ بخمسة آلاف شخص ، هذا فضلا عن أنهم كانوا يملكون التجارة الخارجية فى البلاد . وأثار ذلك احتجاجات شديدة من السيد سعيد . ولكن تفسير همرتن رجح أخيرا ، وبدأ تنفيذه بعد سنتين من توقيع المعاهدة (٥).

لم تغير معاهدة سنة ١٨٣٩ من التحفظ البريطانى الذى رأيناه بالنسبة

لمساعدة السيد سعيد ضد الثورات الداخلية فى البلاد . فباستثناء موقف بريطانيا الصريح ضد التوسع المصرى ، لم تفعل حكومة بومباى شيئاً بالنسبة لانفصال حاكم صحار عن السلطنة . وكان سعيد قد التجأ إلى الوهابيين سنة ١٨٣٦ لقمع ثورة صحار ، ولكنه عاد نخشى تدخلهم . فلم يجد أمامه إلا التفاهم مع حاكم صحار .

وفى سنة ١٨٣٩ حدث اتفاق بين السيد سعيد وأحمد بن قيس حاكم صحار عما يعنى اعترافا ضمنياً بالحكومة الانفصالية . وكان هذا الاتفاق يقضى بتعاون كل من إمام مسقط وحاكم صحار على قمع الثورات الداخلية فى كل من المنطقتين ، وينظم مرور القبائل التابعة لحكومة صحار عبر السلطنة لتتصل بمدينة الرستاق الداخلية التى انفصلت عن مسقط منذ زمن بعيد . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق مما ثبت دعائم الحكومة الانفصالية (٦) . ثم أكد الإنجليز اعترافهم بها حين وقعوا مع سيف بن أحمد معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٤٩ .

على أن سيف بن أحمد الذى وقع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق لم يستطع المحافظة على سلطته فى صحار لأنه كان قد اغتصب الحكم من أبيه . فأطمع ذلك ثوينى بن السيد سعيد وواليه على مسقط فى أن يسترد هذا الجزء من السلطنة . وقد نجح فعلا سنة ١٨٥٠ فى خديعة سيف بن أحمد وأخذه أسيرا فى غارة شنها على صحار . ومما يبعث على الدهشة أن السلطات البريطانية فى الخليج نظرت إلى هذا العمل من جانب ثوينى على أنه خرق لسياسة الأوضاع القائمة ، لا على أنه قمع لثورة داخلية مما هو أكثر مطابقة للواقع .

وقد ذهبت حكومة بومباى إلى حد إرسال اقتراح إلى المقيم العام بتدخل بريطانيا لإعادة سيف بن أحمد إلى حكومته فى صحار (٧) ، مع أن سيف بن أحمد

كان يمثل الحزب الديني في عمان ؛ وهو الحزب الذى كان يعارض بشدة إجراءات بريطانيا بشأن إلغاء تجارة الرقيق .

لم تكن مسألة صحار هى المثل الوحيد على إهمال بريطانيا لمصالح حليفها فى منطقة الخليج . فقد رفضت التدخل عندما استأنف الوهابيون هجماتهم على عمان سنة ١٨٤٥ ، ١٨٥٣ وقد عادوا فى هذه السنة الأخيرة إلى احتلال البريمى ، وفرضوا جزية على حاكم مسقط قدرها ١٢ ألف دولار . ونصحت بريطانيا بقبول دفعها . وكذلك أظهرت بريطانيا حياداً تاماً بشأن النزاع الذى اشتدمظهره حول ميناء بندرعباس بين عمان وفارس منذ سنة ١٨٤٦ (٨) فنى هذا العام حاول حاكم شيراز محاصرة الميناء . ولم يجل عنه إلا بعد أن هدد السيد سعيد بتدمير ميناء بوشهر . وقد عاود الفرس شن الغارات سنة ١٨٤٨ ثم سنة ١٨٥٥ ، وفى هذه المرة الأخيرة شددوا الخناق على حاكم بندر عباس العمانى مما اضطر السيد سعيد إلى قبول شروط مخزية كيما يحتفظ بإدارة هذا الميناء أطول مدة ممكنه . وقد قدرت إيراداته من الضريبة الجمركية سنة ١٨٤٦ بنحو ١٦ ألف جنيه استرلينى سنويا . ومن أهم الشروط التى اتفق عليها فى اكتوبر سنة ١٨٥٥ هى جعل إدارة الميناء بواسطة الإمام مؤقتة بعشرين سنة على سبيل الإيجار بعد أن كانت عمان تصر على أن يتنازل الشاه عن إدارة الميناء لها تنازلا نهائياً . وعلاوة على هذا يجوز لفارس إعادة النظر فى ذلك الشرط فى حالة حدوث قلاقل داخلية فى عمان . ويقضى الاتفاق كذلك بوجوب عزل الحاكم العمانى بناء على طلب حاكم شيراز ، وبرفع علم فارس مما يؤكد سيادتها على الميناء(٩) . ودفع اثنى عشر ألفا وخمسمائة تومانا سنوياً فى نظير إيجار الجرك . وسنرى أن فارس قد انتهزت أول فرصة للاستيلاء على هذا الميناء محتجة بحدوث ثورات داخلية . ومن

المعروف أنه عندما أمليت هذه الشروط على السيد سعيد كانت العلاقات البريطانية الفارسية متأزمة بسبب حصار جديد ضربته فارس على هراه . ولكن بريطانيا كانت تقيم وزناً أكبر لفارس رعاية لمصالحها التجارية إذ أنها كانت سوقا هاماً لتصريف بضائعها .

ونلاحظ أنه منذ إبرام المعاهدة الأمريكية سنة ١٨٣٣ أخذت السلطات البريطانية ترقب باهتمام أكبر حركات السفن الأوربية فى ميناء مسقط . فمثلا عندما ظهرت إحدى السفن الحربية الفرنسية فى هذا الميناء ، أرسل هنل تحذيراً لحكومة بومباى(١٠). وكانت فرنسا هى الدولة الثانية فى الأهمية من حيث المبادلات التجارية مع ممتلكات عمان الأفريقية . ولابد أن بريطانيا كانت تخشى تسرب النفوذ الفرنسى إلى السلطنة فى منطقة الخليج . وكان تحذير هنل مطابقاً للواقع . ففى مارس سنة ١٨٤٨ مرت بمسقط باخرة حربية فرنسية بقيادة القومندان لابلاس ، حيث عرض عليه السيد سعيد الدخول فى محالفة عسكرية مع فرنسا . وقد أوصى الضابط الفرنسى وزارة الحربية بقبول هذه المحالفة ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ بهذه التوصية. لأن أهمية مسقط حسب مذكرة لابلاس(١١) تبدو مقصورة على موقعها الاستراتيجى . ولكن فرنسا اتجهت فيما بعد إلى القسم الذى يعنيها من سلطنة عمان ، وهو توابعها فى ساحل إفريقيا الشرق . فقررت سنة ١٨٤٠ إنشاء قنصلية فى زنزبار . وأرسلت لذلك القومندان جيان Gaillain على سفينة حربية ، فلحق بالإمام فى مسقط فى أغسطس سنة ١٨٤٠ وفى هذا الوقت كانت العلاقات البريطانية الفرنسية متوترة بسبب المسألة المصرية . لذلك استخدمت بريطانيا نفوذها بفضل المعاهدة التى وقعتها مع مسقط منذ عام ، وبواسطة همرتن قنصلها الجديد فى مسقط للضغط على الإمام حتى يرفض

أوراق اعتماد القنصل الفرنسى بحجة عدم وجود ما يثبت صفتها الرسمية .

ومما يؤكد خضوع السيد سعيد للإشراف البريطانى على سياسته الخارجية ، أنه لم يقرر الدخول فى معاهدة التجارة والصداقة التى أبرمها مع فرنسا إلا بعد أن استشار وزارة الخارجية البريطانية ووصل إليه ردها بالموافقة فى يناير سنة ١٨٤٤ .

لم يستأ السيد سعيد من الإشراف البريطانى ، بل لم يغضبه كثيراً تحفظ حكومة الهند فى أمر مساعداته للاحتفاظ بممتلكاته فى الخليج ، لأنه كان منصرفاً إلى استغلال ممتلكاته فى أفريقيا . وقد أثر عنه قوله : « إنى تاجر قبل أن أكون سلطاناً » ولم تكن بريطانيا تعارضة فى التوسع فى إفريقيا ، بل إن رعاياها الهنود كانوا هم أصحاب التجارة الخارجية لهذه الممتلكات الإفريقية . ولكن هذا الوضع لم يكن ينطبق على سلطنة عمان حين فصلت عن الممتلكات الإفريقية بعد وفاة السيد سعيد فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٥٦ . ومما يذكر أن بريطانيا كانت ترمى إلى فصل القسم الآسيوى عن القسم الإفريقى منذ سنة ١٨٤٤ م ، أى منذ قرر السيد سعيد تقسيمها إداريا بين ولديه(١٢) : ثوينى لإدارة زنزبار وتوابعها . وقد رأينا كيف إصطدمت سياسة بريطانيا بمصالح ثوينى فى منطقة إدارته قبل وفاة السيد سعيد . ولكن هذا الاصطدام ظهر بصورة أوضح بعد وفاته . فمن جهة كان حاكم مسقط بحكم مركزه ، الوارث الشرعى للممتلكات الأفريقية . ومن جهة أخرى لم يكن هناك تكافؤ مالى بين كل من قسمى سلطنة عمان ، إذا قدرت إيرادات حكومة زنزبار سنة ١٨٦٣ بـ ٤٣ ألف جنيه استرلينى ، بينما لم تتجاوز إيرادات حكومة مسقط ٢٧ ألف وعندما قام ثوينى بحملة عسكرية سنة ١٨٥٩ لاسترداد ممتلكات أبيه الأفريقية اصطدم بإنذار بريطانى

شديداللهجة أرجعهمن منتصف الطريق ، واضطره إلى قبول التحكيم البريطانى فى النزاع القائم بينه وبين أخيه ماجد الذى استولى على زنز بار والساحل الإفريقى بمجرد وفاة السيد سعيد . وقد حاول ثوينى فى هذه الفترة التقرب من فرنسا فكتب إلى نابليون الثالث يقول(١٣) «لقد مضى زمن طويل دون أن نرى سفنكم الحربية تظهر فى ميناتنا . ونود أن نراها تتردد علينا أكثر وأكثر ، وخاصة بعد شق القناة « قناة السويس » حتى تتوطد أواصر الصداقة بيننا وبين جلالتكم » ولكن فرنسا نظراً لعدم وجود مصالح لها فى الخليج ، أهملت هذا العرض من جانب ثوينى ، فاضطر إلى قبول التحكيم البريطانى كما ذكرنا رغم أنه كان يعرف أنه لن يكون فى صالحه ؛ إذ أن الحكم الذى اختارته بريطانيا لهذا الغرض وهو لورد كاتنج Canning حاكم الهند العام ، كان قد عبر عن رأيه بصراحة فى أمر النزاع على إرث السيد سعيد ، وأشار إلى أن قسمته بين مسقط وزنز بار هى الحل الأسلم . وقد أبدى الرأى منذ يوليه سنه ١٨٥٩ وكان هذا كفيلا بالطعن فى اختياره حكما من الناحية القانونية . إلا أن بريطانيا لم تراع قواعد القانون الدولى فى هذا التحكيم . وعلاوة على هذا ، لم تكن هناك موافقة من طرفى الخصومة فى وقت واحد ، كما هى العادة فى أمر التحكيم . (١٤)

والذى حدث أن حكومة الهند عرضته أولا على ثوينى فى سبتمبر سنة ١٨٥٩ لأنها كانت تشك فى قبوله إياه ، فلما اطمأنت إلى خضوعه للأمر الواقع ، تقدمت إلى ماجد حاكم زنزبار فى أكتوبر سنة ١٨٦٠ ،وقبل موافقته تقرر إرسال بعثة للتحقيق فى عاصمتى الامبراطورية العربية القديمة ، ولتقدم توصياتها بشأن هذا النزاع بين خليفتى السيد سعيد . وقد جاء فى التقرير الذى قدمه ميجر كوجلان Cogholan حاكم عدن ورئيس البعثة

البريطانية للتحقيق فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٠ «إن تقسيم الامبراطورية العربية الإفريقية إلى سلطنتين يساعد على استقرار السلطة فى كل من عمان وتوابعها من جهة ، وزنزبار وتوابعهامن جهة أخرى » ، وساق على رأيه أدلة كثيرة(١٥) .
وبناء على هذا الرأى أصدر كانتج حكمه فى ٢ أبريل سنة ١٨٦١ ويقضى بالآتى:

أولا : إقامة سلطنتين منفصلتين إحـــداهما فى مسقط وتتبعها عمان وملحقاتها فى الخليج الفارسى . والثانية فى زنزبار وتتبعها المستعمرات العربية على ساحل أفريقيا الشرقى .

ثانياً : يدفع حاكم زنزبار لحاكم مسقط مبلغ ٤٠ ألف كورونة سنوياً ، لا على سبيل الجزية ، فهى لا تعنى تبعيته لحاكم مسقط ، وإنما على سبيل التعويض عن عدم تكافؤ إيرادات زنزبار وإيرادات مسقط .

ويعد هذا التحكيم بداية جديدة لنفوذ بريطانى أقوى فى كلتا الإمارتين الجديدتين : فى زنزبار التى اعترف حاكمها بالجميل البريطانى لأن بريطانيا ضمنت حكومته الانفصالية . وفى مسقط لما لبريطانيا من نفوذ أدبى وعسكرى فى الخليج .

ولما تنبهت فرنسا إلى هذه الحقيقة خشيت على مركزها بزنزبار ، فتقدمت فى نهاية عام ١٨٦١ م إلى وزارة الخارجية البريطانية باقتراح لعقد تعهد بين الدولتين باحترام استقلال الإمارة العربية فى زنزبار ، وقبلت بريطانيا هذا الاقتراح لأن المشروع كان يخص منطقة لم يتدعم فيها نفوذها بعد . ولكن حدث خطأ كتابى أثناء تبادل المراسلات ، فاضيفت كلمة « مسقط » للشروع النهائى ، والراجح أن منشأ هذا الخطأ هو أن الكتاب السياسيين تعودوا أن يسموا حاكم هذه المناطق بإمام مسقط منذ حياة السيد سعيد .

وكان هذا الخطأ فرصة لا تعوض لفرنسا التى أخذت تنافس إنجلترا فى التوسع الاستعمارى فى تلك الجهات . فتمسكت بتطبيق هذا التعهد على سلطنة عمان .

ورغم أن نفوذ بريطانيا لم يكن ينازعه أحد فى هذه البلاد ، فقد قبل وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت لورد كولى Cowley [١٦] على مضض اقتراح فرنسا ، وربما كان قبول الوزير البريطانى مبنيا على ثقته باستئثار النفوذ البريطانى بجميع بلدان الخليج ، وأن الاعتراف باستقلال سلطنة عمان فى اتفاق دولى لن يحول دون ممارسة بريطانيا للنفوذ الفعلى الذى تتمتع به منذ زمن بعيد . وعلى هذا الأساس صدر تصريح بريطانى فرنسى (١٧) مشترك فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ يعلن تعهـــد البلدين باحترام استقلال كل من الإمارتين العربيتين ، ورعاية سلامة أراضيهما .

وسرعان ما تبين أن التصريح الثنائى لم يمنع بريطانيا من أن تجنى ثمرات تحكيم سنة ١٨٦١ م التى كانت تنبىء عن تغلغل نفوذها (*) . فقد حدث أن كف ماجد حاكم زنزبار عن دفع التعويض السنوى بمناسبة مقتل ثوينى وتولى إبنه سالم المتهم بقتله مكانه سنة ١٨٦٦ . وبعد أن ظلت بريطانيا تراقب الحالة نحو سنة ، واطمأنت إلى أن سلطة سالم قد تثبتت فى البلاد ، اعترفت بحكومته ، وتدخلت لدى ماجد لكى يعود إلى دفع المبلغ الذى ينص عليه التحكيم . فقبل ماجد بشرط أن تكون حكومة بومباى هى الوسيط لتحويل المبلغ إلى حاكم مسقط . وبذلك كسبت بريطانيا اعتراف سالم بجميلها . وقد انتهى الحال بهذا التعويض المالى إلى أن أعفيت منه زنزبار

(*) كان من نتائج فصل الإمارتين إنشاء قنصلية بريطانية مستقلة فى مسقط كما أوحى بذلك تقرير كوجلان ، وكان مقر القنصلية البريطانية قبل ذلك فى زنزبار .

سنة ١٨٧٣ بمناسبة إلغاء تجارة الرقيق نهائياً . وتحملت الخزانة البريطانية دفعه إلى إمام مسقط .

على أنه في الفترة التي انقضت بين مقتل ثويني سنة ١٨٦٦ ، وتولي تركي ابن ثويني الذي آل إليه حكم البلاد سنة ١٨٧١ مرت بعمان قلاقل داخلية أعطت حكومة الهند فرصة للتدخل ومساومة المتنافسين على العرش ، كما أفقدت السلطنة ما كان لها من ممتلكات على سواحل الخليج الفارسي .

ففيما يتعلق بالجانب الأول نذكر أن حكومة سالم واجهت معارضة شديدة في الداخل لأنها اعتمدت على قبائل الغفارية التي تسكن شمال عمان وتميل إلى حكم النجديين . لذلك ثار الحزب الديني وعلى رأسه عزان بن قيس باسم الإباضية ، وهو المذهب الغالب على أهل عمان . وكان عزان ينتسب إلى هذا الفرع من أسرة البوسعيد الذي التجأ إلى مدينة الرستاق وأعلن فيها انفصاله عن أئمة مسقط لخروجهم على التعاليم الدينية . وفي نفس الوقت هدد حكومة سالم خطر آخر من الخارج ؛ كان يتمثل في محاولات تركي ابن ثويني — اللاجيء ببوشهر — لغزو عمان وذلك بإعداد سفن للقيام بحملة بحرية ضد مسقط . وقد ترددت السلطات البريطانية في الخليج بين كل من المتنافسين : هل تقدم المعونة إلى عزان بن قيس ؟ فهو قد يعيد النظام ولكنه معارض للإجراءات البريطانية الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ، أم تيسر لتركي حملته البحرية بالرغم مما قد يحدثه ذلك من اضطراب في أمن الخليج(١٨).

ولما كان تركي قد أظهر منذ حياة أبيه رغبته في استعادة زنزبار ، فقد آثر الإنجليز أن يتركوا مسقط تقع في يد عزان بن قيس دون تدخل من جانبهم . وتم له ذلك في اكتوبر سنة ١٨٦٨ . وقد فشل عزان بدوره

فى إقرار سلطته بالبلاد . ونفر أهل مسقط منه لأنهم لم يعتادوا التشدد فى الأمور الدينية . كما أن ماجدا كف عن دفع التعويض المالى بحجة أن عزان لا ينتسب إلى أسرة السيد سعيد . كل هذه العوامل جعلت تركى يفكر وهو فى منفاه ببومباى فى العودة إلى حكم البلاد . ومن المؤكد أنه تفاهم مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . ولابد من أن يكون قد تعهد لها بالكف عن محاولات استرداد زنزبار ، وعدم إثارة أى ادعاء عليها . لذلك سعت حكومة بومباى منذ أوائل سنة ١٨٦٩ فى تيسير عودته إلى مسقط . واستصدرت أمراً بالعفو عنه فى مارس من تلك السنة . ولكن تركى لم يتخذ الأهبة للعودة إلا بعد أن أتم استعداداته للاستيلاء على مسقط عن طريق تدبير المؤامرات . ولم يبرح بومباى إلا فى مارس سنة ١٨٧٠ . وعندما وصل إلى عمان فى سبتمبر ، أخذ يجمع القبائل التى مكنته من الاستيلاء على مسقط فى يناير سنة ١٨٧١ .

ورغم أن عزان بن قيس قد قتل أثناء هذا النزاع ، فإن تركى لم يبسط سلطته إلا على الشريط الساحلى الممتد على الخليج ، وبقيت الأجزاء الداخلية فيما وراء سلسلة جبال الباطنة فى حالة فوضى تامة ، لا تعترف بسلطة أئمة مسقط ، حتى انتخبت سنة ١٨٩٨ م أحد أبناء عزان إماماً على المذهب الإباضى . وسنرى أنه طبقا لهذا المذهب لم تستمر إمامة عمان فى أسرة البوسعيد .

كانت هذه القلاقل فرصة ملائمة لفارس حتى تضع حداً نهائياً للإدارة العمانية فى بندر عباس . وتم لها ذلك فى خطوتين(١٩) :

أولا : فى خلال حكم سالم بن ثوينى عدل اتفاق سنة ١٨٥٥ بتوسط

الحكومة البريطانية بحيث أصبح الميناء العربى تابعا إداريا لحاكم شيراز، ورفع إيجاره السنوى من ١٦ ألف إلى عشرين ألف تومان(*) .

ثانياً : عندما تولى عزان بن قيس السلطة فى مسقط حاول إعادة بندر عباس إلى وضعه القديم ، أى تبعيته الكاملة لعمان . وأرسل لذلك حملة إلى الساحل الفارسى، وكان فشلها سبباً فى اتخاذ الخطوة النهائية من جانب فارس، حيث طردت الإدارة العمانية سنة ١٨٧٠ . وفى نفس هذا العام استولت فارس على ميناء شربار الواقع على ساحل مكران والذى كان تابعا لعمان .

ويعتبر حكم تركى بن ثوينى (١٨٧١ — ١٨٨٨) مرحلة جديدة لتطور النفوذ البريطانى فى مسقط ووضعها تحت الحماية البريطانية فعلا دون أن يوجد نص رسمى على هذه الحماية . فنلاحظ أن السلطات البريطانية فى الخليج كانت تتدخل بصورة منظمة لقمع جميع الثورات الداخلية فى السلطنة. وفى سنة ١٨٦٦ م أصدرت حكومة الهند تصريحا بالتزام هذه السياسة[٢٠] التى كانت تحتاج إليها حكومة تركى الضعيفة حقا . فإن أخويه سالم وعبد العزيز لم يكفا عن مناوأته طوال فترة حكمه . وقبيل وفاته ، منحته بريطانيا لقب « شريف » فخرى من طبقة إنجليزية عالية ، كما ضمنت لإبنه فيصل تولى السلطة بعد وفاة أبيه سنة ١٨٨٨ .

وكان أول عمل دبلوماسى قام به فيصل هو توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ مع بريطانيا . وهى تحل محل المعاهدة البريطانية العمانية لسنة ١٨٣٩ وتمتاز بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية،

(*) عملة فارسية تساوى نحو نصف جنيه استرلينى .

وإعفاء البضائع الإنجليزية من كثير من الرسوم ، وإشراف بريطانيا على الملاحة الخارجية للسلطنة .

وتنص هذه المعاهدة الجديدة فى موضوع السلطة القضائية للقنصل البريطانى على شمولها لرعايا الهند البريطانية ورعايا المحميات الهندية الأخرى. ولو أن هذا الاتفاق لا يقيم صراحة حماية بريطانية على سلطنة عمان ، إلا أن أحد الباحثين فى الوضع الدولى للسلطنة وهو فيروز قاجار ادعى أنه يحتوى على فقرة سرية تتضمن إنشاء حماية رسمية . ولكن ينم تصريح لورد كيرزون حاكم الهند العام على عدم وجود نص رسمى بهذا المعنى . فهو يقول(٢١) : «إننا نعطى إمام مسقط معاشه السنوى ، ونملى عليه سياسته الخارجية . وكل تدخل أجنبى فى شئون مسقط يعتبر موجها ضد بريطانيا . وإنى مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى يحدد نص رسمى ، وضع هذه البلاد القانونى ويجيز لعلم صاحبة الجلالة أن يرفرف على قلعة مسقط » .

وسواء أكانت الحماية التى فرضتها السياسة البريطانية على مسقط رسمية أم غير رسمية ، فقد تصرفت بريطانيا كما لو كانت هذه الحماية موجودة فعلا . ويبدو ذلك من مشكلتين مرتا بمسقط فى آخر القرن التاسع عشر . وكلتا المشكلتان تتصلان بعلاقات هذه السلطنة مع فرنسا . فقد بدأت فرنسا تظهر نوعا من الاهتمام بمسقط منذ أنشأت بها قنصلية سنة ١٨٩٢ . وفى سنة ١٨٩٥ فاوضت الإمام للتنازل عن قطعة صغيرة من الأرض لتبنى عليها مستودعا لتموين السفن . واتفق على أن تكون هذه القطعة فى بلدة « رأس الجصة » قرب مسقط .

كان موقف الحكومة البريطانية إزاء هذه المشكلة مشوبا بشىء من التردد.

فرنسا تستمد حقها من المادة ١٧ من المعاهدة الفرنسية العمانية لسنة ١٨٤٤ ، ولا يوجد فى معاهدة سنة ١٨٩١ نص رسمى يمنع مسقط من مثل هذا التصرف . ولكن رد الفعل الحازم جاء من حكومة الهند التى أرسلت إنذارا إلى فيصل بن تركى مهددة بقطع معاشه السنوى إذا لم يسحب اتفاقه مع فرنسا . فلم يكن أمامه إلا الخضوع لهذا الانذار . إذ أبلغ القنصل الفرنسى فى يونيو سنة ١٨٩٦م أنه مضطر إلى سحب المنحة التى اتفق عليها فى العام السابق. وعندئذ تحول النزاع إلى العاصمتين الفرنسية والإنجليزية . إذ أن الحكومة الفرنسية أدركت أن حل المشكلة لا يأتى من مسقط وإنما من لندن . وعندما أرسلت باحتجاجاتها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، أبدت هذه أسفها . وبدلا من أن تثير أزمة دبلوماسية بسبب مسألة ثانوية كهذه ، اقترحت على حكومة باريس أن تستبدل بمستودع « رأس الجصة » مستودعا آخر فى « خليج مقلة » الواقع على ساحل حضر موت ، والذى يقوم فيه مستودع بريطانى منذ عدة سنين (*) .

وكما نجحت بريطانيا فى استبعاد المشروع الفرنسى بشأن مستودع تموين السفن ، كذلك استطاعت بنفوذها أن تزيل آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى فى عمان منذ بداية هذا القرن . وقد سبق أن ذكرنا أن كثيراً من أصحاب السفن العمانية كانوا يسعون للحصول على الجنسية الفرنسية لسفنهم حتى يستطيعوا رفع العلم الفرنسى ويتهربوا بذلك من تفتيش السفن البريطانية من جهة ، ومن سلطة الإمام من جهة أخرى . فأما التفتيش البريطانى فكانت

(*) انظر خطاب دلكاسيه الذى أعلن فيه موافقته على المشروع البريطانى بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٩ فى الجمعية الوطنية ، وهو منشور فى مجلة القانون الدولى الفرنسية ج ١ ص ٢١٥ سلسلة ١٨٩٩ .

تزاوله السفن الإنجليزية بحجة التحقق من تنفيذ معاهدات إلغاء تجارة الرقيق . لم يكن هذا التفتيش ممكنا بالنسبة للسفن التى ترفع العلم الفرنسى ، لأن فرنسا كانت دائما ضد مبدأ التفتيش البحرى.

وفى سنة ١٨٦٧ تخلصت فرنسا من جميع المعاهدات الدولية التى تبيح لبريطانيا هذا الحق[٢٢] . بل إنها لم توقع المواد الخاصة بتفتيش السفن والتى أقرها مؤتمر بروكسل الدولى المعقود فى يوليو سنة ١٨٩١ للنظر فى إجراءات إلغاء تجارة الرقيق .

وأما أن رفع العلم الفرنسى كان يمنع السلطان من ممارسة سلطته القضائية على السفن وبحارتها حتى أثناء وقوفها فى مياه مسقط الإقليمية ، فإن ذلك يستند إلى المادة الرابعة من معاهدة سنة ١٨٤٤ م المشار إليها . وهى تقول إن من يعمل فى خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بنفس الامتيازات التى يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم فى السلطنة .

أثارت حكومة الهند هذه المشكلة للمرة الأولى سنة ١٨٩٦ واستعملت ما تملكه من وسائل الضغط على السلطان حتى أرسل فى ٢٦ مايو سنة ١٨٩٧ مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ضد فرنسة السفن العمانية . ولكن فرنسا لم تلق بالا لهذا الاحتجاج . وعندئذ تدخلت الحكومة البريطانية مباشرة لدى فرنسا مذكرة إياها بأن تصريح سنة ١٨٦٢ بشأن احترام استقلال مسقط « يتنافى مع فرنسة السفن العمانية ، لأن من شأن تلك الفرنسة أن تنزع سلطة الإمام عن رعاياه فى بلاده .ولم تصبر حكومة الهند على دتبال المذكرات الذى استغرق زمنا طويلا بين العاصمتين . ولما كانت مشكلة مستودع التموين قائمة فى نفس الوقت ، فقد قررت حكومة الهند قطع معاش

الإمام السنوى ابتداء من سبتمبر سنة ١٨٩٨[٢٣] . ثم أتبعت ذلك بإرسال إنذار إلى فيصل بن تركى الذى قام على الأثر بزيارة تهديدية لصور على ظهر سفينة حربية بريطانيـة ، وسحب تراخيص بعض السفن التى تحمل الجنسيـة الفرنسية ، وحرم على أهل هـذه البلاد ، وهم أكثر من احتمى بالجنسية الفرنسية ، الحصول على تراخيص أجنبية جديدة . ولـكن فرنسا سارعت بإرسال باخرة حربية إلى مسقط ، واضطرت الإمام إلى إعادة التراخيص إلى أصحابها . ولا شك أن اشتباك انجلترا فى حرب البوير فى جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت هو الذى أتاح لفرنسا القيام بهذا العمل دون حدوث أى رد فعل من جانب بريطانيا . إلا أنه فى إبريل سنة ١٩٠٣ تفرغت حكومة الهند من جديد لمسألة مسقط ، واضطرت الإمام إلى القبض على بعض أصحاب السفن التى تحمل الجنسية الفرنسية . وكاد هـذا الحادث يؤدى إلى اشتباك بحرى بين فرنسا وانجلترا فى مياه مسقط ، إذ أن هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون محميين فرنسيين قد حـكم عليهم بالسجن . واضطرت فرنسا إلى إرسال سفينة حربية لتخليصهم ، وذلك فى أوائل سنة ١٩٠٤ . ولما كان هذا التـاريخ يتفق وإجراء المفاوضات الخاصـة بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا ، فقد آثرت الدولتان حل المشـكلة بالطرق السلمية . وبعد توقيع هذا الإتفاق الودى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ تم التفاهم على تسوية لمشـكلة مسقط فى ٢٥ مايو من نفس السنة ، وذلك بعرضها على محكمة العدل الدولية بلاهاى . وفى يونيه سنة ١٩٠٥ م أصدرت المحـكمة حكمها وهو يقضى :

أولا : يستطيع حمل العلم الفرنسى من أصحاب السفن أولئك الذين حصلوا على ترخيص سابق لسنـة ١٨٩٢ م وهو تاريخ توقيع المعاهـدة العمانيـة الإنجليزية .

ثانيا : يستطيع حمله كذلك من يمكنه إثبات أنه كان يتمتع بهذ الامتياز قبل سنة ١٨٦٣ .

ثالثا : إنه لا يمكن نزع سلطة الإمام القضائية عن رعاياه فى المياه الإقليمية لمسقط(٢٤) بل وفى جميع أنحاء الخليج الفارسى بمقتضى التصريح الثنائى باحترام استقلال عمان لسنة ١٨٦٢

وبناء على هذا الحكم اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن يقوم قنصلاها بمسقط بوضع قائمة بالسفن التى ترفع العلم الفرنسى طبقا لهذا الحكم . وفى سنة ١٩٠٨ تم وضع القائمة وقد اشتملت على ٢٣ سفينة . ولكن لما كان الترخيص برفع العلم الفرنسى لا ينتقل بالتوارث ، فإن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى كان مقدرا له أن يختفى بعد جيل .

على أن هذه السياسة من جانب بريطانيا نحو حرية العلاقات بين فرنسا ومسقط ليست وحدها المسئولة عن عزل سلطنة مسقط عن محيط السياسة الدولية ، فإن شهرة تلك السلطنة التى كانت تقوم على بحريتها قد اختفت تماماً بانتهاء أهمية هذه البحرية أمام منافسة السفن البخارية لها فى تجارة المحيط الهندى . ولما لم يهب الحظ لهذه السلطنة حتى الآن ثروة معدنية مثل أخواتها من إمارات الخليج الفارسى ، فقد آل حالها إلى أن تصبح أفقر إمارة عربية من إمارات الخليج بعد أن كانت فى وقت ما تتولى زعامتها ، وتدعى السيادة على بعضها مثل قطر والبحرين . بينما برزت إلى الصف الأول أصغر هذه الإمارات وهى الكويت التى كانت فى مبدأ أمرها مقصورة على الميناء الصغير الذى يحمل هذا الاسم .

هوامش الفصل الثامن

رقم (١)	B. B. C. 1884. Bentick to B. G. S. R. B. 154 1—2—1834.
» (٢)	Ruette. P. 122, 129.
» (٣)	Miles. V. 2. p. 332—337.
» (٤)	F. O. 54 Report from Cogan 1838.
» (٥)	F. O. 54 Hamerton to Saïd. 24—9—1841.
» (٦)	Aitehison Vol. 7. P. 110
» (٧)	S. L. B. 27 B. G. to Hennel. 13—8—1850.
» (٨)	S. R. B. 24 P. 222—224.
» (٩)	Aitchison V. 7 Appendix 3
» (١٠)	B. P. C. 1838. A Letter from Hennel, 19—3—1838.
» (١١)	A. A. E. Asie No. 26.
» (١٢)	F.O. 54 V6, A Letter from Hamerton to Aberdeen. 31—7—1844.
» (١٣)	'A.A.E. Zanzibar 2, Towaini à Napoleon III. Mars 1857
» (١٤)	Firouz Kagar, la question du Muscate P. 119. S. Q.
» (١٥)	Report on the slave trade 1871. P. 122—205
» (١٦)	F. O. 84. T 1148, 1178. Letters excehanged between Thouvenelle and Cowley
» (١٧)	Aitchison Vol 7, p. 105
» (١٨)	B.P.C. 1868. Dibrow to B. G. 5—1, 10—2—1868
» (١٩)	Curzon V. II. P. 425. S. Q.
» (٢٠)	Aitchison V, 11—P. 82.
» (٢١)	Curzon V. 2—p. 453
» (٢٢)	Brunet — Millon. Boutries de la mer des Indes Paris 1910.
» (٢٣)	Firouz Kagar. P. 206 —210
» (٢٤)	Revue de Droit International Vol. 131.906. P. 145.

الفصل التاسع

الساحل الشرقى للخليج الفارسى

ونفوذ بريطانيا الإقتصادى فى فارس

تحتل فارس الجزء الأكبر من سواحل الخليج . فهى تمتد من مدينة « المحمرة » الواقعة على شط العرب ، وتتجه إلى الجنوب الشرقى حتى مضيق هرمز . ثم تتخطاه فى اتجاه شرقى ممتدة على ساحل كرمان الواقع على خليج عمان . ولم يكن لهذا الجزء الجنوبى من شواطىء فارس حدود معينة مع محمية « خالات(*) » البريطانية . إذ كانت تسكنه قبائل مؤلفة من خليط من العرب والفرس البلوخستانيين ، الذين لم يخضعوا لأية حكومة منظمة .

وقد دخلت هذه المنطقة للمرة الأولى فى نطاق السياسة الدولية بمناسبة إنشاء خط البرق الذى يصل أوربا بالهند سنة ١٨٦٢ . وكان هذا الخط يسير فوق الأرض حتى ميناء بوشهر ، ثم يمتد تحت مياه الخليج حتى مدينة « يزد » الفارسية ، ثم يعود للظهور فوق سطح الأرض على امتداد ساحل مكران إلى كراتشى . فلما جلبت عملية الإنشاء حركة التجارة إلى هذا الساحل ، أظهرت حكومة الشاه رغبتها فى إرسال موظفى الجرك إلى بعض موانيها هنالك . فاصطدمت ببريطانيا صاحبة الحماية على « خان خالات » . لذلك تقرر تأليف لجنة ثلاثية سنة ١٨٧١ لتخطيط الحدود . واشترك فيها ممثلون عن بريطانيا وفارس وحكومة الخان . وكان جولد سميث الذى قام بعمليات

(*) محمية بريطانية منذ سنة ١٨٤٢

لإنشاء البرق ، يمثل بريطانيا فى هذه اللجنة ، وهو الذى لعب الدور الأهم بسبب خبرته بجغرافية المنطقة . وأخيراً تقرر أن يكون قوادر، ميناء مسقط، حدا فاصلا بين فارس ومحمية خالات .

وكما وقفت بريطانيا عقبة أمام حكومة الشاه فى جنوب البلاد ، كذلك اتخذت موقفا معاديا لفارس بصدد النزاع على حدودها الغربية مع تركيا . ومن المعروف أن مسألة حدود ولاية بغداد كانت محل نزاع دائم بين الدولة العثمانية وفارس . وتعد معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣ م أهم وثيقة لتخطيط هذه الحدود . واتفق فيها على أن يترك شريط حر من الأرض شرقى شط العرب تجنبا للنزاع ، ولكنه أثير مرة أخرى سنة ١٨٤٧ ، فتألفت لجنة رباعية(١) من تركيا . وفارس ، وروسيا ، وبريطانيا . فكان موقف بريطانيا فى هذه المسألة يؤيد وجهة النظر التركية لما لها من امتيازات فى ولاية بغداد، بينما كانت فارس واقعة فى منطقة النفوذ الروسى . وعلاوة على هذا فقد كانت السلطات البريطانية فى الخليج تؤيد معظم الأمراء المستقلين الذين يمتنعون عن الخضوع لحكومة الشاه المركزية مثل شيخ قبيلة كعب العربية التى تسيطر على مدخل نهر قارون فى إقليم عربستان .

وحتى تضعف بريطانيا من نفوذ فارس فى الخليج الفارسى إلى أقصى حد ، عمدت إلى رفض جميع الطلبات التى تقدمت بها الحكومة الفارسية لإعانتها على إنشاء أسطول صغير . ولا شك أن مسألة البحرين كانت من أهم الدوافع التى أملت على بريطانيا هذا الموقف . وعندما تولى ناصر الدين عرش فارس واتخذ من الوزير المصلح « نظام الملك » صدرا أعظم ، أراد هذا الوزير تثبيت سلطة الحكومة المركزية على امتداد الخليج الفارسى . فعمد إلى القضاء على جميع الأمراء الذين كانوا يعتمدون على عصبياتهم

ويكتفون بالاعتراف بسيادة الشاه الاسمية . وأقام بدلا منهم موظفين من قبل حكومة طهران. واستكمالا لهذه السياسة ، فكر فى شراء بعض السفن من بريطانيا ، وكتب إلى بلمرستون يرغبه فى هذا المشروع الذى سيزيد الأمن فى مياه الخليج . ولكن وزير خارجية بريطانيا رفض الاقتراح الفارسى أساسا ، سواء أكان بتنفيذه عن طريق بناء سفن خاصة لحساب الحكومة الفارسية أم بيع سفن لها . لهذا فكرت فارس فى الالتجاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فجاء مشروع المعاهدة الفارسية الأمريكية(٢) الذى وضع فى الآستانة سرا فى أوائل عام ١٨٥٤ مشتملا على فقرة تعين على الولايات المتحدة مد فارس بالقوة البحرية اللازمة لها « ومساعدتها ضد اعتداء إمام مسقط » . إلا أن هذه المعاهدة لم توقع قط .

وقد انتظرت فارس طويلا قبل أن تتمكن من تحقيق مشروعها البحرى . فبعد أن اصطدمت برفض بريطانى آخر سنة ١٨٦٥ ، اتجهت إلى إحدى الشركات الألمانية سنة ١٨٨٠ واتفقت معها على بناء سفينتين حربيتين بخاريتين ، وتم تسلمهما فى سنة ١٨٨٢ ، وهما أول سفن حربية تملكها فارس ، وقد ألحقتا بميناء بوشهر .

ولم تكن مسألة السيطرة على الخليج هى العامل الأهم فى تعدد الأزمات بين بريطانيا وفارس . وإذا كانت حكومة الهند هى التى تمسكت دائما بالسيطرة على هذا الجزء من العالم ، فإن وزارة الخارجية بلندن كانت تنظر إلى العلاقات بين بريطانيا وفارس من زاوية أوسع ، وتعنى قبل كل شىء بالناحية التجارية . والحق أن المسألة السياسية الأولى التى وجهت العلاقات بين البلدين كانت تتعلق بمشكلة هراه . وقد رأينا كيف أدى حصار القوات الفارسية لهذه المدينة إلى دخول حملة بريطانية فى الخليج سنة ١٨٣٨ .

وعندما أثيرت المسألة مرة أخرى سنة ١٨٥١ وقفت بريطانيا موقفا أشد صلابة . فني هذا التاريخ طلب حاكم هراه الانضمام إلى حكومة الشاه ، فاستعملت بريطانيا ما تملكه من وسائل الضغط عن طريق إرسال حملة إلى الخليج : حتى اضطرت الشاه إلى قبول الحل الذى يرضيها ؛ وهو التعهد بعدم إرسال جند إلى هراه ، أو التدخل فى شؤنها الداخلية . وكان ذلك فى يناير سنة ١٨٥٣ . وقد زادت العلاقات سوءا بين بريطانيا وفارس بعد هذا الحل ، وكان كل جانب يتحدى الآخر فى جميع المناسبات . لذلك لم تشرك بريطانيا فارس فى حرب القرم كما كانت تود حكومة الشاه . وهذا ما دعا ناصر الدين إلى أن يتجاوز عن تعهده الموقع فى سنة ١٨٥٣ ويقبل فى أكتوبر سنة ١٨٥٦ دعوة يوسف محمد لإرسال جند من الفرس حتى يعينوه على خلع حاكم هراه . وقد تم له ذلك فى ٢٦ أكتوبر . فكان رد بريطانيا هو إعلان الحرب على فارس فى أول نوفمبر سنة ١٨٥٦ .

كان أمام السلطات العسكرية البريطانية ثلاث خطط لشن الحرب ضد فارس :

أولا : السير إلى هراه رأسا من الهند عن طريق أفغانستان

ثانيا . النزول إلى بندر عباس والسير إلى هراه عبر جنوب فارس

ثالثا : إحتلال بوشهر والجزء الغربى من البلاد

وقد استقر الرأى على هذه الخطة الأخيرة(٣) لأنه يتمشى مع خطة بريطانيا فى بسط نفوذها فى الخليج الفارسى وخرجت حملة كبيرة تعدادها ستة آلاف جندى من بومباى على ثمانى بواخر حربية ، واتجهت إلى الخليج الفارسى حيث استولت على بوشهر دون مقاومة تذكر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٦ .

ويبدو أن اختيار هذه الخطة كان مبنياً على أطماع بريطانية إقليمية . لأن الخطوة الثانية لهذه الحملة كانت مدينة « المحمرة » الواقعة على مدخل نهر قارون . وعندما احتلت هـــذه المدينة فى ٢٩ مارس ، أرسل قائد الحملة جيمس أوترام Outram طلائعه إلى الأهواز ، وأخذ يتفاوض مع رؤساء القبائل وخاصة مع شيخ قبيلة كعب للحصول على امتيازات للملاحة فى النهر الذى يعتبر من أحسن الطرق لنقل التجارة البريطانيـة إلى داخل فارس(٤). كما أنه بحث مع السلطات التركية ، التى قدمت له يد المساعدة فى هذه الحرب ، إمكان ضم مدينة « المحمرة » إلى ولاية بغداد ، خاصة وأنها كانت محل نزاع بينها وبين فارس . ولـكن قبل أن يتم أى اتفاق سياسى كان الصلح قد وقع فى باريس فى ٤ مارس سنة ١٨٥٦ . وتقضى شروط هذا الصلح بانسحاب الإنجليز من جميع المناطق التى احتلوها بمجرد خروج الفرس من هراه(٥) .

ويدعى لورد كيرزون أن هذه الشروط تظهر الفرق الشاسع بين الأطماع الإقليمية الروسية فى شمال فارس ، وبين الـكرم البريطـانى الذى أدهش الفرس أنفسهم ، لأنهم كانوا يتوقعون تمسك الإنجليز باحتلال بوشهر ، على الأقل ، بصفة دائمة ، وأنهم كانوا قد هيأوا أنفسهم لقبول هـذا الوضع(٦) ، فضلا عن أن مصالح بريطانيا التجارية تفوق مصالح روسيا . وأن العسكريين ألحوا بضرورة احتلال ميناء فارس الـكبير ، ولـكن حاكم الهند العام نسى أمرين :

أولهما : أن بريطانيا خشيت فى حال احتلال بوشهر أن تطالب روسيا بتعويض مقابل .

ثانيهما : وهو الأهم ، أن مبادىء مدرسة منشستر كانت هى السائدة لدى

الحكومة البريطانية فى هذا العصر . ومن المعروف أن هذه المبادىء تعارض أساسا التوسع الإقليمى الذى يكلف الميزانية نفقات احتلال مادامت التجارة البريطانية تتمتع بحريتها لإغراق أسواق البلدان التى يراد ضمها .

والحق أن التجارة الإنجليزية كانت فى ازدياد مستمر فى فارس . ويتبين ذلك من مقارنة حمولة السفن البريطانية التى رست فى بوشهر . فنلاحظ مثلا أنها طفرت من ١٢ ألف طن سنة ١٨٧٦ إلى ١١٣ ألف طن سنة ١٨٨٩ . وإذا عرفنا أن مجموع حمولة السفن الأخرى التى رست فى هذا الميناء لم تتجاوز ألفى طن ، أدركنا مدى النفوذ التجارى البريطانى فى فارس . فقد صحب هذا النفوذ التجارى سيطرة على الجمارك الفارسية التى كان يديرها ويلتزم بها رعايا هنود فى مقابل مبلغ سنوى يدفع لحكومة الشاه ، بينما يتولى هؤلاء الرعايا تحصيل الضرائب الجمركية لحسابهم الخاص .

ولعل أهم مشكلة واجهت التجارة البريطانية فى فارس كانت تتعلق بنقل البضائع عبر جنوب البـــلاد ، إذ أن الأسواق الداخلية كانت تقع على مسافات طويلة من موانى الخليج . وقد فكرت بريطانيا فى تعبيد الطرق جنوبى فارس ، ولكنها اصطدمت بعقبتين : عدم استتباب الأمن من جهة ، والتقلبات الجوية من جهة أخرى . فإن هذه الطرق كانت تمر بمسالك جبلية فتتعرض لتراكم الثلوج مدة أربعة أشهر فى العام . لذلك اتجهت الأنظار منذ سنة ١٨٤٨ إلى نهر قارون كوسيلة من أحسن الوسائل لنقل البضائع الإنجليزية إلى أقرب نقطة للأسواق الداخلية الكبيرة . وفى هذا العام قام سلبى Selpy وليارد Layard اللذان كانا يعملان فى خط ملاحة الفرات بدراسة الملاحة فى نهر قارون ، وأثبتا صلاحيتها فى مسافة ١٠٠ ميل . إلا

أن حكومة فارس لم تكن تتساهل مثل القسطنطينية فى فتح الأنهار التى تمر داخل أراضيها للملاحة الأجنبية . وظلت تقاوم الضغط البريطانى للحصول على امتياز الملاحة فى هذا النهر . وعند ما قررت فتحه للتجارة الخارجية سنة ١٨٨٨ لم تقصر امتياز الملاحة على دولة واحدة كما هو الحال فى ملاحة الفرات ، بل فتحته للملاحة الدولية . إلا أن الإنجليز هم الذين استفادوا وحدهم فعلا من فتح هذا الطريق .

ولم تفقد بريطانيا تفوقها فى تجارة فارس الخارجية حتى بعد الاتفاق السرى مع روسيا لسنة ١٩٠٢ . فرغم أن هذا الاتفاق خفض الرسوم الجمركية على مواد الاستهلاك المستوردة من روسيا ، مثل السكر والبترول إلى ٢,٥ ٪ ، فقد ظلت السفن البريطانية تحتكر نقل مواد الشرق الأقصى وأوربا إلى فارس . وكثيراً ما كانت تتهرب من دفع الرسوم ، وذلك بمساعدة رؤساء القبائل على ساحل الخليج .

وقد بلغت تجارة بريطانيا مع فارس سنة ١٩٠٤ مليونين من الجنيهات ، وزادت تدريجياً حتى بلغت أربعة ملايين فى سنة ١٩١١ . كما حصلت على امتيازات لاستغلال الموارد الأخرى وأهمها امتياز شركة « دارسى D' Arcy » للبترول فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ وهو أول امتيـــاز من نوعه فى الشرق الأوسط . لذلك ما كادت بريطانيا تعلم بالاتفاق السرى الذى عقد فى فبراير سنة ١٩٠٢ بين روسيا وفارس حتى صرح لانسدون Lansdowne وزير الخارجية فى مجلس العموم بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٣ بقوله (٧) « إننا نعتبر إقامة قاعدة بحرية أو أى ميناء محصن فى الخليج بواسطة دولة أخرى تهديداً

خطيراً للمصالح البريطانية ، وإننا سنقاوم مثل هـذا العمل بجميع ما نملك من وسائل » .

هذا مع ملاحظة أن الاتفـاق السرى كان يستثنى موانى الخليج من الامتيازات الخاصة الممنوحة لروسيا .

وأخيراً يمـكن القول بأن الاتفاقية الإنجليزية الروسية لسنة ١٩٠٧ قد اعترفت بحقيقة واقعة حين قسمت فارس إلى منطقتى نفوذ : الشمال لروسيا ، والجنوب لبريطانيا .

هوامش الفصل التاسع

رقم (١)	Aitchison vol, 11 p. 4
» (٢)	Fereydoun Adamiyat
» (٣)	James Outram, Persian Compaign
» (٤)	Ibid
» (٥)	Aitchison vol. 10 p. 74
» (٦)	Curzon p. 619
» (٧)	B. D. W. Vol. 4 p. 371



الفصل العاشر

التنافس العثمانى البريطانى

فى منطقة الخليج (١٨٧٠ — ١٩١٤)

إذا كانت بريطانيا قد أيدت حكومة الأستانة فيما يتعلق بحدود ولاية بغداد مع فارس ، فإنها قد اتخذت موقفاً مضاداً بالنسبة لتوسع هذه الولاية العثمانية نحو الجنوب(١) ؛ أى نحو شواطىء الخليج الفارسى .

فقد رأينا فى الفصول السابقة أن التفكك السياسى على الشاطىء العربى ساعد على الإسراع بتوطيد النفوذ السياسى البريطانى فى المنطقة . وقد اصطدمت حكومة الهند بالدولة السعودية الأولى حين حاولت توحيد القوى العربية على شاطىء الخليج . وحينما استرد فيصل بن تركى معظم ممتلكات الدولة السعودية الأولى سنة ١٨٤٣ ، لم ينشأ الاحتكاك بالسلطات البريطانية فى الخليج . واعترف الإنجليز بسيادته الكاملة على ما فى حوزته من ممتلكات ، لذلك رفضوا الاحتجاج التركى الذى وجه سنة ١٨٥٩ م إلى بومباى بمناسبة ضرب الأسطول البريطانى لميناء الدمام(٢) على أساس أن الأمير العربى لا يخضع بتاتا للسيادة التركية ، وأن بريطانيا تتعامل معه مباشرة .

وفى سنة ١٨٦٥ قام بيلى المقيم العام البريطانى فى الخليج بزيارة الرياض

وهو أول أوربى يزور العاصمة السعودية بصفة رسمية . وقد نتج عن الزيارة أن أوفد فيصل ؛ محمد بن مانع ؛ إلى بوشهر ليدلى أمام السلطات البريطانية بهذا التصريح فى أبريل سنة ١٨٦٦ : يتعهد فيصل بن تركى(٣):

أولا : أن يتوسط لدى أمراء العرب لإيجاد علاقات ودية مع بريطانيا .

ثانياً : يؤكد للمقيم العام بأن الإمام لن يعارض أو يؤذى الرعايا البريطانيين المقيمين فى أراضيه .

ثالثاً : يؤكد الإمام أنه لن يتلف أو يهاجم أراضى القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ، لا سيما مملكة مسقط ، بخلاف تلقى الزكاة المتفق عليها منذ القدم .

وسنرى أن بريطانيا عادت فناقضت نفسها حين أملت عليها مصالحها بعد ذلك أن تعتبر الحكومة السعودية واقعة تحت السيادة العثمانية ، وذلك بسبب توقيع اتفاق يوسع حـــدود المشيخات الواقعة فى منطقة النفوذ البريطانى سنة ١٩١٣ .

على أن العلاقات بين السلطات البريطانيـة فى الخليج وبين حكومة الرياض سرعان ما ساءت بسبب ثورة قبيـلة بوعلى ضد إمام مسقط ومهاجمتها لإحدى السفن البريطانية فى أواخر سنة ١٨٦٦ . ولكن إلقاء مسئولية تصرفات هذه القبيلة على عاتق حكومة الرياض أمر له مغزاه . فهو اعتراف ضمنى بامتداد نفوذ تلك الحكومة إلى هذه المنطقة الجنوبية من سلطنة عمان .

والحق إن الحكومة العثمانية لم تفكر جديا فى بسط نفوذها شرق جزيرة العرب سنة ١٨٦٩ ، ولم يتجاوز ولاة بغداد العثمانيون فى الركن

الشمالى الغربى من الخليج ميناء الكويت . ولم يكن لهذا الميناء أهمية تذكر فى ذلك الوقت فضلا عن أن بريطانيا كانت تعتبر الساحل الجنوبى هو منطقة نفوذها الخاصة . ولم يكن يرى فى الخليج سفن ترفع العلم التركى سوى السفن الصغيرة . وعندما اقترحت الآستانة إرسال سفينتين حربيتين إلى الخليج سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا فى التفتيش على تجارة الرقيق ، وذلك بمناسبة توقيع أول اتفاق(٤) معها بهذا الشأن ، اصطدمت بمعارضة بريطانية شديدة .

ولكن تصادف أن تدخل عاملان جديدان سنة ١٨٦٩ وجها اهتمام الدولة العثمانية إلى شرق بلاد العرب وجنوبها . الأول هو فتح قناة السويس للملاحة ، مما يسر للأسطول التركى العبور إلى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، ووصل ميناء الآستانة بالبصرة مباشرة .

أما العامل الثانى فهو تولى مدحت باشا ولاية بغداد من سنة ١٨٦٩ م إلى سنة ١٨٧٢ . وينتمى مدحت إلى دعاة الإصلاح فى الدولة العثمانية وكان من مبادئه بسط نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها إسميا ، تعويضاً لها عن الخسائر الإقليمية التى توالت عليها فى أوربا .

لذلك رسم مدحت خطة للإستيلاء على الكويت والبحرين وقطر ، والحلول محل الدولة السعودية فى نجد والأحساء . أما الكويت فلم يواجه فيها الوالى التركى أى صعوبة ، لأن عائلة الصباح التى تحكم الكويت منذ سنة ١٧٩٠ كانت دائما تميل إلى الإعتراف بسيادة السلطان بشرط ألا يلزمها هذا الاعتراف بدفع جزية ، أو قبول إدارة تركية خالصة . ولكن حدث سنة ١٨٢٩ م أن فرض رضا باشا على حاكم الكويت جزية

سنوية إلا أن دفعها لم يستمر بصفة دائمة . ولا يعنى هذا فتور العلاقة بين الإماراة الصغيرة والدولة العثمانية ، وإنما تغير نوع هذه العلاقة . فبد لامن أن تطالب الدولة الأمير العربى بدفع جزية ، أصبحت تدفع له مرتباً سنويا فى مقابل مشاركته فى الدفاع عن ميناء البصرة بحريا ، وذلك منذ سنة ١٨٤٥ . وفى سنة ١٨٥٣ قبل عبد الله الصباح الحماية التركية بصفة رسمية ، وهكذا جاء الفرمان الذى استصدره مدحت باشا بخصوص الكويت فى أبريل سنة ١٨٧٠ محدداً لنوع التبعية(٥) . فهو يقضى بإعلان الكويت سنجقا تابعاً لمتصرفية الأحساء . وأصبح الشيخ العربى من آل الصباح يحمل لقب قائمقام . إلا أنه لا يلزم بدفع رسوم إلى الباب العالى ، ويستقل بتنظيم شئونه الداخلية . وقد نص هذا الفرمان على أن ترفع السفن المملوكة لأهل الكويت العلم التركى . ولهذه الفقرة أهمية خاصة ، لأن أغلب أصحاب السفن الذين يسكنون الإمارات العربية فى الخليج ، كانوا يميلون إلى رفع العلم البريطانى حتى يتمتعوا بالإمتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين فى ولاية بغداد . وقد اشترك أمير الكويت فى الحملة التى نظمها مدحت باشا ضد الإماراة السعودية فى الأحساء ونجد .

والحق إن تفكير الدولة العثمانية فى إرسال هذه الحملة يرجع إلى ماقبل تولى مدحت باشا ولاية بغداد . ففى سنة ١٨٦٦ م استنجد الأمير النجدى عبد الله بن فيصل بالأتراك ليعينوه على تولى السلطة خلفاً لأبيه ، وكان أخوه سعود ينازعه فيها . ولكن ولاة بغداد لم يستطيعوا التدخل فى شبه جزيرة العرب إلا بعد أن تولى مدحت باشا إقليم العراق ، وأخضع القبائل التى تسكن جنوب البلاد . وحتى ينفذ مشروع ضم الأحساء ونجد إلى الدولة العثمانية قرر إرسال حملة بحرية إلى الخليج الفارسى ، نزلت أولا

فى ميناء القطيف فى مايو سنة ١٨٧١ واستطاعت بسط نفوذها على جميع إقليم الأحساء دون مقاومة ، وقد أدرك عبد الله بن فيصل فى ذلك الوقت أغراض مدحت باشا الحقيقية التى تهدف إلى إزالة حكم أمراء العرب ، وإدارة البلاد كأى إقليم عثمانى بصورة مباشرة . لذلك هرب من المعسكر التركى وعاد إلى الرياض حيث تم الصلح بينه وبين أخيه ، واحتفظ بإقليم نجد بعيداً عن النفوذ التركى(٦) . ومع ذلك أظهر مدحت باشا رغبته فى توسيع رقعة الإدارة التركية إلى ما حول إقليم الأحساء جنوبا وفى داخل جزر الخليج نفسها . وتأكيداً لهذه الرغبة رحل لزيارة الأحساء فى شتاء سنة ١٨٧١ وأقام حامية تركية فى دوحاء بقطر . وألحق بها سفينة حربية . وحينئذ بدأت السلطات البريطانية تعرب عن قلقها إلى حد أن فكرت فى الإتصال بسعود بن فيصل فى الرياض للتعاون معه ضد إمتداد الحكم التركى فى بلاد العرب(٧) .

وقد بلغ هذا القلق أقصاه حين شرع الأتراك فى إعادة بناء ميناء الزبارى على الساحل المقابل مباشرة لجزر البحرين . فأوعزت السلطات البريطانية إلى الشيخ عيسى بن خليفة أن يحتج على هذا العمل ، وأن يبين حقه فى امتلاك هذا الجزء من الساحل . وكان مدحت يدرك أن بريطانيا لن تتغاضى عن امتداد النفوذ التركى إلى هذا الجزء ذى الموقع الأستراتيجى الهام . لذلك كتب إلى لورد ميو Mayo(٨) حاكم الهند العام محاولا تبرير موقفه بإظهار الأدلة القانونية والتاريخية التى تثبت حق الدولة العثمانية فى السيادة على جزر البحرين .

وقد دفعه إلى هذا الاتصال بالسلطات البريطانية بشأن مشروع ضم

بلاد البحرين أن ولاية بغداد كانت تعتمد على مصانع بومباى البحرية لاستيراد السفن التى أكثر مدحت من شرائها للملاحة فى الخليج ونهرى دجلة والفرات . ولما كان عزل إمارة البحرين عن الدول الكبرى يهم بريطانيا بصفة خاصة ، فإن الاعتراض على المحاولة التركية لم يأت من حكومة الهند فحسب ، بل شاركت فيه وزارة الخارجية بلندن . فأرسل ددلى فى ١٤ أبريل سنة ١٨٧٤ إلى الأستانة مهددا بأن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى عمل يمس « استقلال » البحرين . وعلى ذلك أوقفت الحكومة العثمانية فى بغداد أعمال البناء فى ميناء الزبارى .

وهناك عوامل أخرى غير المعارضة البريطانية أدت إلى فشل الإدارة التركيه للأقاليم العربية المتاخمة للخليج الفارسى . وهى عوامل تتصل بالطقس فى هذه الأقاليم . فإن الحاميات التركية فى قطر خاصة ارتفعت فيها نسبة الوفيات . ومن جهة أخرى كانت هذه الحاميات تكلف ولاية بغداد نفقات باهظة ، مع ملاحظة أن الأقاليم التى تشرف عليها لاتغل شيئا مذكورا . لذلك تقرر سنة ١٨٧٥ سحب الحاميات التركية من منطقة الخليج وإدارتها بطريق غير مباشر ؛ بواسطة القبائل المحلية ، وخاصة قبيلة المنتفق التى أصبح رئيسها واليا على البصرة وفى نفس الوقت رفعت هذه المدينة من درجة متصرفية إلى ولاية مستقلة عن ولاية بغداد ، وأصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الأحساء ، وتمتد إلى مدينة البيضاء فى شبه جزيرة قطر . وحتى هذا النوع من الإدارة التركية فى بعض أجزاء من سواحل الخليج لم ترحب به بريطانيا ، لاسيما بالنسبة لقطر المشرفة على الساحل الجنوبى للخليج ؛ وهو القسم الذى تعتبره حكومة الهند منطقة نفوذها الخاص . وقد تصادف أن تولى الحكم فى شبه جزيرة قطر سنة ١٨٧٨

الشيخ قاسم بين ثانى ، الذى عرف بولائه للترك . وقد قلب بذلك إتجاه أبيه السياسى ؛ محمد بن ثانى الذى كان قد وقع معاهدة التحالف البريطانية سنة ١٨٦٨ ، لذلك أخذت السلطات البريطانية فى الخليج تخلق المشاكل أمام قاسم بن ثانى . ففى سنة ١٨٨٢ م اتهمته باتلاف بضائع يمتلكها رعايا هنود ، وألزمته بدفع غرامة قدرها خمسة الاف روبية . وفى سنة ١٨٨٧ م ألزم الشيخ قاسم بدفع غرامة أكبر بحجة اشتراكه فى عمل من أعمال القرصنة الموجهة ضد سفن البحرين .

وإذا كانت بريطانيا قد اكتفت حتى ذلك الوقت بمناوأة الأتراك فى قطر والبحرين فقط ، فقد جدت فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر أحداث دولية جعلت بريطانيا تشدد معارضتها فى امتداد النفوذ التركى فى الخليج دون استثناء منطقة معينة . وألصق هذه الأحداث بالإقليم الذى يعنينا هو محاولات المانيا منذ سنة ١٨٩٦ للحصول على إمتياز بإنشاء سكة حديد بغداد التى تصل شبكة الخطوط الحديدية بالبلقان والأناضول إلى الكويت على الخليج الفارسى . وعامل آخر هو تردد الإشاعات فى الهند بأن روسيا تسعى لإيجاد منفذ لها على الخليج بواسطة الضغط على فارس . وقد عبر لورد كيرزون[٩] عن قلق بريطانيا إزاء هذا المشروع بهذه الفقرة الشديدة اللهجة : «وإن إنشاء ميناء روسى على الخليج هو حلم الوطنيين المتحمسين من أهل الفولجا . ولكن مثل هذا الميناء سيكون عنصر اضطراب فى الخليج حتى فى وقت السلم . وسيفسد توازن القوى الذى وضعته بريطانيا بعد مجهود شاق . كما أنه سيلحق الضرر بتجارتها المقدرة بعدة ملايين ، وسيثير القوميات المتعددة فى هذه المنطقة ، وهى قوميات مستعدة للاشتعال والتطاحن . »

وقد دعت هذه العوامل بريطانيا إلى أن تغير سياستها إزاء تركيا . فبعد أن كانت تشد أزرها ضد فارس كما رأينا فى اللجنة الرباعية المؤلفة لتخطيط الحدود سنة ١٨٤٨ ، أصبحت تحتج بأسم فارس على مخالفة تركيا لهذه المعاهدة حين أخذت ولاية بغداد تنشىء بعض القلاع على شط العرب سنة ١٨٨٨ . وفى سنة ١٨٩٢ أرسلت بريطانيا إنذاراً إلى الآستانة فاضطر الباب العالى إلى هدم تلك القلاع .

وفى منطقة الخليج نفسها ظهرت نتائج السياسة البريطانية الجديدة واضحة فى مسألة الكويت . فحتى سنة ١٨٩٨ كانت السلطات البريطانية تهمل هذه الإمارة الصغيرة . ومع أن مرساها قد امتدحه البحارة الإنجليز ، إلا أن ميناء البصرة الواقع على بعد ١٤٠ ك . م شمال شرق الكويت كان أنسب ميناء لتفريغ البضائع ، لأنه من جهة نهاية خط الملاحة فى الخليج ، ومن جهة أخرى متصل بطريق القوافل الصحراوية التى تعتبر الكويت منفذا لها فى نفس الوقت . لذلك ترددت حكومة الهند حين تقدم الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت منذ سنة ١٨٩٦ بطلبه وضع بلاده تحت الحماية البريطانية . فرفضت له عرضين فى أوائل سنة ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ . ولكن حدث فى غضون ذلك العام أن تولى لورد كرزن منصب الحاكم العام فى الهند ، ونظرا لاهتمامه الشخصى بمنطقة الخليج الذى عرف به منذ أن كان سفيرا فى طهران ، نهج فى سياسته إزاء إمارات الخليج نهجا يختلف عن نهج حكام الهند السابقين كما لاحظنا ذلك من الفقرات التى نقلناها عن كتابه « فارس والمشكلة الفارسية » الذى نشره سنة ١٨٩٢ .

وفى نفس الوقت كانت البنوك الألمانية تجد فى رسم المشاريع لمد سكة

حديد بغداد . ولم يصدر فرمان الامتياز للشركة الألمانية إلا فى ٥ مارس سنة ١٩٠٣ بعد مفاوضات طويلة بين ألمانيا وانجلترا . ولذلك جعل نهاية الخط فى البصرة دون الكويت . وكان المشروع الألمانى يجعل ميناء الكويت نهاية لهذا الخط(١٠) .

وقد استقر رأى كيرزن فى نهاية سنة ١٨٩٨ على الدخول فى مفاوضات مع الشيخ مبارك الصباح لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية . ووجه كولونيل ميد Mead لإجراء هذه المفاوضات .

وكانت الأوضاع الداخلية فى الجزيرة العربية لاتساعد على إيجاد علاقات طيبة بين أمير الكويت وبين السلطات التركية كما جرت العادة قبل تولى الشيخ مبارك للإمارة . فهو من جهة قد آوى عائلة سعود بعد طردها من نجد بواسطة آل الرشيد سنة ١٨٩٢ . ثم اشتبك مع آل الرشيد فى نزاع مسلح دار لمصلحته أولا ، ولكنه كان دائما مهددا بانقلاب السلطات التركية عليه . لأن آل الرشيد كانوا من أخلص أمراء العرب للدولة العثمانية فى شبه الجزيرة . ولكنه لم يشأ أن يجاهر تركيا العداء ، فظل يحمل لقب قائمقام ، وحرص على أن تكون معاهدته مع الإنجليز سرية .

تم الإتفاق بين الشيخ مبارك وكولونيل ميد فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ ويقضى أهم شرط فيه بأن « يتعهد حاكم الكويت بألا يؤجر أو يتنازل بأى صـــورة ما عن أى جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية ، أو غير الرعايا البريطانيين ، وألا يتقبل أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من الحكومة البريطانية . وفى مقابل ذلك يمنح مساعدة مالية ، وتتساهل بريطانيا فى تصدير الأسلحة إلى الإمارة .

كان من نتائج هذا الإتفاق أن رفض أمير الكويت استقبال القنصل الألماني « استمرش » الذى حضر من الآستانة سنة ١٩٠٠ ليتفاوض فى منح قطعة الأرض اللازمة لإنشاء الخط الحديدى حتى رأس الكاظمة الواقعة على خليج الكويت . وفى العام التالى افتتح الشيخ مبارك السياسة التى اتبعها أمراء الكويت من بعده ، وهى الاتجاه إلى بريطانيا كلما أحدق بإمارتهم خطر من البلدان المجاورة . ففى مارس سنة ١٩٠١ م ألحق به عبد العزيز بن الرشيد هزيمة منكرة ، وأراد الباب العالى انتهاز الفرصة ، فأرسل سفينة حربية لاحتلال ميناء الكويت . ولكن الأسطول البريطانى تدخل ومنع إنزال الجنود الأتراك . وحينئذ اتجهت الآستانه إلى الطريق الدبلوماسى ، ولم تكن تعلم بوجود المعاهدة السرية لسنة ١٨٩٩ ، لذلك تم الإتفاق فى سبتمبر على أن تحتفظ الكويت بوضعها القانونى القائم ؛ أى استقلال أميرها بإدارة البلاد ، بشرط ألا يحتل الإنجليز جزءاً من الإمارة .

كانت المشكلة التى واجهت العلاقات العثمانية البريطانية بشأن هذه المنطقة هى تخطيط الحدود للإمارات العربية فى الجهات الصحراوية التى لم تمر بهذه التجربة السياسية من قبل . فقد حاولت السلطات التركية إقامة مراكز عسكرية فى أم القصر وصفوان . فهددت بريطانيا باستخدام القوة ، على اعتبار أن هاتين البلدتين تقعان داخل حدود الإمارة . ولم تتردد فى كشف العلاقات بينها وبين أمير الكويت كما نصت عليها المعاهدة السرية لسنة ١٨٩٩ .

فاتفق فى سنة ١٩٠٣ على حدود مبدئية تقريبية لم تمنع تجدد المنازعات ـ وقد زاد هذه المسألة تعقيداً ظهور الدولة السعودية الحديثة ، واستيلاء

الملك عبد العزيز على الأحساء وطرده الحاميات التركية منها فى مايو سنة ١٩١٣ . وقبل هذا التاريخ كانت الدولة العثمانية ؛ بسبب ماتصادفه من متاعب فى البلقان قد رأت من الأفضل تسوية مشاكلها الثانوية الأخرى مع بريطانيا حتى تظفر بتأييدها . وبدأت هذه المفاوضات الجانبية فى مؤتمر لندن سنة ١٩١٢ بين لورد جرى Grey وحق باشا . وتناولت المسائل الآتية(١١) :

١ — خط حديد بغداد .

٢ — النفوذ العثمانى فى الخليج الفارسى .

٣ — الضرائب الجمركية فى ولاية بغداد .

وقد أظهرت الدولة العثمانية تساهلا خاصاً فيما يتعلق بتخطيط حدود متصرفية الأحساء الشمالية والجنوبية . ولاشك أن طرد حاميتها من الأحساء قد شجعها على الإسراع فى توقيع الإتفاقية مع بريطانيا فى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ :

وقد نصت الإتفاقية .

أولا : على تحديد إمارة الكويت شمالا بما يوازى الحدود الحالية بينها وبين العراق ، وسحب جميع الموظفين الأتراك من الإمارة .

ثانياً : تنازل البحرين عن جزيرة زخنونية الواقعة شمال الأحساء فى مقابل ألف ريال سنوياً .

ثالثا : إعتراف تركيا بإجراءات بريطانيا لتحمل مسؤلية أمن الملاحة فى الخليج « حق تفتيش السفن » .

رابعاً : تنازل الدولة العثمانية عن حق السيادة فى قطر التى يحكمها أمير عربى مستقل ويتوارث خلفاؤه الحكم ، على أن تتعهد الحكومة البريطانية بمنع البحرين من الاستيلاء على قطر .

وللمادة الحادية عشرة أهمية خاصة ، إذ أنها تنظم حدود سنجق نجد « العثمانى » فتجعله يمتد شمالا إلى جزيرة الزخنونية وشرقاً على طول الساحل حتى قاعدة شبه جزيرة قطر ، ثم ينحرف بعد ذلك غربا فى خط يبدأ عند دوحة سلوى جنوب قطر ، وينتهى بالربع الخالى ؛ أى أنه يترك جميع المنطقة الواقعة بين الساحل وبين الربع الخالى تابعة للمشيخات البحرية .

إلا أن هذه الإتفاقية لم توقع بسبب استمرار الخلاف على مسألة سكة حديد بغداد . فأعيدت المفارضات أوائل سنة ١٩١٤ . وفى ٩ مارس من تلك السنة وقعت الاتفاقية مع التعديل الآتى بالنسبة للخط الحديدى .

« تمنح إحدى الشركات الإنجليزية إمتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى ميناء الكويت » .

ومن المعروف أن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ماورد فى هذه الإتفاقية من شروط ، إلا أن بريطانيا كما سنرى اتخذت منها أساساً لوجهة نظرها فى مسألة النزاع على تخطيط الحدود بين إمارات الخليج وبين المملكة العربية السعودية الذى ظهر سنة ١٩٣٤ ، على اعتبار أن المملكة السعودية وريثة لأشلاء الدولة العثمانية . ومن ثم فهى مرتبطة بما عليها من التزامات .

وقد أضافت بريطانيا إدعاء آخر وهو أن الملك عبد العزيز سبق أن اعترف بالسيادة العثمانية فى اتفاق مع الباب العالى أبرم فى مايو سنة ١٩١٤ ،

وتنازل للآستانة عن الإشراف على سياسته الخارجية . ولكن وثائق الحكومة السعودية[١٢] لا تشمتل بتاتاً على نص رسمى لهذا الاتفاق . وإن كان عبد العزيز آل سعود اضطر إلى الاعتراف بهذه السيادة فى سنى ما قبل الحرب .

وقد تنبهت السلطات البريطانية فى الخليج إلى هذه الحقيقة ، فكتب المقيم العام (برسى كوكس) يشير على حكومته بالاتصال المباشر مع الحكومة السعودية وذلك بعيد استيلائه على الأحساء سنة ١٩١٣ . وقد رحب المقيم العام بخروج الأتراك من هذه المقاطعة ، وأرسل وكيله فى البحرين لإجراء مفاوضات مع الحاكم العربى الجديد .وأخيراً فإن جميع المعاهدات البريطانية التى وقعت فيما بعد لم تشر إلى التزامات الحكومة السعودية إزاء أى معاهدة أو اتفاق مع الدولة العثمانية .

هوامش الفصل العاشر

رقم (١) B. D. W. Vol. 4. P. 333, 377, 578

» (٢) Persian Gulf Handbook Published by F. O. 1920. p.50.

» (٣) Aitchison V. 7 — p. 49

» (٤) S. P. V. 42. Welleseley to Grand Visir

» (٥) Aly Haider : Medhat Pacha. Paris 1908 — p. 19.

» (٦) Longrigg : Four Centuries of Modern Irak. p. 302

» (٧) B. P. C. Pelly 21 — 11 — 1871

» (٨) Bengal Political Consultation 9 — 10 — 1871. Medhat to Mayo 12 — 7 — 1871.

» (٩) Curzon V. II p. 405.

» (١٠) Cambridge History for the foreign Policy. V. 3. p. 299, 300.

» (١١) B. D. W. T 10 — p. 196. S. Q.

» (١٢) و. س. مجلد ١ . ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ .

الفصل الحادى عشر

بريطانيا وإلغاء تجارة الرقيق

إن هدف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق فى مختلف أجزاء العالم محل جدل بين المؤرخين . ولكن ليس من موضوع هذا الكتاب البحث فى الدافع الذى دعا بريطانيا إلى بذل مجهودات كبيرة لإلغاء هذه التجارة . هل هو دافع إنسانى ؟ !! أم أن المصلحة الإقتصادية هى التى حركت فى الحقيقة أسطول بريطانيا لهذا الغرض ؟ ومما لا شك فيه أن الصناعة البريطانية قد استفادت من تحويل الرقيق من الخدمة الخاصة فى المنازل الشرقية إلى العمل فى مزارع المستعمرات البريطانية ومصانعها ، ومما لاشك فيه أيضاً أن إجراءات محاربة الرقيق قد استغلت على أحسن وجه لتوطيد النفوذ البريطانى فوق بحار العالم أجمع . وهذا الجانب الأخير هو الذى يعنى الكاتب فى تاريخ الخليج الفارسى بصفة خاصة .

ومما يجدر ذكره أن تجارة الرقيق المارة بالخليج الفارسى ازدهرت بشكل واضح فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إذا ماقارناها بالعصور السابقة . ويرجع ذلك إلى سببين :

أولا : إن مورد الرقيق الأكبر بالنسبة للعالم الإسلامى كان يتركز فى القوقاز . فانقطع هذا المورد حين تبدل وضع روسيا بالنسبة للدولة

العثمانية ، وأصبحت منذ نهاية القرن الثامن عشر هى صاحبة النفوذ الأعلى فى البحر الأسود .

ثانياً : اهتمام السيد سعيد سلطان عمان بتنظيم الإدارة العمانية على جزء كبير من ساحل أفريقيا الشرقى ، وهو الساحل المقابل لشواطىء كينيا وتنجانيقا حالياً ، ولما كان اقتناص الرقيق وترحيله إلى أسواق النخاسة بفارس والدولة العثمانية من أربح موارد شرق أفريقيا العربية ، فقد اهتم السيد سعيد بتنظيم هذه التجارة عبر المحيط الهندى فالخليج الفارسى ، وأصبحت البصرة أهم ميناء لاستيراد الرقيق وتوزيعه فى أنحاء الدولة العثمانية .

وقد رأينا أن أول تدخل بريطانى ضد تجارة الرقيق فى الخليج حدث بمناسبة توقيع معاهدة الهدنة مع الرؤساء البحريين سنة ١٨٢٠ . ولكن المادة الخاصة بتجارة الرقيق كانت غير محددة . ولم تعن حكومة الهند بإخراجها إلى حيز التنفيذ فى ذلك الوقت . ثم كانت معاهدة سنة ١٨٢٢ مع مسقط وهى التى ألغت جزئياً تجارة الرقيق ، وأعطت سفن البحرية الملكية حق تفتيش السفن العمانية فى المنطقة الواقعة شرق خط يبتدىء من ساحل أفريقيا الشرقى ويستمر ستين ميلا شرق جزيرة سقطرا ، وينتهى عند ساحل بلوخستان . وقد ثبت بعد ذلك أن المعاهدة لم تنفذ جديا ، فقد استمرت تجارة الرقيق بين الإمارات العربية والهند إلى زمن طويل بعد توقيع هذه المعاهدة كما سجل ذلك همرتن(١) فى شكوى أرسلها إلى حكومة بومباى سنة ١٨٤١ .

لذلك عندما عادت مسألة مسقط تسترعى انتباه وزارة الخارجية بلندن

سنة ١٨٣٨ بمناسبة إجراء المفاوضات لتوقيع معاهدة التجارة والصداقة ، كان من أهم ما بحثه الجانب البريطانى كيفية فرض إجراءات جديدة لتشديد الخناق على تجارة الرقيق العربية . فألحقت بمعاهدة سنة ١٨٣٩ وثيقة خاصة بهذا الموضوع . وأهم ما اشتملت عليه هذه الوثيقة :

١ — توسيع المنطقة التى يسمح فيها للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية .

٢ — إباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحرية الملكية . ولهذا الشرط الأخير أهمية خاصة ، لأن ظهور سفن البحرية الملكية فى الخليج كان نادراً جداً فى ذلك العصر .

وقد استاء السيد سعيد لهذا الوضع الجديد ، لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبى أمام رعاياه .

ويبدو لنا أن وجهة نظره كانت تقوم على أساس سليم . فإن نظرة حكومة الهند إلى مغزى تجارة الرقيق كانت تختلف عن نظرة الحكومة المركزية بلندن . فحكومة الهند تنظر إلى هذه الإجراءات من زاوية الامتيازات السياسية التى يمكن اكتسابها فى البلدان المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا بشأن إلغاء تجارة الرقيق . والدليل على ذلك ما رأيناه من رفض السلطات البريطانية إشراك الأتراك معها فى رقابة الملاحة معها فى الخليج . فكتب هنل فى هذا الصدد يقول[٢] : « إن الدولة العثمانية ستتخذ من هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربى إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقى هو إعادة توطيد نفوذها فى بلاد العرب ، فلابد إذن من توقيع اتفاق مع الدولة العثمانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التفتيش .

ومما يؤكد هدف بريطانيا السياسى أن السلطات الفرنسية فى المحيط الهندى كانت تريد مشاركة بريطانيا فى التفتيش على السفن المحلية . واقترح فونتانييه[٣] قنصل فرنسا فى بومباى على حكومته إرسال وحدتين بحريتين فرنسيتين ، ترابط إحدهما على مدخل الخليج الفارسى ، والأخرى عند باب المندب . ولكن حكومة فرنسا آثرت ترك بريطانيا تستغل وحدها معاهداتها لتوطيد نفوذها السياسى فى المحيط الهندى ، على أن تشترك فى عمل يعتبر اعترافا ضمنيا بمبدأ التفتيش البحرى . وهو المبدأ الذى ظلت فرنسا تعارضه بشدة ، لاعتقادها الراسخ أنه مدموغ بطابع سياسى .

كان طبيعيا والحالة هذه ألا تؤدى المعاهدات إلى نتيجة جدية بشأن تجارة الرقيق . وتقارير السلطات البريطانية نفسها تدل على ذلك . ففى سنة ١٨٤٢ م أرسل شيل إلى وزارة الخارجية ينبه إلى إزدياد تجارة الرقيق عن ذى قبل فى سواحل فارس وفى ولاية بغداد[٤] ، مما حفز أبردين وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت إلى تدخل جديد لدى السيد سعيد باعتبار أنه أ . منظم لتجارة الرقيق . وكان لعرض أبردين إلغاء هذه التجارة إلغاء تاماً وقع شديد على سلطات عمان ، وكاد يؤدى إلى أزمة فى العلاقات بين البلدين . إلا أن سعيداً آثر أن يتحمل بعض التضحيات المالية على أن يخاطر بخسارة حلفائه الانجليز . وفى أبريل سنة ١٨٤٤ م أجاب على عرض أبردين باقتراح آخر يتضمن حلاوسطا لإلغاء تجارة الرقيق العمانية.[٥] وعلى أساس هذا الاقتراح وضعت معاهدة جديدة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٤٥ ، وتقضى هذه المعاهدة بما يأتى :

أولا : إلغاء تجارة الرقيق فيما بين الممتلكات الأفريقية والممتلكات الآسيوية لسلطنة عمان .

ثانيا : تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين فى الجزيرة العربية حتى يمتنعوا عن استجلاب الرقيق من ممتلكاته الإفريقية .

ثالثا : نتيجة لهذا الوضع الجديد للسفن الإنجليزية ، أبيح حق تفتيش السفن العمانية فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج الفارسى . فإذا ثبتت مخالفتها بحمل رقيق إلى بلدان آسيا جاز للسلطات البريطانية القبض على هذه السفن ومصادرتها .

ويتبين مقدار الإثار(٦) التى تحملتها بحرية مسقط إذا عرفنا أن قانوناً برلمانيا صدر فى سبتمبر سنة ١٨٤٨ خاصا بتنظم المكافآت المالية التى يستحقها البحارة الإنجليز فى حالة تتبعهم لسفن تجارة الرقيق . وتقدر هذه المكافآت بخمسة جنيهات عن كل شخص يضبط من الرقيق ، أو ثلاثين شلنا عن كل طن من حمولة السفينة حتى ولو لم تكن حاملة رقيقا عند القبض عليها إذا لم تضبط متلبسة بالجريمة . ذلك أن مثل هذه المكافآت من شأنها أن تغرى قواد السفن الإنجليزية باتهام السفن العربية دون حق كأن يكون عمال هذه السفن من الزنوج الذين لا تقصد التجارة فيهم . وقد اعترف المؤرخون الإنجليز أنفسهم بسوء استعمال البحارة لحق التفتيش (٧) ومن جهة أخرى نلاحظ أن السلطات البريطانية فى الخليج كثيرا ما اتخذت من الاتهام بمخالفة معاهدة سنة ١٨٤٥ ذريعة للتدخل فى الشؤن الداخلية لثوينى سلطان مسقط ، لأنها كانت على سوء تفاهم معه لأسباب سياسة كما مر بنا .

واستكمالا للسيطرة البحرية على الخليج , عمدت بريطانيا إلى إدخال جميع الدول المحيطة به فى إتفاقات مشابهة لاتفاق مسقط ، بادئة بالإمارات

الصغيرة لأن انصياعها أيسر . وفى سنة ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ تمت سلسلة من المعاهدات مع الرؤساء البحريين ، تبيح للسفن البريطانية حق تفتيش سفنهم وبعد توقيع معاهدة سنة ١٨٤٥ ألزم هؤلاء الرؤساء بما فيهم شيخ البحرين بالخضوع لنفس شروط معاهدة مسقط ، وذلك فى مايو سنة ١٨٤٧ . وعلاوة على هذا ، تعهد شيخ البحرين سنة ١٨٥٦ بتسليم جميع السفن المضبوطة فى موانيه متلبسة بتجارة الرقيق إلى السلطات البريطانية .

وقد أتت المقاومة من جانب الدول الكبيرة نسبيا ، إذ أنها لم تقبل بسهولة وضع سفنها تحت الإشراف البريطانى ، خاصة وأن تلك الدول لم تكن تفهم مغزى سياسة إلغاء الرقيق أصلا . وأعنى بهذه الدول : فارس والإمبراطورية العثمانية .

وقد بدأت المحاولات بالنسبة لفارس منذ سنة ١٨٤١ ، ولكنها اصطدمت بمعارضة شديدة . إلا أنه بعد توقيع معاهدة سنة ١٨٤٥ مع مسقط ، رؤى أن تنفيذها لن يكن محكما إلا إذا خضعت دول الخليج الأخرى لنوع من الرقابة البريطانية . كما أنه خشى أن تلجأ السفن العربية إلى استعارة العلم الفارسى أو التركى للتهرب من التفتيش . لذلك وجه بلمرستون إلى سفيريه بكل من الآستانة وطهران تعليمات باستعمال الضغط على هاتين الحكومتين(٨) حتى تقبلا الدخول فى اتفاق يبيح لبريطانيا الإشراف على سفنها التجارية .

وقد قبلت تركيا توقيع اتفاق مع بريطانيا خاص بإلغاء تجارة الرقيق بين أفريقيا وولاية بغداد عبر الخليج الفارسى . وأما فارس فاكتفى الشاه بإصدار فرمان سنه ١٨٤٨ بتحريم استيراد الرقيق من أفريقيا إلى موانى

بلاده . ولكن بريطانيا لم يكفها هذا التصريح الصادر من جانب واحد ، فالتجأ بلمرستون إلى وسائل التهديد . وكتب إلى حكومة طهران يقول : « إن بريطانيا ماضية فى عزمها على إلغاء هذه التجارة سواء أقبلت الحكومات الأخرى أم لم تقبل » وضرب مثلا بالبرازيل التى رفضت تجديد معاهدتها مع بريطانيا بشأن التفتيش البحرى . فجددتها بريطانيا من جانب واحد(٩) .

ورغم هذا التهديد نلاحظ أن المعاهدة التى اضطرت فارس أخيراً إلى قبولها فى أغسطس سنة ١٨٥١ تشتمل على شروط مخففة بالنسبة إلى شروط الإمارات العربية ، لأنه روعى فيها التحفظات التى وضعتها فارس قبل توقيع المعاهدة ، خاصة فيما يتعلق بحق التفتيش البحرى . وهكذا تستثنى المعاهدة سفن الحكومة الفارسية من الخضوع لحق التفتيش . كما تشترط حضور ضباط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا . كما تنص المعاهدة على الاكتفاء بمصادرة الرقيق دون السفينة المتهمة بحمله . فأما السفينة وبحارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارسى(١٠) .

إلا أنه بعد نشوب الحرب انجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ وما ترتب عليها من إزدياد للنفوذ البريطانى فى فارس ، استطاعت بريطانيا إدخال تعديلات على معاهدة سنة ١٨٥١ تبيح لها حقوقاً أوسع فى رقابة موانى فارس وسفنها . ففى يناير سنة ١٨٥٩ تم الاتفاق على أن يكون حق التفتيش ساريا على جميع السفن دون استثناء بما فى ذلك السفن الأجنبية الموجودة فى المياه الإقليمية لفارس .

وحتى هذا الوقت لم تنص معاهدة ما مع دولة إسلامية على إلغاء

تجارة الرقيق كنظام غير معترف به أساساً ، وإنما اتجهت بريطانيا إلى الوسائل التى قد تحد منه مؤقتا . وقد وكلت البحرية البريطانية إلى إحدى وحداتها المرابطة جنوب بلاد العرب خصيصا لرقابة السفن العربية الآتية من شرق إفريقيا نحو الخليج . ولكن لوحظ أن السفن كانت تغير اتجاهها بحيث تفرغ بضاعتها فى أحد موانى حضر موت . ثم يسير الرقيق على الأقدام حتى مسقط ، مما جعل رحلتهم أشق من ذى قبل وقد لاحظت ذلك اللجنة البرلمانية التى شكلت للإشراف على إجراءات الغاء تجارة الرقيق . وعاد أحد أعضائها المتحمسين السير هنرى فرير Frere إلى مطالبة الحكومة البريطانية بالعمل على إلغاء تجارة الرقيق من أساسها . وتولى بنفسه الطواف ببلدان المحيط الهندى على رأس وفد برلمانى لتنفيذ هذه السياسة . وقد زار مسقط فى مارس سنة ١٨٧٣ ولم يجد صعوبة فى اقناع تركيا بتوقيع معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق من البحر نهائيا . وكذلك إقفال أسوق النخاسة ، وذلك فى ١٤ مارس سنة ١٨٧٣ . ولعل أهم مادة تحتويها هذه المعاهدة هى التى تعطى للمحاكم البريطانية المنشأة لهذا الغرض الاختصاص بمحاكمة السفن العمانية المضبوطة متلبسة بمخالفة إحدى المعاهدات المعقودة .

وقد عملت إنجلترا على مد سياستها فى إلغاء تجارة الرقيق إلى البحر الأحمر وشرق أفريقية ، ولما كانت مصر — على عهد الخديوى إسماعيل — قد بسطت سلطانها فى تلك الأنحاء فقد عقدت معها بريطانيا فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة أباحت لها الرقابة على السفن التى تحمل العلم المصرى وتفتيشها وضبطها إذا كانت تحمل عبيداً .

أما الدولة العثمانية التى كانت فى ذلك الوقت صاحبة السيادة فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، فقد أصبح تعاونها ضرورياً لتنفيذ سياسة الإلغاء

التام . لكنها لم ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا فى هـــذا الشأن إلا فى سنة ١٨٨١ .

ونلاحظ أن المعاهـــدة العثمانية ، وإن أباحت حق التفتيش للسفن البريطانية ، إلا أنها تختلف عن معاهدة مسقط مثلا فى عدم قبول إخضاع سفنها للمحاكم البريطانية ، وإنما تلزم البحرية البريطانية بتسليم السفن المخالفة(١١) إلى أقرب سلطة عثمانية للمحاكمة . كما أن حق التفتيش يسرى على الطرفين المتعاقدين : بريطانيا وتركيا على قدم المساواة . ولكن لابد من إدراك هذه الحقيقة ، وهى أن استعمال هذا الحق يظل نظريا بالنسبة للدولة العثمانية . وأن بريطانيا هى التى استفادت وحدها من هذه المعاهدات لتقوية نفوذها السياسى والتجارى فى كل بلدان البحر الأحمر والخليج الفارسى ، لأنها أخضعت جميع السفن التجارية المارة بهذين الطريقين الهامين لرقابتها .

هوامش الفصل الحادى عشر

رقم (١)	S. L. B. V. 13 Hameron to B. G. 5 — 6 — 1841.
» (٢)	B. P. C. 1878. Transmission of a letter from Fontanier to French Admirality
» (٣)	S. R. B. 24. p. 647.
» (٤)	S. R. B. 24. p. 647.
» (٥)	F. O. 841, V. 540. Saïd to Aberdeen
» (٦)	Aitchison V. 7. p. 100, Appendex No. 3
» (٧)	G. P. G. V. 2 p. 1485
» (٨)	F. O. 84, V, 674, Palmerstone to Sheil and Welleseley, Nov. 1846.
» (٩)	S. P. 41. Palmerstone to Grand Visir
» (١٠)	Aitchison. V. 10 p. 67.
» (١١)	Aitchison. V. 11. p. 1

الفصل الثانى عشر

الإمارات العربية فى العصر الحديث

كانت الحرب العالمية الأولى هى المناسبة التى دفعت بريطانيا إلى توطيد نفوذها السياسى على الشاطىء العربى للخليج ، وتأييده للمرة الأولى باحتلال عسكرى للمراكز الهامة . فاتخذت البحرين نقطة لتجمع القوات البريطانية لحملة العراق فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٤ . ثم أعلنت فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ انفصال الكويت نهائياً عن الدولة العثمانية . واحتلت مسقط فى أوائل سنة ١٩١٥ بحجة دفع ثورة إمام عمان على سلطان مسقط ، كما فرضت الحماية على قطر سنة ١٩١٦ .

ويقول الكاتب الإنجليزى لونجرج[1] إن حملة العراق كان من أهم أغراضها الحيلولة دون تسرب النفوذ التركى الألمانى إلى إمارات الخليج . وأن احتلال العراق كان نتيجة لهذا الغرض . ولذلك اكتفى الإنجليز فى الفترة الأولى من الحرب باحتلال ميناء البصرة .

والواقع أن بريطانيا لم تصطدم بمعارضة شديدة من جانب الأمراء العرب . فقد قررت لهم مرتبات سنوية ، ولم تستثن من ذلك الملك عبد العزيز آل سعود بالرغم من أن هذه البلدان لم تكن تدر على المحتلين ثروة تذكر . ومع ذلك فقد استأثرت بريطانيا بما كان يستغل من ثروة ضئيلة فى ذلك الوقت . فنى مسقط تعهد فيصل بن تركى سنه ١٩٠٢ بعدم

منح أى امتياز لاستغلال الفحم لغير الرعايا البريطانيين . وفى سنة ١٩٠٥ حصلت شركة إنجليزية على امتياز صيد الإسفنج فى مياه مسقط . كما تعهد كل من شيخى الكويت والبحرين سنة ١٩١١ باستبعاد الشركات الغير إنجليزية عن امتياز صيد اللؤلؤ . وكذلك استفادت من الحكومة السعودية التى كانت تعادى حلفاء الأتراك فى داخل بلاد العرب . ثم وقعت معها معاهدة دارين فى ديسمبر سنة ١٩١٥ منحت فيها الحكومة السعودية بريطانيا حق الإشراف على علاقاتها الخارجية فى مقابل اعتراف بريطانيا بسيادتها الكاملة على ممتلكاتها التاريخية . وقد بلغ من حرص بريطانيا على توكيد سلطانها فى الخليج الفارسى أنها أصرت فى المراسلات التى جرت بين الشريف الحسين بن على أمير مكة ، وسير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر (١٩١٥ — ١٩١٦) على أن تنال اعترافا من العرب بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع الأمراء والمشايخ العرب فى منطقة الخليج .

وقبيل أن تضع الحرب أوزارها بدأت المشاكل تظهر فى عدة مقاطعات فى الخليج . وإذا كانت إمارة الكويت قد أخليت بانتهاء الحرب فقد جدت ظروف فى سنة ١٩١٩ بررت لبريطانيا احتلال الإمارة من جديد . ففى ذلك التاريخ كان يحكم الكويت سالم الصباح الذى عرف منذ توليه سنة ١٩١٧ بولائه للترك وعدائه للسعوديين مما أدى إلى قيام هؤلاء بحملة عارمة على الكويت . ورغم أن سالم الصباح كان غير ميال إلى الإنجليز ، فقد آثر هؤلاء التدخل لنجدته تمشيا مع سياستهم فى الحيلولة دون تجمع البلدان العربية فى يد دولة كبيرة واحدة . وقد ظهرت حكمة هذه السياسة بالنسبة لبريطانيا ، إذ لم تمض سنتان حتى توفى سالم وخلفه سنة ١٩٢١ الشيخ أحمد بن جابر المعروف بميله إلى الإنجليز . فهو الذى مثل الكويت

فى وفد الأمراء العــرب الذى دعى لزيارة جورج الخامس فى لنـدن سنة ١٩١٩ .

وهكذا بعد أن كانت بريطانيا قد رحبت بحلول الحكم السعودى محل الحكم التركى فى الأحساء سنة ١٩١٣ م ، أصبحت تخشى امتداده إلى منطقة نفوذها على الساحل العربى للخليج . وعندما أبرمت المعاهدة السعودية الإنجليزية فى مايو سنة ١٩٢٧ م أكدت بريطانيا تمسكها بهذه السياسة بإدخال مادة تعهدت فيها الحكومة السعودية باتباع صلات الصداقة نحو إمارات الخليج المرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات ، كالكويت ، والبحرين ، وقطر ، ومسقط . وقد أثار هذا النص احتجاج حكومة إيران ، إذ فسرته على أنه تواطؤ من الدولتين المتعاهدتين على فصل البحرين عن سيادة الشاه . ولكن هذا الاحتجاج جاء أقل تأثيراً من سوابقه فى القرن التاسع عشر . فهو لم يصطدم بالمعارضة البريطانية فحسب ، بل بهذه الحقيقة الأهم ، وهى انتشار الوعى العربى بين سكان البحرين خلال القرن العشرين،لذلك رفضت عصبة الأمم المذكرة التى رفعتها الحكومة الإيرانية فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ ولكنها ما فتئت تثير المشكلة من وقت لآخر .

ولم تكن القومية العربية حينئذ قد أصبحت عاملا هاما مهدداً للاستعمار البريطانى فى تلك المناطق ، لذلك كانت بريطانيا تشجع العنصر العربى على الفارسى ، ولكنها الآن تحاول التراجع عن هذه السياسة .

وقد أصبحت البحرين منذ الحرب العالمية الأولى المركز الرئيسى لبريطانيا فى الخليج بدلا من بوشهر الواقعة على الساحل الفارسى ، لذلك اهتمت بريطانيا بتوطيد مركزها السياسى والحربى بشكل يختلف عنه فى الإمارات

الأخرى . فنى سنة ١٩١٩ م انتهزت فرصة قيام مشاحنات بين العنصر العربى والعنصر الفــــارسى فى الجزيرة . وقررت تطبيق[٢] القوانين المدنية والجنائية السارية فى مستعمرة الهند ، على جزر البحرين ، وأعطت لممثلها السياسى فيها السلطة القضائية لتنفيذها . وعندما اعترض الشيخ المسن عيسى ابن خليفة على هذه الإجراءات ، أجبر على التنازل عن الإمارة لابنه أحمد سنة ١٩٢٣ . ثم أعلنت البحرين محمية من محميات التاج . وقد أنشئت فى ميناء المنامة قاعدة خاصة للأسطول البريطانى سنة ١٩٣٥ ، كما أقيم بالجزر مطار حربى ومدنى هام .

وأما فى مسقط فقد وقعت السلطة الساحلية فى أحضان النفوذ البريطانى بسبب عودة الإمارة إلى الظهور فى عمان الداخليــة ، وتقلد سالم بن راشد الخروصى إياها سنة ١٩١٣ ، وهو من غير عائلة البوسعيدالتى تحكم فى مسقط.

وفى سنة ١٩١٥ كادت مسقط تقع فى يده لولا تدخل الإنجليز الذين اضطروا أخيراً إلى الاعتراف بسلطة الإمام على عمان الداخلية ، وذلك بتوقيع معاهدة بينهم كوكلاء عن مسقط ، وبين إمام عمان ؛ عرفت بمعاهدة « السيب » سنة ١٩٢٠ ، وذلك لتخطيط الحدود بين الإمامة والسلطنة .

واتخذ الخروصى عاصمته فى عبرى ، وحافظ طوال سنى حكمه على العلاقات الودية مع المملكة العربية السعودية ، فلم يتخط إقليم الظاهرة ، لعلمه أن أهل هذا الاقليم يدينون[٣] بالولاء للسعوديين . وكذلك فعل خلفه غالب بن على الهنائى الإمام الحالى ، بينما عادت العلاقات إلى التدهور مع سلطنة مسقط . فقد تولى هــذه السلطنة سنة ١٩٣٢ سعيد بن تيمور الذى خضع تماما للنفوذ البريطانى . فقبل أن يدير الشرطة فى بلاده ضباط إنجليز ،

كما أن الرحالة « برتراند راسل » كان يدير شئونه المالية . وبمناسبة النزاع على واحة البريمى ، دفعه حلفاؤه الانجليز إلى التدخل فى شئون عمان الداخلية . فحاول سنة ١٩٥٤ م أن ينتخب إماما فيها ، ولكنه لم ينجح على الرغم من الأموال الباهظة التى أنفقها فى القبائل الأباضية . ولم يجد الإنجليز أمامهم كعاداتهم إلا استعمال القوة . ففى فبراير سنة ١٩٥٤ م أنزلوا قواتهم فى ميناء « دقم » على الطرف الجنوبى للإمامة ، وبصحبتهم خبراء البترول .

ولما تم انتخاب الهنائى فى يوليو سنة ١٩٥٤ تقدموا فى داخل البلاد واحتلوا عبرى فى الطرف الشمالى والرستاق . وما زال الإمام على رأس جيش يشن حرب العصابات ضد المحتلين .

أما فى الساحل المهادن حيث تقع المشيخات الست ، فقد صادفت السياسة البريطانية أمراء ضعافا فقراء لا يستطيعون الوقوف لها . وكان على بريطانيا أولا أن تزيل النفوذ الأدبى الذى تتمتع به الحكومة السعودية على هذا الساحل . فمثلا(٤) فى سنة ١٩١٥ كتب حمدان بن زايد شيخ أبو ظبى يعلن ولاءه للملك عبد العزيز . وفى سنة ١٩٢٧ م التجأت أسرة شيخ أبو ظبى إلى الرياض طالبة الحماية من مشيخة دبى . ولم يكن الإنجليز حينئذ يعنون بشئون هذه المنطقة ، لأن وضعها القانونى لم يكن محدداً . فهى ليست مستعمرات أو محميات أو حتى واقعة تحت الانتداب . وإنما هى تحت الحماية البريطانية . ولم يكن هذا الاصطلاح ينم عن وضع قانونى معين فى قاموس الاستعمار . لذلك لم تكن بريطانيا ملزمة بتقديم تقارير عن هذه الجهات إلى عصبة الأمم كالبلدان الواقعة تحت الانتداب مثلا . وهكذا كانت تستطيع الاستفادة منها متى شاءت دون تحمل مسؤلية مقابلة . لذلك عندما احتدم النزاع على واحة البريمى بدأت بريطانيا تظهر حقوقها المستمدة من

المعاهدات السابقة . بل إنها فى ١٩ مارس سنة ١٩٥١ شكلت شرطة منظمة تحت رياسة ضباط يدينون لها بالولاء .

وكانت مشيخة أبو ظبي قد تضاءل شأنها منذ أوائل القرن العشرين ، وأصبحت مجرد قرية لصيد السمك . . بينما ظهرت مشيختا دبى والشارقة ، لصلاحية مينائيهما لرسو السفن الكبيرة . وهكذا كان الوضع عندما احتدم النزاع بين المملكة العربية السعودية من جهة ، وبريطانيا صاحبة النفوذ على المشيخات من جهة أخرى بشأن مسألة الحدود .

النزاع البريطانى السعودى ومشكلة البريمى :

منذ أن انتهى الملك عبدالعزيز آل سعود من ضم الحجاز إلى حكومته ، تفرغ لشؤن المناطق الشرقية . ففى سنة ١٩٢٥ م أرسل سعيد آل فيصل إلى واحة البريمى حيث عين رؤساء القبائل ونظم شئونها باعتبار أنها إقليم تابع لإمارة الأحساء . فهناك إشارات إلى أن عبد الله بن جلوى منذ توليه إمارة الأحساء سنة ١٩١٣ كان مسئولا عن استتباب الأمن فى هذه الواحة وما حولها من قبائل ، كما أنه كان يتلقى الزكاة دون أن يكون لديه عامل رسمي فى المنطقة . فلم يكن من الضرورى بقاء الموظف السعودى سعيد آل فيصل ، فعاد إلى الرياض سنة ١٩٢٧ . وفى نفس الوقت كانت القبائل البدوية التى ترعى حول الآبار فى المنطقة الصحراوية بين الساحل والربع الخالى تدين بالولاء للحكومة السعودية دون أن يفكر أحد فى البحث عن رعويتها قانونيا .

فبمجرد أن منحت شركة الزيت الأمريكية فى سنة ١٩٣٣ م امتياز استغلال البترول السعودى ، ظهرت فى الأفق الادعاءات البريطانية باسم

مسقط والمشيخات في هذة المنطقة الصحراوية الواسعة . والحق إن النزاع البريطاني السعودي وإن أشتهر بمسألة البريمي ، إلى أنه يشمل منطقة أوسع منها كثيراً تبلغ مساحتها ٧٣ ألف ميل مربع . ومنطقة البريمي وإن لم تزد مساحتها على ٩٨٥ كم ، إلا أن لها أهمية كبرى.فهي تقع في ملتقى الطرق بين عمان الداخلية ، عمان الساحل والأحساء ونجد . وهي المنطقة الخصبة الوحيدة في الإقليم المتنازع عليه .

وتتألف هذه الواحة من ثماني قرى على شكل مثلث ارتفاعه ٩ كم ، وقاعدته ٦ كم . وأهمها قريتا البريمي وحماسة في شمال جبل حفيد . وتقع قريتا حفيد والقابل بعيداً جنوب الجبل الذي يحمل هذا الإسم . وقد قدر عدد سكانها بنحو عشرة آلاف نفس .

وقد وجه نظر الحكومة البريطانية إلى مسألة الحدود ،مذكرة(٥)أرسلت إليها من الولايات المتحدة تستفسر فيها عن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية . وإن التجاء الولايات المتحدة إلى بريطانيا بهذا السؤال أمر يستدعي الدهشة . فإن الحكومة السعودية لم يبلغها هذا الاستفسار إلا عن طريق السفارة البريطانية بجدة في مذكرة بتاريخ ٢٨ — ٤ — ١٩٣٤ .

وقدذكرالسفير البريطاني أن الولايات المتحده قد أخبرت بأن خطالحدود الذي رسمته الاتفاقية العثمانيةالبريطانية لسنة ١٩١٣ . فلم يكن أمام الحكومة السعودية إلا الاعتراض على هذا التفسير التعسفي من جانب بريطانيا ، ونفت بشدة اختصاص الأتراك لتخطيط الحدود في ذلك الوقت . وقد سلمت بريطانيا بالتنازل عنالناحية القانونية في مقابل أن يتساهل السعودية في المسائل الأخرى المعلقة بين البلدين . لذلكأسرع الملك بإرسال برقية يؤكد

فيها حسن العلاقات مع الإمارات العربية الواقعة على الخليج . وكان أمله كبيراً أن تقبل بريطانيا وجهة نظره « لأن الصحراء(٦) كانت دائماً ملكا له ». وقد جاء فيها : « إن صاحبي قطر وعمان يودان الالتحاق بي . ولكن سكت لعدم الشقاق بيني وبين الحكومة البريطانية . وهم يعلمون أن ليس لهم حدود خارج قراهم . والبادية من رعايانا من أول زمن الدرعية . والترك منذ كانوا في الأحساء طلبوا مني أن أمنع منهم آل مرة وسكان الجافورة . فأرسلت من منعهم وأقاموا مندوبين لي . » .

وكانت السعودية تود إدخال المشايخ خاصة شيخ قطر كطرف معترف به في المفاوضات . ولكن بريطانيا أصرت على أنها وحدها صاحبة الحق في تمثيلهم . ورغم تغاضي السعودية عن هذه النقطة ، فإن كل ما تنازلت عنه بريطانيا ، هو وضع خط يقع ستين ميلا شرق الخط التركي ، وذلك في أبريل سنة ١٩٣٥ بينما كانت وجهة النظر السعودية تقوم على أساس إجتماعي وتاريخي لا رسم خطوط مستطيلة للحدود داخل الصحراء لا يمكن أن تلائم الحياة القبلية . إلا أن حدة الخلاف احتدمت منذ سنة ١٩٣٥ بسبب منح امتياز استغلال الزيت في قطر إلى شركة إنجليزية . وكان رأي الملك عبد العزيز ألا تمارس الشركات أعمالها إلا بعد الاتفاق على الحدود . وكتب بذلك إلى شيخ قطر ، فأجابت بريطانيا محتجة على اتصاله المباشر بالمحمية . ولكن في نوفمبر من تلك السنة قام مستر ريان ، السفير البريطاني في جدة بزيارة الرياض ، وحاول تهدئة الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلي . وعلى ذلك رسم خطا قريباً من وجهة نظر الحكومة السعودية بشأن حدود قطر .

وأما بخصوص المشيخات فإنه بالرغم من أن الخط الجديد كان يجعل الحدود السعودية على بعد سبعين كيلو متراً من الساحل ، إلا أن الوفد

برياسة السيد يوسف ياسين تمسك بأن هذه المشيخات ليس لها سلطة خارج قراها . وعادت بريطانيا تشدد فى موقفها أيضاً بسبب النشاط الجيولوجى للشركة الأمريكية . فروى إيفاد وزير الخارجية السعودية فيصل آل سعود إلى لندن فى فبراير سنة ١٩٣٨ ، وقد حمل إلى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها من الناحية التاريخية . فهى تبنى حق الدولة على أسس وراثة هذه المناطق تاريخياً . وتقول المذكرة «إن(٧) التمسك بهذا المبدأ يجعل قسما واسعاً من أراضى حضر موت وظفار وعمان وأبوظبي داخلا ضمن أراضى جلالته . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبرى وبريمى وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك . غير أن جلالته حباً منه فى الوفاق والتفاهم مع بريطانيا ، وفى عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج الفارسى ، ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل هذا جعله يقبل بعد الإلحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه ، فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا . »

لم تؤد رحلة فيصل هذه إلى نتيجة حاسمة . ولم يمض وقت طويل حتى شبت الحرب العالمية الثانية ، فكف الطرفان عن إثارة هذا الموضوع ، بل سوّى ما كان بينهما من أمور كانت معلقة بين السعودية والكويت . وفى أبريل سنة ١٩٤٢ وقعت معاهدة صداقة بين السعودية وبريطانيا بشأن إمارة الكويت ، رفعت بمقتضاها السعودية الحصار الاقتصادى الذى ضربته على الإمارة منذ سنة ١٩١٩ وحددت القبائل التابعة لكل منهما . وذلك زيادة فى التدقيق على مسألة الحدود التى كانت قد سويت سنة ١٩٢٢ فى مؤتمر العقير الذى ترك بين البلدين منطقة محايدة لقبائلهما .

ومما يذكر أنه على أثر توقيع هذه المعاهدة قدمت السعودية قائمة بأسماء القبائل التابعة لها ، ذكرت من بينها بنى مرة ، وهاجر ، والمناصير ، وهى القبائل التى تسكن الصحراء الجنوبية بين الربع الخالى والخليج . وقد اعتمد الممثل البريطانى هذه المذكرة .

لم تعد مسألة الحدود إلى الظهور إلا فى أبريل سنة ١٩٤٩ حين كان الجيولوجيون التابعون لشركة أرامكو جنوب شرق قطر فى منطقة غرب « سبخة مطى » . وفجأة زار الممثل الإنجليزى فى شمال عمان ، مخيم البعثة الجيولوجية فى نقطة تقع شمال غرب « بئر صفق » ، وهى منطقة كان اتفاق ريان سنة ١٩٣٥ قد سلم بتبعيتها للقبائل السعودية . وكان بصحبة الضابط الإنجليزى ، شقيق شيخ أبو ظبى وبعض الحرس المسلح . وسلم كتابا إلى البعثة الأمريكية جاء فيه (٨) : « إن الحكومة البريطانية تعتبر أن مشيخة أبو ظبى تمتد حتى خور العديد ، ولهذا يعتبر وجود ممثلى شركة أرامكو عند نقطة شمال صفق تعديا على حق المشيخة المشمولة بالحماية ، نظراً لوجود الجند السعوديين مع ممثلى الشركة . ثم طلب الكتاب الانسحاب من المناطق التى لم يتفق على تبعيتها .

ورغم سحب أرامكو لبعثتها الجيولوجية ، فقد أدى الحادث إلى تقديم شكوى من الطرفين ، كل منهما يتهم الآخر بالتعدى على حدوده . وأعيدت المباحثات من جديد فى مسألة الحدود . وفى هذه المرة ظهرت واحة البريمى فى صلب النزاع ، وفصلت بريطانيا أدعاءاتها بشأن تقسيم المنطقة بين عملائها فالقريتان الجنوبيتان من الواحة ملك لسلطان مسقط ، والقرى الأخرى ملك لشيخ أبو ظبى .

وكان لادخال واحة البريمى فى النزاع وقع الدهشة فى الدوائر السعودية التى أسرعت بنفى حق الانجليز فى المفاوضة بشأن هذه الواحة . فرغم أنها تسكنها قبائل سعودية غير مشكوك فى ولائها ، فإن النزاع ، إن وجد ، فهو لايكون مع سلطات مسقط ، بل مع إمامة عمان المستقلة[٩] . وطالبت بإقامة البحث على أسس اجتماعية . وبدلا من قبول هذه النظرية الثابتة فى بلاد العرب ، قدمت بريطانيا إلى السعودية شكوى فى أبريل سنة ١٩٥٠ وأتبعتها بمذكرة فى ٢٥ — ٧ — ١٩٥٠[١٠] وقد صورت بريطانيا فى شكواها عمال الزكاة على أنهم لصوص . وقالت فى المذكرة إن الأساس القبلى غير قاطع ، لأن دفع الزكاة من القبائل قد يكون تلافيا للنزاع مع سلطة أقوى دون أن يكون اعترافا حقيقيا بالسيادة ، ومع ذلك طالبت الحكومة البريطانية بإبراز الوثائق الدالة على أدعاء السعودية ، وقالت إنها لن تلتزم بقبولها .

ورغم هذا الاجحاف ، فقد قبلت السعودية تأليف لجنة فنية للبحث فى هذه الوثائق . وقبل أن تنتهى اللجان إلى وضع مشروع نهائى ، دعت الحكومة البريطانية فيصلا إلى لندن لعقد مؤتمر مشترك لتسوية المشكلة . وقد انعقد المؤتمر فيما بين ٨ و ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥١ بين فيصل وموريسون وزير الخارجية ، ووضعت النقط الآتية أساساً للبحث :

١ — إثبات تبعية القبائل المستوطنة

٢ — إذا كان الأمر متعلقا بقبائل بادية فلابد من إثبات أنها لم تخضع لسلطة أخرى غير السعودية لمدة معينة .

وقد بين فيصل أن بحث هذه الأمور[١١] لا يمكن أن يجرى فى لندن ، وكان رأيه من الوضوح بحيث قبل الجانب البريطانى فض المؤتمر ، وعقد مؤتمر آخر فى بلاد العرب بحضره المشايخ والأمراء .

وتم عقد المؤتمر الجديد فى الدمام فى فبراير سنة ١٩٥٢ . وفى هذا المؤتمر خذل شيخ قطر ، على بن عبد الله بن قاسم ، الذى تولى سنة ١٩٤٩ ؛ الحكومة صاحبة الحماية . وسلم بوجهة النظر السعودية فى حدود قطر ، بينما اندفع شيخ أبو ظبي وراء الانجليز ، فطالب بواحة البريمى والمنطقة الساحلية حتى خور عديد ، بحجة أنه يصدر تراخيص الصيد لأهل هذه الجهات ، ولكن الانجليز تظاهروا بقبول خط فؤاد حمزة الذى اقترحته السعودية فى أبريل سنة ١٩٣٥ . إلا أن السعودية فى ذلك الوقت لم تجد نفسها ملزمة بإتفاق فؤاد حمزة . وتشدد كل جانب من ناحيته . فعادت بريطانيا وقررت أنها لا توافق على رأى شيخ قطر مدعية أنه لاحق له فى الكلام فى السياسة الخارجية لبلاده . وهكذا قدر لمؤتمر الدمام الفشل التام .

وتجنبا لتفاقم النزاع ، بحث الطرفان إمكان تحكيم طرف محايد ، والاستمرار فى التوقف عن عمليات التنقيب فى المنطقة المتنازع عليها . إلا أن بريطانيا لم تحترم اتفاقها ، فأخذت ترسل البعثات الاستكشافية إلى إلى البريمى باسم إمام مسقط . فتوالت الشكاوى على الحكومة السعودية من جراء ذلك . ومما يذكر أن هذه الشكاوى لم تقتصر على رؤساء نعيم من سكان البريمى ، بل شارك فيها راشد بن سعيد شيخ البلوش من سكان الظاهرة فيما وراء البريمى . وكذلك قضاة الشارقة ودبى .

وتلبية لدعوة الأهالى ، لم تكتف الحكومة السعودية بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، بل أرسلت تركى بن عطيشان مع قوة من الشرطة إلى البريمى فى أغسطس سنة ١٩٥٢ . فادعت بريطانيا أن هذه القوة تهديد عسكرى يتنافى مع اتفاق الدمام ، وطالبت بسحبها فى ١٤ سبتمبر

وبينما كانت المفاوضات جارية فى جدة ، جاءت قوة انجليزية من الشارقة وعسكرت على بعد أربعة كيلومترات من الواحة ، وأخذت الطائرات تحلق فوق قرية حماسة التى اتخذها ابن عطيشان مركزا له . فكتب الملك عبد العزيز إلى إيدن(١٢) ينذره برفع المسألة إلى مجلس الأمن إن استمرت القوات البريطانية فى تحركاتها . فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إيقاف عمليات الطائرات ولكنها لم تسحب قواتها . وفى نفس الوقت عبر إيدن عن رغبته فى تسوية سلمية .

وبناء على ذلك جرت مفاوضات فى الرياض بين بلهام السفير البريطانى وبين الملك عبد العزيز الذى عرض حلا محددا وأهم ماورد فيه أن تتألف لجنة ثلاثية من ممثلين طرفين وطرف ثالث محايد ؛ اقترح أن تكون الولايات المتحدة بصفتها صديقا للطرفين . وتقوم هذه اللجنة بزيارة المنطقة وتحديد طريقة استفتاء الأهالى . وبناء على نتيجة هذا الاستفتاء تقرر تبعية البلاد للحكومة التى يختارها الأهالى .

وإنتظاراً للرد البريطانى ، وقع اتفاق فى ٢٦ أكتوبر ؛ عرف باتفاق التوقف ؛ وهو يقضى بأن تلزم كل قوة موضعها ، وألا تعرقل(١٣) تموين مراكز الطرف الآخر .

وقد جاء رد الحكومة البريطانية فى ٢٢ نوفمبر ، وهو يبدى تشككه فى إمكان حل المسألة عن طريق المفاوضات ، ويقترح طرح المسألة (على نوع من التحكيم الدولى) بدل الوساطة الأمريكية .

ورغم أن الحكومة السعودية لم تعارض فى مبدأ التحكيم ، إلا أنها حاولت إقناع الحكومة البريطانية بمبدأ الاستفتاء الأكثر انطباقا على

مبادىء الديمقراطية الحديثة . وحتى فى حالة قبول التحكيم فإنه لم يكن فى وسع الحكومة السعودية قبوله بالنسبة لواحة البريمى .

إلا أن هذه الواحة كانت محل أطماع التوسعيين البريطانيين أكثر من غيرها . وعندما لاحظت بريطانيا توافد القبائل على ابن عطيشان ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة السعودية تتهمها بالرشوة . وتبع ذلك رسالة شخصية من تشرشل إلى الملك فى أبريل سنة ١٩٥٣(١٤) تشدق فيها بالصداقة السعودية البريطانية ، ولكنه فى نفس الوقت وصف خطابه بأنه لن يكون ساراً ، لأنه أعلن تمسكه بالتحكيم فى واحة البريمى بالذات . ولابد أنه كان يعلم أنه لن يكون ساراً أيضاً لأن الحكومة البريطانية قررت أن تعزز قوتها حول البريمى . فأقامت ستة عشر مركزاً لحصارها . كما أنها احتلت بئر الجواء فى منطقة سبخة مطى وبعض المناطق الأخرى المتنازع عليها .

وإن تماسك ابن عطيشان وصموده رغم الحصار البريطانى ، لدليل على تأييد سكان البريمى له . وعندما أرسلت الحكومة السعودية مذكرة جديدة تعترض فيها على التصرفات العسكرية التى تخرق اتفاقية التوقف ، أجاب تشرشل بقوله بأنه « شرف لنا ألا يحدث تغير فى الحالة العسكرية بعد ذلك » .

ولكن المشكلة أمام الحكومة السعودية كانت هى كيفية تموين ابن عطيشان وأهل البريمى بعد ضرب الحصار على الواحة . وأمام هذا الضغط ورغم تأييد جامعة الدول العربية ، فقد اضطرت الحكومة السعودية إلى قبول التحكيم فى مسألة البريمى ، على أمل أن حقها الواضح سيضمن لها كسب القضية . فيكون ذلك فاتحة لحل مشاكل الحدود الأخرى بما يتفق مع حقها الشرعى . ولكنها اشترطت أن تيسر عملية التموين ، وأن تكون

قوة الطرفين فى المناطق المتنازع عليها على قدم المساواة ، وأن تتوقف عمليات التنقيب . ولكن السلطات البريطانية التى كانت قد أرسلت خبراءها منذ احتلال المنطقة فى أبريل ، تمسكت ببقائهم فى أثناء عملية التحكيم . ورداً على هذا أرسلت السعودية خبراء الشركة الأمريكية إلى نفس المنطقة . فاقترحت بريطانيا أن تقسم المنطقة بين الجانبين . وقبلت السعودية ذلك على شرط ألا يكون لهذا أى أثر فى تقرير حق السيادة .

وفى ٣٠ يولية سنة ١٩٥٤ تم وضع اتفاقية التحكيم على واحة البريمى بالصورة الآتية :

١ — تكون المحكمة من خمسة أعضاء ، يمثل اثنان منهم الطرفين المتخاصمين وهما اللذان يختاران بقية الأعضاء من بين الدول المحايدة ، أو يختارهم رئيس محكمة العدل الدولية إذا لم يتفقا ويكون من بينهم الرئيس.

٢ — موضوع النزاع هو التحكيم بين الخط الذى تقترحه المملكة السعودية سنة ١٩٤٩ ، والخط الذى طالبت به أبو ظبى سنة ١٩٥٢ .

٣ — السيادة فى المنطقة التى مركزها واحة البريمى ويمر محيطها عبر نقطة تلاقى خط عرض ٢٤,٢٥ ْ شمالا مع خط طول ٥٥,٣٣ ْ شرقاً .

٤ — النظر فى الوقائع التاريخية المثبتة لحق السيادة .

٥ — التنظيم القبلى وطرق حياة القبائل ذات الشأن .

٦ — ممارسة السلطة .

٧ — يقدم كل من الطرفين مذكرة خلال ستة أشهر على الأكثر وقد تلت ذلك مذكرة بين « بلهام » وفيصل بشأن انسحاب القوات السعودية

من البريمي والعمانية من الساحل واستبدالها بقوة بوليسية لا تزيد عن خمسة عشر جنديا لكل طرف .

ولما كان هذا التحكيم قد أثار مشاكل تاريخية واجتماعية تعني موضوع هذا الكتاب بالذات ، فإننا سنعرض سريعاً لهذه الأسس ، كما يتبين من المذكرة السعودية .

١ — الأسس الاجتماعية :

تسيطر ثلاث قبائل رئيسية على المنطقة الصحراوية من جنوبي قطر حتى إمامة عمان وهي :

أولا : قبائل بني مرة . وليس في ولائهم للسعوديين شك . فهي تكون الجزء الأكبر من بوليس شرق المملكة لاشتهارها بتقصي الأثر ، وهي التي آوت الملك عبد العزيز في مبدأ هجرته من نجد . وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالي .

ثانياً : المناصير . وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطي ، حيث تتوسط واحة الجواء هذه المنطقة . وتدل دفاتر الزكاة على أن سكانها من المناصير ، وقد استمروا على دفع الزكاة[١٥] لحكومة الرياض منذ سنة ١٨٣٩ . واعترفت السجلات البريطانية نفسها بتبعية هذه القبيلة للحكومة السعودية منذ سنة ١٨٦٥ وذلك بمناسبة زيارة بيلي للرياض .

ثالثاً : وقد سجل بيلي خضوع قبيلة هاجر ، وهي ثالث قبيلة في المنطقة ، للحكومة السعودية منذ ذلك الوقت . وتطوف هذه القبيلة في المنطقة الواقعة جنوب الأحساء .

رابعاً : أما في واحة البريمي ، فتمثل قبيلة نعيم أغلبية السكان . وهي

تنقسم إلى فرعين رئيسيين وهما بوشمس ، وبوخريبان : وقد أعلن شيخاهما صقر بن سلطان ، وراشد بن حمد الشامسى[١٦] ولاءهما للحكومة السعودية أثناء محنة سنة ١٩٥٢ . وتمتد بعض فروع هذه القبيلة إلى إقليم الظاهرة فى عمان . ومما يذكر أن قبيلة البلوش وبنى كعب التى يسكن معظمها قرى الظاهرة وجبال الحجر فى عمان قد أعلنتا ولاءهما للحكومة السعودية رغم عدم وجود أى قوة تجبرهم على ذلك .

وأما قبائل البريمى الأخرى فهى الظواهر وبنوقتب . وقد حاولت السلطات البريطانية استغلال ضعف القبيلة الأولى ، فانتزعت من بعض رؤسائها إقرارات ولاء لحكومة مسقط .

ويقيم الإنجليز إدعاءهم على أساس أن قبلية بنى ياس تسيطر على واحة الجواء وما حولها من أرض صحراوية فى سبخة مطى . وقد أرسلت أحد المستشرقين وهو سيجر ؛ سنة ١٩٤٩ ليفسر هذه الأوضاع الإجتماعية بشكل يخدم مصالحها (١٧) . وبنى سيجر استنتاجه على أساس أن جميع سكان هذه المناطق فروع من قبيلة بنى ياس ، وهى القبيلة التى ينتسب إليها بنو فلاح ؛ الأسرة الحاكمة فى مشيخة أبو ظبى . ولكن فضلا عن مجانبة الحقائق الجغرافية ، فإن إسم بنى ياس لا يطلق على وحدة جنسية متماسكة ، وإنما تكونت القبيلة على الساحل من بين سكانه الذين لا يعرف لهم أصل والذين انتسبوا إليها . وعلى ذلك فقد كان المزاريع الذين حكموا شرق أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والرواشد حكام دبى ، والمناهيل ، ينتسبون إليها . ولم يمنع هذا أن يعلن الفرع الأخير ولاءه للسعوديين . ولو بنى أدعاء أبو ظبى على أساس هذه الصلة القبلية لكان له حق فى أن يضم مشيخة دبى .

٢ ــ الأسس التاريخية :

يرجع الحكم السعودي في البريمي إلى سنة ١٨٠٠ حين فتحها سالم بن بلال الحرق . وقد عدت سجلات بومباى بني ياس والمناصير من القبائل التي خضعت بهذه المناسبة . وفي سنة ١٨١١ جدد بوشمس وبنو كعب ولاءهم لأولاد سعود الثلاثة الذين زاروا البريمي . ولم تخرج هذه المنطقة من حكم السعوديين إلا في سنه ١٨١٩ لفترة قصيرة بسبب زوال الدولة السعودية من نجد . إذ أعلن بتال المطيرى تبعيته للسيد سعيد .

وفي سنة ١٨٢٤ بعد عودة تركى ، أعلن بنو نعيم ولاءهم لحكومة الرياض . ولكن نظراً لضعف هذه الحكومة اتفق مع إمام مسقط على أن تكون الواحة محايدة[١٨] .

وفي سنه ١٨٢٨ وقبل أن يضم تركى الأحساء ، طلب أهل البريمي إرسال حاكم سعودى إلى البلاد . فأرسل عمر بن محمد بن عفيصان . وقد بلغت قوة المخفر السعودي في هذه الواحة إلى حد أن طلب السيد سعيد إلى قائد هذا المخفر وهو ابن مطلق معاونته على إخماد ثورة صحار .

وفي هذه الأثناء زار لستد الإنجليزى[١٩] سلطنة مسقط ، ووصف البريمي بقوله « يقع هنا قصر فيه بعض المدافع الصغيرة ، وتملكه قبيلة الغفارية التي تعتنق الوهابية وترفض الاعتراف بسلطان مسقط » وقدر عدد السكان بألفي نفس . ولكن أضاف قوله : « نظراً لتدفق النجديين ، يقدر في هذا الموسم بثلاثه أضعاف هذا العدد . »

وقد سبق أن ذكرنا أن بني نعيم رفضت الحكم السعودي حين خضع لمحمد على . وكيف أن السلطات البريطانية شجعتهم على ذلك . ولكنها

فى نفس الوقت عارضت شيخ أبو ظبى طحنون الذى كان على غير وفاق معهم حين أظهر رغبته فى الاستيلاء على المنطقة ، وهدده المقيم العام باستعمال القوة إذا لم يقدم خلال ثلاثة شهور كتاباً من أهل البريمى يشهدون[٢٠] فيه بزوال بواعث الشكوى ضده . وفى يناير سنة ١٨٤٠ جمع المقيم رؤساء البريمى على ساحل العجمان ، وبلغهم رفض الهند لطلب الحماية . ولكنه شجعهم على المحافظة على استغلالهم ، ووزع عليهم الأرز والأسلحة[٢١] .

ورغم هذا فإنه بمجرد انسحاب محمد على من بلاد العرب ، أعلن أهل البريمى ولاءهم لعبد الله بن ثنيان السعودى . وعند ما تدخل الإنجليز سنة ١٨٤٥ للدفاع عن مسقط ضد الغزو الوهابى ، لم يحاولوا تحديد مركز البريمى ، علماً بتبعيتها لفيصل . ولم تخرج البريمى من سلطة فيصل أثناء حكمه الطويل سوى سنة واحدة ، استولى فيها سعيد بن طحنون عليها وكان ذلك بين سنتى ١٨٤٨ ، ١٨٤٩[٢٢] .

وقد أرسل إليها على أثر ذلك حاكما نجدياً هو تركى السديرى الذى استمر فيها زمناً طويلا وخلفه على حكمها أحد النجديين وهو جوهر ابن محبوب . ولم ينسحب منها إلا عند اضطراب الأحوال الداخلية فى نجد سنة ١٨٧٣ .

ومما يستحق الملاحظة أنه لم تحل محل السلطة السعودية فى البريمى لا مشيخة أبو ظبى ولا سلطنة مسقط ، كما سجل ذلك مايلز[٢٣] فى رحلته إلى البريمى . فقد حافظ بنو نعيم على استقلالهم وظلوا متمسكين بمبادىء الإصلاح الدينى طوال هذه الفترة ، كما اعترف بذلك المبشر الأمريكى زويمر سنة ١٩٠١ .

وإذا كانت أسرة شيخ أبو ظبي قد امتلكت بعض النخيل فى هذه الواحة منذ أوائل القرن العشرين ، فإنهم لم يفكروا قط فى الادعاء بالسيادة عليها . فهى تفوق قريتهم اتساعاً وعدد سكان ، وتقع على مسافة بعيدة منها . ولم تظهر هذه الادعاءات إلا عند ما تهافتت الشركات على استغلال البترول فى بلاد العرب .

* * *

هذا موجز لبعض النواحى التاريخية والاجتماعية التى قدمت لهيئة التحكيم .

وقد اجتمعت هيئة التحكيم للمرة الأولى فى نيس فى يناير سنة ١٩٥٥ ، وبعد الاطلاع على المذكرتين المقدمتين من انجلترا والمملكة العربية السعودية ، أجلت إلى سبتمبر ، حتى يقدم كل طرف اعتراضه على الآخر .

وفى ٢٥ — ٨ — ١٩٥٥ ، وقبيل موعد الجلسة ، أعلنت الحكومة الإنجليزية أنها ستقدم شكوى عن مخالفات سعودية لشروط التحكيم . وشملت شكواها النقط الآتية :

١ — تجاوز عدد الشرطة .

٢ — إرسال السلاح إلى القبائل .

٣ — وهى النقطة التى أثارتها الصحف البريطانية ، محاولة رشوة شقيق شيخ أبو ظبي . ومن المضحك أنها أتت به إلى المحكمة ليشهد أمامها بالرشوة التى عرضت عليه . وذكر أنها بلغت ثلاثين مليوناً من الجنيهات .

وقد بين الطرف السعودى سذاجة هذا الادعاء . فإنه ليس معقولا أن يدفع هذا المبلغ بمقتضى شيك واحد كما ادعى الشيخ البدوى . أما إن

قيل إنه كان متفقاً على دفعه نقداً ، فإن ألف جمل لازمة لنقله إن كان ذهبا ، وعدة آلاف إن كان فضة .

* * *

ولا شك أن ضعف موقف بريطانيا القانونى هو الذى حدا بممثلها إلى الانسحاب من هيئة التحكيم فى ١٦ — ٩ — ١٩٥٥ وذلك قبيل صدور الحكم ، مما أثر على الرئيس البلجيكى المحايد وجعله يتخلى عن مهمته ، راجياً أن يتفق الطرفان على تسوية النزاع بالطريقة السلمية .

ولكن ما دامت بريطانيا هى الطرف الآخر فى النزاع ، فقد كان من غير المتوقع أن تتحقق أمنيته . وفى نفس اليوم الذى أرسلت فيه بريطانيا قواتها لاحتلال الواحة ، والاعتداء السافر على الحدود السعودية .

صرح « إيدن » فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م أمام مجلس العموم بأن بريطانيا قد اضطرت إلى استخدام القوة ، لأن السعودية قد عملت على تحطيم هيئة التحكيم بالتجائها إلى وسائل الرشوة التى جعلت رئيس الهيئة ينسحب احتجاجاً على هذه الوسائل .

وهكذا كذب إيدن أمام مجلس العموم ، لأن رئيس الجلسة لم ينسحب إلا عندما عرف أن حكمه ، بدون وجود الممثل البريطانى ستضعف قيمته .

فهارس الفصل الثانى عشر

رقم (١) Longrigg. Irak from 1900 — 1950. p. 77

» (٢) Admiyat p. 192 S .Q.

» (٣) و. س. ص ٣٠٤

» (٤) Journal of the Asian Society V. 14 p. 127

» (٥) و. س. ص ٣٠٦

» (٦) و. س. م — ٤ ريان إلى حمزة فى ١٤ محرم سنة ١٣٥٣

» (٧) و. س. م — ٦

» (٨) و. س. م ٢٢

» (٩) م ٢٤ من استوبرت إلى هولمز ٢٢ — ٤ — ١٩٤٩

» (١٠) و. س. من الحكومة السعودية
و. س. م ٣١

» (١١) انظر محاضر الجلسات . و. س. م ٤٣ — ٤٥

» (١٢) و. س. م ٩٢ من عبد العزيز إلى إيدن فى ١٩٥٢/٩/١٩
و. س. م ٩٣ — الرد فى ٩ — ١٠

» (١٣) و. س. م ٧٦ ، ٧٧

» (١٤) و. س. م ٨٥

» (١٥) و. س. مجلد ٢ م ٤٨ — ٥٠

(١٦) Royal Geographical Society V.II Across Al Rub-Al Kabli

» (١٧) و. س. مجلد ٣ ص ١٢ وما بعدها

رقم (١٨) ابن بشر حـ ٢ ص ٣٣

» (١٩) Wellested V, I. p. 238

» (٢٠) S. R. B. p. 481

» (٢١) G. P. G. p, 705

» (٢٢) ابن بشر حـ ٢ ص ١١٧

» (٢٣) Royal Asiatic Society of Bengal V. 46. p, 52. S. Q.

الفصل الثالث عشر

البترول

لقد سبق تفجر البترول فى فارس بزمن طويل ، ظهوره فى الإمارات العربية . فهو يرجع إلى سنة ١٩٠٣ . وتقع الحقول الفارسية فى الجزء الغربى المتاخم لحدود العراق ، أى فى إقليم خوزستان وعربستان . لذلك لم تتجه الأنظار بادىء الأمر إلى منطقة الخليج . كما أن عدم استقرار الوضع السياسى فى بلاد العرب لم يشجع الشركات على التنقيب فى الشاطىء العربى . وكل مافعلته بريطانيا هو الحصول على تعهدات من أمراء الكويت والبحرين وقطر سنة ١٩١٣ بعدم إعطاء جوازات التنقيب عن البترول لغير الرعايا البريطانيين . لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستقرار الأمور نسبيا فى بلاد العرب ، بدأ الجيولوجيون يفكرون فى التنقيب عن المعدن الثمين على شواطىء شبه الجزيرة ، فقد ثبت لهم أن التشقق الناشىء عن الهبوط الذى يكون فتحه الخليج والبحر الأحمر يحتوى على نفس الطبقة الصخرية الموجودة فى ثنايا الجبال ، والتى عثر بها على البترول فى فارس . ويرجع أول ترخيص بالبحث فى بلاد العرب إلى سنة ١٩٢٣ حين حصل « هولمز » النيوزيلندى على إذن باستكشاف إقليم الأحساء من الملك عبد العزيز آل سعود فى مقابل مبلغ ضئيل ، ولكن ظهر أن تكاليف البحث ستكون باهظة ، فألغى التصريح فى سنة ١٩٢٧ .

البحرين

قام هولمز أيضا بمحاولات فاشلة فى الكويت والبحرين . وكان الترخيص الذى حصل عليه من شيخ البحرين ينص على حقه فى الامتياز على جميع أنحاء الإمارة ، وعدم السماح بالتنازل عنه إلى شخص آخر دون موافقة من الحكومة البريطانية .

مضى على هذا الإذن ثلاث سنوات منذ إصداره سنة ١٩٥٢ دون أن يقوم صاحبه بتنفيذ المشروع . وفى سنة ١٩٢٨ زارت البحرين بعثة جيولوجيه أمريكية . وقررت أنه توجد بالبلاد إمكانيات طيبة . لذلك تقدمت شركة كليفورنيا الأمريكية بعرض لشراء ترخيص هولمز . ولكن السلطات البريطانية أجابت بأن حاكم البحرين لا يستطيع تحويل الترخيص إلى شركة غير بريطانية . ولم يرض أمريكا هذا التدخل السياسى فى مبدأ حرية المنافسة الاقتصادية . وفاوضت الحكومة البريطانية لحل هذه المشكلة. وقد راعت أمريكا مركز بريطانيا التاريخى ، فوافقت على حل وسط ؛ هو أن تتألف الشركة من أموال أمريكية وبريطانية ، ولكن تسجل فى كندا ، على أن تستخدم أكبر عدد من الموظفين البريطانيين . وتألفت الشركة سنة ١٩٣٢ باسم شركة بترول البحرين أو بيكو B. A. P.Co . وفى مايو سنة ١٩٣٢ تفجر أول بئر فى أراضى البحرين . ويعد هذا حدثا هاما بالنسبة لجميع البلدان المجاورة ، لأنه لفت النظر إلى أهمية الشاطىء العربى . وقد بدأ الانتاج التجارى سنة ١٩٣٤ بتصدير أربعين ألف طن . ثم ارتفع الإنتاج منذ سنة ١٩٣٦ إلى مليون طن سنويا . وقد واجهت

الشركة صعوبة فى تسويق البترول الخام ، فأدى ذلك إلى إنشاء معامل تكرير فى جزيرة سترا المقابلة لحقول البترول.

وقد أنقذ هذا الحادث البحرين من أزمة اقتصادية خطيرة ، لأن تجارة اللؤلؤ فقدت أهميتها منذ الأزمة الاقتصادية العامة لسنة ١٩٣١ .

ويقضى عقد الشركة مع حكومة البحرين على امتياز الاستغلال فى مساحة قدرها مائة ألف فدان باستثناء الجزر الصغيرة ، وبإعفاء الانتاج من الرسوم . وتحدد العائدات والمستحقات الأميرية، بثلاث (روبيات) عن كل طن ، على أن يقدر الحد الأدنى السنوى بخمس وسبعين ألف روبية . ثم رفع إلى مائة وخمسين ألف روبية .

وعلى عكس الكويت ، لم يحدث دخل البترول ثورة فى حياة أهل البحرين ، بل إن التقدم الاجتماعى والاقتصادى كان مستمرا ولكن بصورة تدريجية ، ذلك لأن الانتاج فى البحرين بدأ منذ سنة ١٩٣٢ ولم يحدث دفعة واحدة كما حدث بالكويت .

وينفرد عقد شركة بترول البحرين بتخصيص أوجه صرف الدخل الذى يدفع للإمارة . فيذهب ثلثه إلى جيب الأمير الخاص وعائلته . والثلث للصرف على المنشآت العامة . ويستثمر الثلث الباقى لحساب حكومة البحرين فى لندن . وتعد معامل تكرير البترول فى البحرين أكبر معامل الشرق الأوسط بعد عبدان . وقد بلغت قوتها ١٥٠ ألف برميل يوميا بعد الحرب، وزادت إلى ٢٠٠ ألف برميل بعد أن توقفت معامل عبدان بسبب تأميم إيران للبترول سنة ١٩٥١ . وتستغرق هذه المعامل البترول المستخرج من

البحرين وجزءا من بترول المملكة العربية السعودية . ولكن مازال جزء كبير من البترول المستخرج من البلدان العربية يكرر فى أمريكا وأوربا الغربية ، لأن الشركات صاحبة الامتياز تفضل فتح ميادين العمل أمام سكان الغرب ، وتخشى انتشار الطبقة العمالية فى بلدان الشرق الأوسط .

المملكة السعودية

كانت الحكومة السعودية تعانى أزمة اقتصادية خطيرة حينما زارها الجيولوجى الأمريكى توتشيل سنة ١٩٣١ . فقد كان الملك عبد العزيز فى نجد فى أعقاب ثورة داخلية ، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣١ م أثرت تأثيرا كبيرا فى تقليل عدد الحجاج ، ومن المعرف أن الحج كان حتى ذلك الوقت من أهم موارد المملكة العربية السعودية . لذلك اقترح ابن سعود على « توتشيل » تقديم عروض للتنقيب عن البترول إلى الشركات الأمريكية . ولكن واحدة منها لم تقبل ، فلما نبع الزيت فى البحرين أصبحت الشركات تتنافس على امتياز البترول فى الأراضى السعودية ففى أبريل سنة ١٩٢٣ حضر إلى جدة « هملتن » ممثلا لشركة كاليفورنيا ، ولونجرج عن شركة النفط العراقية . وأعلن الملك أن اختياره سيتوقف على أفضلية الشروط المقدمة دون النظر إلى جنسية الشركة . ولما كانت الشركة الأمريكية هى المستعدة لدفع العائدات « المستحقات الملكية » بالعملة الذهبية ، فقد وقع عليها الاختيار ، وتم الاتفاق على الشروط الآتية :

١ — مدة الامتياز ستون سنة ، وتشمل الأراضى الواقعة شرق صحراء الدهناء حتى الخليج الفارسى .

٢ — للشركة حق الأولوية على المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية.

٣ — تدفع الشركة مقدما ثلاثين ألف جنيه ، ثم مائة ألف على دفعتين، عند كشف البترول بكمية تصلح للتجارة . وتحدد العائدات بأربع شلنات ذهب عن كل طن .

٤ — إعفاء الشركة من جميع الضرائب .

٥ — إخراج جميع الأراضى التى يثبت عدم وجود البترول بها من الامتياز .

٦ — إلزام الشركة بإقامة معمل تكرير .

وقد أنشىء فرع خاص باستغلال البترول السعودى فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ سمى « شركة كليفورنيا العربية للزيت »

The California Arabian Standard Oil Co.

ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة بعد ثلاث سنوات . وأصبحت الشركة تعرف باسم « أرامكو » وقد استمر التنقيب من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، إلى مايو سنة ١٩٣٨ قبل كشف أى بئر هام . وواجه البحث صعوبات كبيرة لوجود طينه سميكة من الرمل . وفى مايو سنة ١٩٣٨ م كشف حقل جبل الظهران الكبير ، وتلاه إنشاء خط أنابيب أوصله بميناء رأس تنوره قرب القطيف على الخليج الفارسى . وفى مايو سنة ١٩٣٩ احتفل بتصدير أول دفعة من بترول المملكة السعودية . وبهذه المناسبة ، عدل الاتفاق كما يلى .

١ — مد المنطقة الخاضعة للامتياز ثمانين ألف ميل مربع .

٢ — أولوية حق الشركة فى مساحة قدرها ٤٤٠ ألف ميل أخرى ؛ تشمل الحدود الجنوبية الشرقية للملكة والمنطقة المحايدة بينها وبين الكويت ، والمنطقة الواقعة جنوب الأردن . ومن الواضح أن لهذا الشرط مغزى سياسيا هاماً . فهو قد حجز للشركة الأمريكية المناطق المتاخمة للإمارات العربية الداخلة فى منطقة النفوذ البريطانى .

٣ — رفع العائد السنوى إلى ٢٥ ألف جنيه بدل خمسة آلاف . وفى نهاية هذا العام بلغ الإنتاج ٥٠٠ ألف طن ، ولكنه لم يتقدم كثيراً بعد ذلك كما كان متوقعاً ، فإن نشوب الحرب لم يشجع الشركة على التوسع فى الاستغلال . ولكن قبل انتهاء الحرب قررت حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٤٣ تغيير هذه السياسة التحفظية . وقد دعاها إلى هذا عاملان :

أولا : الخوف من ازدياد النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط مما قد يؤدى إلى تفضيل الشركات البريطانية إذا ما اشتهرت الشركات الأمريكية ببطئها فى الاستغلال .

ثانياً : حاجة الحرب إلى استهلاك كمية كبيرة من البترول إلى حد أن حكومة الولايات المتحدة عرضت شراء عدد كبير من الأسهم ، ولكن الشركة رفضت هذا التدخل ، كما عارض رجال الأعمال فى أمريكا أن تتولى الحكومة تنفيذ مشروع لإنشاء خط أنابيب يصل حقول البترول على الخليج الفارسى بميناء على البحر الأبيض المتوسط . ولم يقبل اشتراك الحكومة إلا فى صورة توريد المواد اللازمة لمد هذه الأنابيب باعتبارها ضرورة عسكرية ذات أهمية عليا .

ونتيجة لهذا الاهتمام ، ارتفع الإنتاج من ٦٠٠ ألف طن سنة ١٩٤٣ إلى مليونى طن سنة ١٩٤٥ ، ثم أخذ يتزايد بسرعة غير عادية . وكانت المشكلة التى واجهتها الشركة فى سنى ما بعد الحرب ؛ هى تسويق هذا البترول .

اتسعت عمليات التنقيب فى شرق المملكة السعودية . ولم تهمل صحراء الربع الخالى التى لم يعرف بها نوع من الحياة حتى ذلك الوقت . وقد اكتشف بها بئر بدىء باستغلاله سنة ١٩٥٣ . ولكن الآبار الكبيرة تقع كلها قرب ساحل الخليج الفارسى أو فى إقليم الأحساء . وأهمها حقل العثمانية الذى ينتج ثلث البترول السعودى ، ثم حقل أبقيق ، فعين دار ، ثم الدمام .

ولا شك فى أن الموقع الجغرافى للبترول له أثره فى تحويل مركز الثقل فى المملكة السعودية من الحجاز ونجد إلى الأحساء والأقاليم الساحلية على الخليج الفارسى . وكان من المنتظر أن ينقل البترول مكرراً أو غير مكرر عبر الخليج فالبحر الأحمر ، فقناة السويس فى طريقه إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة . ولكن الشركة الأمريكية آثرت صرف ٢٣٠ مليون دولار فى إنشاء خط أنابيب بترول يصل إلى البحر المتوسط ؛ تلافياً للرسوم التى تدفعها ناقلات البترول لقناة[1] السويس . وربما دخلت فى اعتبارها أسباب سياسية .

---

(١) كانت شركة قناة السويس تحصل سنتيم عن البرميل ، فأصبح متوسط ما تدفعه ناقلة الزيت يتراوح بين ١٥ — ٣٠ ألف دولار .

وفى سنة ١٩٤٧ بدأ تنفيذ مشروع الخط المعروف « بالتاب لاين » Tap line » والذى ينتهى عند صيدا بلبنان ،ويبلغ طوله ١٧١٩ ك.م . ويمكن تصوير ضخامة الأنابيب أنه احتيج إلى خمسة مليون برميل لملئها قبل البدء فى تسيير العمل فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ومما يجدر بالذكر أن المملكة السعودية اختلفت منذ البداية عن إمارات الخليج الصغيرة فى تعاملها مع شركات البترول ، فإن مالها من مركز سياسى محترم ، واتساع إقليمى ، جعلها تستطيع فرض شروط مناسبة ، وتحافظ على قدر كبير من حقوقها . وكانت السعودية أول قطر من أقطار الشرق الأوسط الذى طبق مبدأ المناصفة فى الأرباح مع شركات البترول صاحبة الإمتياز على أثر وضع هذا المبدأ فى فنزويلا . وقد تلتها جميع البلدان العربية مما أدى إلى ارتفاع فجائى فى دخل الإمارات الأخرى .

فى سنة ١٩٥٠ على أثر نشوب حرب كوريا ، أخذت الشركات تعمل على تنمية انتاجها من البترول . وانتهزت الحكومة السعودية هذه الحالة لتنفيذ جميع طلباتها من الشركة ، وهكذ تم فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الإتفاق الآتى :

١ — تبقى العائدات محددة بأربع شلنات عن الطن حسب السعر الجارى ، وتدفع بالعملة الأسهل للشركة .

٢ — تحصل الشركة على الريالات السعودية حسب السعر الجارى ، وفى مقابل هذا تدفع الشركة ضريبة عن الأرباح مقدارها ٥٠ ٪ بعد خصم مصاريف التنقيب والمشروعات العمرانية والضرائب الأجنبية .

٣ — تقبل تعديل سعر الجنيه الذهب بـ ١٢ دولاراً بدلا من ثمانية

ومع ذلك فقد ظل دخل الشركة مرتفعاً جداً . فنى أول سنة طبق فيها هذا النظام ، أى سنة ١٩٥١ بلغت أرباحها ١٨٠ ميلون دولار .

ولم تقتصر جهود الحكومة السعوودية على استخلاص أحسن الفوائد المالية الممكنة ، بل أظهرت حرصها فى مناسبات عدة على التمسك بحقوق السيادة . فلم ينقض على اتفاق ديسمبر سنة ١٩٥٠ سنة واحدة ، حتى طالبت بإدخال التعديلات الآتية :

١ — عدم خصم الضرائب المدفوعة فى الولايات المتحدة من حساب الأرباح .

٢ — تعيين عدد من السعوديين فى مجلس إدارة الشركة .

٣ — إخراج الأراضى غير المستغلة من حصة الإمتياز بسرعة .

٤ — مراعاة الأسعار العالمية عند بيع البترول السعودى ، والامتناع عن الخصم لبعض العملاء .

وقد أجيبت الحكومة السعودية سنة ١٩٥٢ إلى المطلبين الأولين ، وأجل النظر فى المسائل الأخرى .

ومن مظاهر التمسك بالسيادة ، تحديد المستورد من المشروبات الروحية ولو نظريا ، وهى المخصصة لاستهلاك الأمريكيين . ثم محاولة منعه بتاتا . ومن جهة أخرى ، اهتمت الحكومة السعودية بحفظ التوازن السياسى داخل أراضيها . فعمدت إلى استخدام عدد كبير من الخبراء الألمان حتى لا يستأثر الأمريكيون بجميع المشاريع الإنشائية ، كما وكلت مشروع إعادة خط سكة حديد الحجاز إلى مؤسسة بولندية . ولم يمنع ذلك من أن تمنح دولارات

شركة أرامكو إمتياز الخط الحديدى الذى يصل حقول البترول على الخليج الفارسى بالرياض عاصمة المملكة . وكان مفروضا أن يمد هذا الخط حتى المدينة المنورة ليتصل بسكة حديد الحجاز ، ويتم بذلك وصل الخليج الفارسى بالبحر الأحمر عن طريق بلاد العرب . ولكن الشركة الأمريكية تراجعت لأن المنطقة الواقعة بين الرياض والمدينة لا ينتظر أن تأتى بربح لخلوها من السكان .

الكويت

تكاد تقتصر الحياة العمرانية فى هذه الإمارة على مدينة الكويت نفسها التى تضم ⅘ السكان . وكانت تعتمد على تجارة المرور ، إذ أنها منفذ نجد والأحساء على الخليج . لذلك تلقى أهلها ضربة اقتصادية قاسية حين قرر عبد العزيز آل سعود مقاطعة الإمارة اقتصاديا بعد أن قام الانجليز سنة ١٩١٩ بمنعه من ضم الميناء إلى حكومته . وقد ظلت هذه المقاطعة قائمة عمليا حتى بعد أن توسطت الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٢ كى يرفع ابن سعود الحصار الاقتصادى عن الكويت . لذلك كان اكتشاف البترول خلقاً جديداً لهذه الإمارة . فبعد أن كانت أصغر إمارات الخليج ، أصبحت أغناها وأشهرها ، لأنه رغم صغر مساحتها التى لا تتجاوز ستة آلاف ميل وقلة عدد سكانها الذين يقدرون بمائه وخمسين ألف الآن ، فإن انتاجها يوازى انتاج السعودية ، بل فاقه فى بعض الأحيان كما حدث سنة ١٩٥٢ ، مما جعل الكويت هذا العام ثالث أقطار العالم المنتجة للبترول ، وأول قطر عربى .

وفى سنة ١٩٣٢ تنافست شركتان على امتياز البترول فى الكويت وهما : « الشركة التعاونية للخليج « Gulf Corporation Co. » وشركة درسى

الكويت « Darcy Kweet Co. » الانجليزية . وكما حدث فى البحرين ، تدخلت حكومة الولايات المتحدة لتثنى الحكومة البريطانية عن التمسك بمبدأ الاحتكار . وهكذا تم الاتفاق بين الشركتين على أن يتقاسما مشروع الاستغلال والتسويق لبترول الكويت . وفى العام التالى ، أبرم الاتفاق مع أمير الكويت على الأسس الآتية :

١ — مدة الامتياز ٧٥ سنة وتشمل مساحة قدرها ٦٠٠٠ ميل مربع .

٢ — تدفع الشركة مبلغ ٤٧٠ ألف روبية بمناسبة توقيع العقد بصفه مبدئية .

٣ — يحدد المخصص السنوى للأمير بخمس وتسعين ألف روبية ، والمستحق عن الانتاج بثلاث روبيا عن الطن .

وقد أدى التنقيب إلى كشف حقل البرجان على بعد ٢٨ ميلا جنوب الكويت ، وظهر أنه من أكبر حقول العالم إذ تبلغ مساحته ٤٨ ميلا مربعاً .

كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . لذلك لم تتسع حركة الاستغلال بعد هذا الكشف مباشرة . ولكن بعد أن لوحظ نشاط شركة أرامكو فى المملكة السعودية ، جدت الشركتان صاحبتا الامتياز فى الاستغلال إلى حد أنهما قبلتا إشراك بعض الشركات الأخرى لتسهيل تسويق البترول .

وبعد أن كشف حقل آخر كبير فى مجوى سنة ١٩٥٢ تقرر حفر الآبار على مسافات متساوية ، ووصل كل منها بالأخرى حتى يمكن تجميع البترول وحصره فى ثلاثة خطوط أنابيب رئيسية توصله إلى البحر . ولما كانت

شركة أرامكو قدرفضت نقل بترول الكويت بأنابيبها المتصلة بالبحر المتوسط، فإن انتاج الكويت يمر بمنطقة الخليج فقناة السويس، ثم إلى أوربا الغربية. وقد أنشيء ميناء خاص على الخليج لشحن البترول؛ سمى بميناء الأحمدى، إحياء لذكرى الشيخ أحمد بن جابر الصباح الذى حكم البلاد من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٥٠، وعرف بصداقته لبريطانيا. وعندما خلفه ابن عمه عبدالله بن سالم، لم تتغير العلاقات الودية القائمة بين الحكومة والشركة. فقد وسع الأمير الجديد منطقة الامتياز بحيث شملت المياه الاقليمية، ومد أجله إلى سنة ٢٠٢٧. وقد لوحظ ازدياد كبير فى انتاج الكويت بعد أن توقف الانتاج فى إيران على أثر التأميم سنة ١٩٥١ مما ترتب عليه إزدياد هائل فى دخل الإمارة. وقد وصل دخل الكويت سنة ١٩٥٢؛ ١١٩ مليون دولار. وهذا الدخل الكبير يتجاوز حاجات السكان، لذلك لا تجد حكومة الكويت أوجها لاستهلاك جزء كبير منه رغم توسعها فى نشر التعليم وتعميم العلاج بالمجان. ويلاحظ أن الشركة صاحبة الامتياز تشجع أمراء الكويت على استثمار أموالهم فى البلاد العربية الأخرى، وغرضها من ذلك تغطية هذه الحقيقة الشاذة، وهى أن تفكك الغرب السياسى أدى إلى استئثار فئة قليلة بهـذه الثروة الكبيرة التى كان مفروضا أن تعم الأمة العربية جمعاء.

نتيجة لهذا النجاح الباهر فى استغلال بلدان الخليج، تهافتت الشركات على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، والتى حال وضعها السياسى الغير المستقر دون الاتفاق مع شركة من الشركات المتنافسة. ولكن تقرر أن تتعاقد كل حكومة مع الشركة التى تريد. وأخيراً فى سنة ١٩٤٧ م واستطاعت (شركة الزيت المستقلة الأمريكية) الحصول على إمتياز للتنقيب فى المنطقة بإبرام عقد منفصل مع كل من الحكومتين.

قطر وساحل الخليج الجنوبى :

إن شبه جزيرة قطر الجرداء المنعزلة عن العالم الخارجى لم تكن لتوجه نظر الشركات الأمريكية ، بل إن الشركة الانجليزية الإيرانية عندما فكرت سنة ١٩٢٥ فى الحصول على ترخيص بالتنقيب ، وأرسلت بعثة لجس النبض ، وجدت أن صعوبة التموين بالماء وعدم استتباب الأمن بالبلاد لا يشجعان على المضى فى المشروع . ومع ذلك فقد خاطرت الشركة بعد ظهور البترول فى البحرين ، وحاولت الحصول على امتياز فى قطر ولكنها تنازلت عنه لشركة النفط العراقية التى وقعت الاتفاق سنة ١٩٣٥ ويقضى بأن يكون الامتياز لمدة خمس وسبعين سنة ، وبحرية العمليات فوق أراضى شبه جزيرة قطر ، مع دفع ثلاث روبيات عن الطن ، على أن يكون الحد الأدنى السنوى ٣٠٠ ألف روبية . وقد بدأ الاستغلال سنة ١٩٣٨ .

لم يقلب كشف البترول حياة أهل البلاد الاجتماعية فحسب ، بل كان له تأثير ظاهر على تكوينهم الجثمانى . فإن سكان هذه البلاد الذين لا يتجاوزون خمسة وعشرين ألفا كانوا من أفقر القبائل العربية وأقلها حظا من التغذية . وكان من المستحيل الاعتماد عليهم فى عمليات الحفر والاستغلال . لذلك استقدمت الشركة عددا كبيراً من الهنود وسكان البلدان العربية الأخرى بحيث أصبح عدد عمال الشركة يكونون أغلبية سكان قطر .

ورغم أن هذا الإقليم يعد آخر بلدان الخليج من حيث كمية انتاج البترول ، فإن دخل الإمارة يزيد أيضاً عن حاجات السكان ، فقد ارتفع من ٤٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٢٩ إلى تسعة ملايين من الجنيهات سنة ١٩٥٢ م . ولكنها كانت فى حاجة إلى خدمة طبية واسعة ، وإلى إنشاء نظم حكومية

جديدة لم تكن معروفة من قبل . فللمرة الأولى أنشئت قوة للبوليس تحت إشراف ضابط بريطانى . على أن شيخ قطر الحالى على بن عبد الله بن ثانى لم يخضع خضوعاً تاما للشركة صاحبة الامتياز فى أرضه . فقد أعطى امتياز المياه الإقليمية لشركةأخرى ، مما أثار المسألةأمامالمحاكم الدولية . وقد صدر حكم سنة١٩٥١ من محكمة باريس يقضى بحرية الأمير فى منح مياهه الإقليمية لأى شركة .

ومن المعروف أن الخليج الفارسى ضحل فى معظم أجزائه ، ويمكن التنقيب تحت سطح الماء ، بل إنه قد كشف فعلا سنة ١٩٥٢ بئر فى المياه الاقليمية السعودية وبدأ استغلاله ؛ مما أثار مشاكل جديدة لمعرفة حدود المياه الإقليمية لكل من البلدان الواقعة على ساحل الخليج .

وإننا نصادف هذه المشكلة كذلك بالنسبة لشياخات ساحل الهدنة بالرغم من أنه لم يكشف فيها البترول بعد . وصاحبة الامتياز فى هذه الشياخات هى شركة النفط العراقية منذ سنة ١٩٣٨ ، وقد ظلت تدفع للأمراء مرتبات سنوية طوال سنى الحرب . ونالت مشيخة أبو ظبى أكبر قسط من أعمال التنقيب . ورغم أنه لم تظهر نتائج حتى الآن ، فقد تبع هذا التنقيب ، كما هى العادة ، نزاع على الحدود بينها وبين المملكة العربية السعودية . وأكثر من هذا فإنهذة الشياخات التى لم يكن يأبه أحد لتحديد حدودها على الأرض ، أصبحت مياهها الإقليمية محل نزاع فى المحاكم الدولية كما رأينا .

وقد تمسكت وزارة الخارجية البريطانية بالمبدإ القائل إن كل وحدة سياسية تمتلك المياه الإقليمية المقابلة إلى منتصف الطريق تماما بينها وبين الشاطىء الآخر للخليج .

جدول يبين الإنتاج السنوى للبلدان العربية الواقعة على الخليج ، وذلك من سنة ١٩٤٦ — ١٩٥٢ مقدراً بالأطنان .

السنة	المملكة السعودية	الكويت	البحرين	قطر
١٩٤٦	٧ر ٩٩٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	١ر١٠٠٠٠٠٠	—
١٩٤٧	١٢ر١٥٠٠٠٠٠	٢ر٢٠٠٠٠٠٠	١ر٢٥٠٠٠٠٠	—
١٩٤٨	١٨ر٩٥٠٠٠٠٠	٦ر٣٠٠٠٠٠٠	١ر٥٠٠٠٠٠٠	—
١٩٤٩	٢٣ر١٠٠٠٠٠٠	١٢ر٢٠٠٠٠٠٠	١ر٥١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٥٠	٢٥ر٩٠٠٠٠٠٠	١٧ر٠٠٠٠٠٠٠	١ر٥١٠٠٠٠	١ر٦٢٠٠٠٠٠
١٩٥١	٣٦ر٩٠٠٠٠٠٠	٢٧ر٨٠٠٠٠٠٠	١ر٥٠٠٠٠٠٠	٢ر٣٠٠٠٠٠٠
١٩٥٢	٤١ر٠٠٠٠٠٠٠	٣٧ر١٠٠٠٠٠٠	١ر٥٠٠٠٠٠٠	٣ر٢٥٠٠٠٠٠

وهــذا جـدول يبين دخل الحـكومات من عوائد البترول من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ مقدراً بالدولارات .

السنة	المملكة السعودية	الكويت	البحرين	قطر
١٩٥٠	١١٢ مليون	١٢ر٤ مليون	٣ر٣ مليون	مليون فقط
١٩٥١	١٥٥ »	٣٠ »	٣ر٨ »	٨ ر٣ مليون
١٩٥٢	١٧٠ »	١٣٩ »	٦ر٣ »	٠ ر٩ »
١٩٥٣	١٦٦ »	١٥٨ر٩ »	٦ر٥ »	١٦ر٠٠ »
١٩٥٤	٢٦٠ »	٢١٧ر٣ »	٨ر١ »	٣ ر٢٣ »

ومن هذا الجدول نرى أن دخل الحـكومات قفز سريعاً من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٢ ، بسبب تطبيق مبدإ المناصفة فى الأرباح ، خاصة فى الإمارات التى لم تـكن اتفاقاتها مع الشركات تضمن لها نسبة كبيرة من الربح . فنلاحظ مثلا أن الفارق فى دخل الـكويت السنوى أكبر منه فى السعودية .

خاتمـــة

لاحظنا فى فصول هذا الكتاب أن أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا كانت منذ أوائل القرن التاسع عشر استرتيجية أولا واقتصادية ثانيا . فأما الأهمية الاستراتيجية فقد كانت قائمة على أساس أن الخليج يمكن اتخاذه خط دفاع عن مستعمراتها فى الهند ضد أى غزو يأتيها من الشمال . وعندما اشتد الصراع الروسى البريطانى فى وسط آسيا ، لم تزدد حكومة الهند إلا تمسكا بالسيطرة على الخليج ، كما ظهر ذلك من أول زيارة قام بها حاكم عام للمستعمرة الكبرى ، وهو لورد كيرزون سنة ١٩٠٣ لمنطقة الخليج ، حيث جمع الرؤساء العرب فى الشارقة وأكدلهم عزم بريطانيا على البقاء فيها . ولكن بعد أن حصلت الهند وباكستان على استقلالهما ، لماذا تتمسك الإمبراطورية العتيقة بالسيطرة على هذه المنطقة ؟

لاشك أن ظهور البترول واستغلال معظمه فى إيران والإمارات العربية بواسطة الشركات الانجليزية كان من أقوى الدوافع على هذا التمسك . وكان رأى الدوائر الاستعمارية كما يعبر عنه لونجرج الموظف الإنجليزى بشركة نفط العراق ، أن مستقبل الاستغلال فى الإمارة العربية يدعو إلى اطمئنان المستغلين اطمئنانا تاما . وذلك لأن الشعور القومى فى هذه الإمارات لايخشى منه بالنسبة للبلدان العربية الأخرى كالعراق مثلا حيث تبلور الشعور القومى الذى جعل شركات البترول مهددة دائما بالتأميم . ولكن يبدو أن التفكك السياسى للإمارات العربية . وماترتب عليه من تأخر

ظهور الإحساس القومي فى هذه المناطق ، هو الذى أوقع الكاتب الإنجليزى فى هذا الاستنتاج الخاطىء .

أما سبب تأخر ظهور هذه القومية فيرجع الى أنها لم تجد أساسا متينا تعتمد عليه قبل ذيوع فكرة القومية العربية العامة . فإذا كانت القوميات المحلية السورية أو العراقية مثلا قوميات مصطنعة خلقها الاستعمار حديثا ، فمن باب أولى يظهر التحايل فى ادعاء قومية قطرية أو بحرانية أو كويتية . لذلك اتجه المتحررون فى هذه البلدان حتى قبل إنشاء الجامعة العربية إلى فكرة الانضمام إلى البلدان العربية الكبرى . فشعب الكويت عبر عن رغبته فى الانضمام إلى العراق سنة ١٩٣٦ ، لكن بعض الحكام حرصا على مصلحتهم الشخصية ، ومن ورائهم شركات البترول ، عارضو بشدة هذه الاتجاهات . فحاكم الكويت مثلا انشأ معملا لتقطير مياه الشرب من الخليج كلفه نفقات باهظة . وكان فى استطاعته أن يمد أنابيب لنقل المياه من البصرة بنفقات أقل كثيرا ، ولكنه آثر ذلك لعدم رغبته فى ربط حياة الكويت بجاره العراق .

ثم كان بروز القومية العربية وتبلورها بعد الحرب العالمية الثانية . وحينئذ وجد المتحررون فى إمارات الخليج العربيّة الأساس المتين الذى يمكن أن تبنى عليه الحركات الوطنية . ولاشك أن استجلاب عدد كبير من مدرسين وفنيين للعمل فى شركات الاستغلال من البلدان العربية الأكثر تقدما ، قد ساعد على تطعيم البلاد بعناصر قومية جديدة ، ولا أدل على تطور الحركات الوطنية هناك من رد الفعل الذى أحدثه الاعتداء الاستعمارى الغاشم على مصر . وكان من مظاهره تدمير أنابيب البترول فى قطر . وهكذا أصبحت القومية العربية حقيقة واقعة فى الحدود الجغرافية للعالم العربى ، أى من الخليج الفارسى إلى المحيط الأطلسى .

١ – ثبت المراجع

المصـادر الأولى

---

١ — الأرشيف البريطانى

ارشيف مكتب الهند   India Office

1 — "Bombay political and secret proceedings".

2 — Secret letters from bombay. Série A, tome 1 à 27.

3 — Facto.y Records, Persia and the Persian Gulf, tome cit.

4 — Home Miscellanous.

أرشيف وزارة الخارجية :

1 — Foreign Office 54 (Muscat) tomes 1 — 19.

2 — ,, ,, 60 (Persia)

3 — ,, ,, 84 (Slave trade)

٢ — الأرشيف الفرنسى

أرشيف وزارة الخارجية :

1 — Correspondance de Perse comprenant la correspondance politique et memoires et documents.

2 — Correspondance Consulaire Muscat.

٣ — أرشيف المستعمرات

C. 4 Ile de France tome 112 à tome 132. Conservée aux Archives Nationales.

٤ — وثائق منشورة

1 — Aitchison (c. v.) "A collection of treaties, engagement and sanads relating to India and neighbouring Countries".

Edition de Calcutta 1876 en ce qui concer

" " " 1892 " " " "

2 — Foreign and British State Papers op.

3 — Gardanne (Alfred) La Mission du Général Gardanne en Perse Sous le 1er Empire, paris 1865.

4 — Gazetter of the Persian Gulf "recucilli par G. J. Lorima Calcutta 1915".

5 — Kaye (John William) "The life and correspondance of Major general Sir John Malcolm" London 1856.

6 — " Report from the Selèct Committee for the slave Trade "Loudon 1871.

7 — "Selection from the record of the Government of Bombay No. 24" Bombay 1856.

٥ — الدراسات والرحلات

Auzoux (A) "La France et Muscat au 18me et au 19me Siècles " Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris 1910.

Brunet — Millon. — "Les Boutriers de la mer des Indes" Affaire de Zanzibar et de Muscat — Paris.

Brydges (Sir Harford John). — "An Account of his Majesty's mission to the Court of Persia, in the years 1807 to 1811" Londres 1834.

Charles — Roux (Français). "L'Angleterre et l'expedition.

Française en Egypte. Le Caire 1925.

Curzon (lord) — "Persia and the Persian question" London 1891.

Driault. — "la politique orientale de Napoléon" Paris 1.

Ferey doum Adamlat. — Bahrien Islands, a legal and diplomatic Study of the British Iranian controversy" London 1954.

Firouz (Kajar), — "Le Sultunat d'Oman et la question de Muscat" Paris 1914.

Fontanier (V.) — "Voyage de la côte de Malabar à Constantinople par le Golfe persique, l'Arabie et la Mésopotamie etc." (traduit de l'anglais) Paris 1820.

Longrigg (H. Stephen). — "Four Centuries of Modern Iraq" Oxford 1925.

Law (charles) "History of the Indian Navy" (1613 — 1863). London 1877.

Maurizi : (Vinanzo) — "History of Seyd Said, Sultan of Muscat. London 1819.

Milles (Samuel B.) — "The countries and tribes of the Persian Gulf". London 1919.

Outram (Sir gamès) — "The Persian Campaign" London 1860.

Printout (Henri) — "L'ile de France sous De Caen (1803 — 1810)] Paris 1901.

Rouir. — "La rivalté Anglo — russe au 19e siècle en Asie : Golf persique et frontière del'Inde" — Paris 1908.

Rowlendson (Major general Sir Henry) — "England and Russia in the East" London 1875.

Ruete (Rudolf Said) — Said bin Sultan (1791 — 1856) ruler of Oman and Zanzibar. His place in the history of Arabia and East Africa" London 1929.

Sadler (Cāptian George) — "A diary of a journey in inner Arabia" publié dans "Transactions of the literary Society of Bombay" en 1823.

Wellsted (J. R.) — Travels "in Arabia" London 1823.

Wilson (LT. Colonel Sir Arnold T.) — "The Persian Gulf. A Historical sketch from the early beginning of the 20th century" — Oxford 1928.

ويمكن إضافة المراجع الآتية فيما يخص العصر الحديث :

١ — وثائق الحكومةالسعودية المرفوعة إلى هيئة التحكيم، وتوجد منها نسخة مطبوعة بالجامعة العربية فى ثلاثة مجلدات .

2 — Gooch and Temperley — "British Documents for the origin of the war 1898 — 1914 V. 10.

3 — Longrigg — "Oil in the Middle East" London 1954.

4 — Williams—Setton "Great Britain and the Arab states" London 1948.

وقام بترجمته إلى اللغة العربية الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى . القاهرة ١٩٥٢ .

قائمة باختزالات المراجع الواردة فى الهوامش

و. س = وثائق الحكومة السعودية

A: A. E = Archives des affaires étrangés

A. C = Archives des Colonies

B. D. W = British Documents for the origin of the war

B. G. = Bombay government.

B. P. C = Bombay Political consultations

S. L. B = Secret letters from Bombay

S. P. = British and foreign state papers

S. R. B. = Selections from the records of the government of Bombay

كشاف

(ا)

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

فهرس الموضوعات

الموضوع | صفحة

صدر من كتب العلوم الانسانية فى مجموعة الألف كتاب

(اجتماع ، اقتصاد ، تربية ، علم نفس ، تاريخ وتراجم ، جغرافيا ، رحلات ، دين ، سياسة ، فلسفة ، قانون ، معارف عامة)

١ ــ حضارة الاسلام تأليف جوستاف جرونباوم
٢ ــ اتجاهات الفلسفة المعاصرة تأليف أميل برهييه
٣ ــ البوليس والكشف عن الجريمة اليوم تأليف ربحنا لدموريش
٤ ــ سكتلنديارد تأليف سير هارولد سكوت
٥ ــ فلسفة الخير « لويس دكنسن
٦ ــ حركات الشباب الاجتماعية « الصاغ الدكتور محمد فتحى
٧ ــ بلاد ما بين النهرين « ل . ديلابورت
٨ ــ بسمرب « أميل لدفيج
٩ ــ آثار حضارة الفراعنة « الأستاذ محرم كمال
١٠ ــ الحياة الناجحة « اوستاس تشر
١١ ــ كيف تقرأ الجريدة « ادجار ديل
١٢ ــ الحياة اليومية فى مصر القديمة تأليف الن شورتر
١٣ ــ الديانات فى أفريقيا تأليف هـ . ديشان
١٤ ــ الطفل فى الخامسة إلى العاشرة تأليف ارنولد جزل
١٥ ــ علم نفسك الاقتصاد تأليف ايفلين توماس

١٦ — تاريخ العالم من ١٩١٤ — ٩٥٠ تأليف دافيد تومسون
١٧ — نحو مجتمع أفضل تأليف برتراند رسل
١٨ — الأحلام والجنس (جزءان) « فرويد
١٩ — تاريخ طابع البريد « يوجان فاييه
٢٠ — صحوة أفريقيا « بازيل دافيدس
٢١ — الانقلاب الصناعى « ت . س . اشتن
٢٢ — مدخل إلى علم الآثار « السير ليونارد وولى
٢٣ — الجغرافيا والسيادة العالمية « جيمس فيرجريف
٢٤ — بذور الشر « إيفان هنتر
٢٥ — الاستعمار والخليج الفارسى « الدكتور صلاح العقاد

قائمة مطبوعات مكتبة الأنجلو المصرية

اسم الكتاب	المؤلف والمترجم	السعر قرش
١ ـ الأحمر والأسود جـ ١	ترجمة عبد الحميد الدواخلى	٢٤
٢ ـ « « جـ ٢	« « « «	٣٢
٣ ـ الغذاء الكامل	تأليف عز الدين فراج	٢
٤ ـ فلسفة الخير	ترجمة رمزى حليم يسى	٨
٥ ـ توم سوير	« ماهر نسيم	٢
٦ ـ الحياة اليومية فى مصر القديمة	« الدكتور نجيب ميخائيل إبراهيم	٢٣
٧ ـ مكتب البريد	« محمد طاهر الجبلاوى	٦
٨ ـ البحر المحيط بنا	« أحمد مختار الجمال، وعبد العزيز محمود	٢٢
٩ ـ تاريخ طابع البريد	« صفية عبد الحميد فاضل	٢
١٠ ـ الحرب بين الماضى والحاضر	تأليف الأميرالاى عبد الفتاح إبراهيم	تحت التسعير
١١ ـ الحضارة العربية	ترجمة الدكتور إبراهيم أحمد العدوى	«
١٢ ـ بذور الشر	« حسين القبانى	«
١٣ ـ الاستعمار والخليج الفارسى	تأليف الدكتور صلاح العقاد	«

مطبعة الرســـالة
٣ شارع حوده المقاول — عابدين

أهداف هذه المجموعة

* تكوين مكتبة عربية متكاملة ، يجد القارىء العربى فيها كل ما هو بحاجة اليه من المعلومات فى شتى الموضوعات ، معروضة عرضا سهلا ، يتقبله القارىء العادى ، ويجد فيه المتخصص الحقائق والنظريات والأراء مبسوطة بغاية الدقة ، متمشية مع آخر ماوصل اليه العلم فى تلك الموضوعات .

* نشر هذه المكتبة فى أوسع نطاق ممكن ، وذلك بتخفيض السعر قدر الامكان ، واشراك اكبر عدد من الناشرين فى نشرها .

* النهوض بالكتاب العربى من حيث الشكل والموضوع .

* تشجيع عادة اقتناء الكتب وقراءتها .

* الافادة بصورة عملية من جهود العلماء والادباء فى شتى الأمم ، بأتاحة الفرصة أمام القارىء العربى للاطلاع الواسع على ماعندهم .

* افساح المجال أمام الشباب الطامح الى الاشتغال بالعلم والأدب للمساهمة بصورة ايجابية فى النهضة العلمية والادبية .

* تشجيع الناشرين فى مصر والدول الشقيقة على الاقبال على نشر كتب العلم والثقافة العالمية ، وتعويضهم تعويضا مجزيا .

* تجديد النشاط الفكرى فى العالم العربى عن طريق الكتب القيمة التى تحمل اليه العلم والمعرفة .

الثمن ٢٧ قرشا


Exclusive
For
www.ibtesama.com